محضر الجلسة 368

التاريخ: الثلاثاء 21 شوال 1424 (2003/12/16)
الرئاسة: السيد صوالحي بوزكري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
والسيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: أربع ساعات وخمس وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا.
جدول الأعمال:
مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

السيد صوالحي بوزكري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السادة المستشارون،
السيدة المستشارة المحترمة،
السيد الوزير المحترم،
يخصص المجلس هذه الجلسة الصباحية لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص اللجان التالية:
- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
- لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية
- لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

الآن نشرع في مناقشة مشاريع ميزانيات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. في البداية أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة، أو نعتبر أن التقرير وزع وتم الاطلاع عليه؟ إذن نفتح باب المناقشة بالنسبة لهذا المحور.

غير نبغي نذكر في البداية السادة المستشارين والسيدة المستشارة أن ندوة الرؤساء، تقرر خلالها بأن يخصص لكل محور عشر دقائق لكل فريق، بمعنى أن الفريق إلى تدخل متدخل واحد يمكن له ان يستغرق هذا التدخل 10 دقائق. وإلى تدخل بمتدخلين فالوقت يقتسم على المتدخلين.

إذن في البداية أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد السلام بلقشور من فريق التجمع الوطني للأحرار.. غير موجود لحد الساعة.. المتدخل الموالي المستشار السيد محمد كريمين.

المستشار السيد محمد كريمين:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون المحترمون،
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
يسعدني ويشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة في مناقشة الميزانيات الفرعية برسم سنة 2004 لوزارات: العدل، حقوق الإنسان، تحديث القطاعات العامة، الأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان انطلاقا من المناقشات الهامة المتسمة بالجدية التي عرفتها اللجنة المختصة.

وانطلاقا مما ذكر فلا بد أن نسجل بادئ ذي بدء بالنسبة للوزارة أن الميزانية المخصصة لها لا تستجيب والاحتياجات الكثيرة والانتظارية لا العاملين في القطاع ولا المتتبعين نظرا لما هو موكول لها من مهام جسيمة في شتى المجالات وعلى رأسها إقرار العدل والعدالة بين المواطنين وحماية الحقوق الفردية والجماعية والمجتمع على حد سواء في جو يتسم بالنزاهة والتمسك بالتطبيق السليم للمقتضيات القانونية والمحاكمة العادلة وخاصة في هذا الوقت بالذات الذي يتسم بثقافة التحديث والإصلاح انطلاقا من البرنامج الحكومي المنبثق من التعليمات الملكية السامية للقاضي الأول ورئيس المجلس الأعلى للقضاء جلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره الشيء الذي يتطلب:

1- دعم القطاع بما يلزم من موارد بشرية مؤهلة سواء تعلق الأمر بالقضاة أو كتابة الضبط التي تشكو من غياب نظام أساسي خاص بالعاملين بها على غرار ما هو معمول به في باقي القطاعات.

2- الانكباب على تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للعاملين بالقطاع من قضاة وكتاب الضبط والرفع من معنوياتهم عن طريق التحفيز.

3- دعم البنية التحتية للمحاكم عن طريق الاعتناء بمقراتها والعمل على إصلاحها لتكون فضاءات ملائمة مع تجهيزها بكافة اللوازم الضرورية وخاصة الحديثة منها من معلوميات وأجهزة الكترونية.

4- تكثيف التكوين والتكوين المستمر بالنسبة للقضاة وكتاب الضبط ومساعدي القضاء من محامين وخبراء وتراجمة وموثقين وعدول وخاصة بعد دخول قوانين المسطرة الجنائية والإرهاب حيز التطبيق، وتأهبا لتطبيق قانون مدونة الأسرة الذي هو على الأبواب.

5- إعادة النظر في المحاكم الاستثنائية وخاصة محكمة العدل الخاصة تبعا للتعليمات الملكية السامية وجعلها متلائمة مع ما عرفه المغرب من تطور في مجال تكريس دولة الحق والقانون وإقرار المحاكم العادلة الشيء الذي يمكن تأكيده بالنسبة لمحاكم الجماعات والمقاطعات.

6- معالجة كافة القضايا الأساسية انطلاقا من القوانين الأساسية الجاري بها العمل وعلى رأسها دستور المملكة لجعل بلادنا في حصن حصين من الفساد والمفسدين من أي موقع كانوا بواسطة قضاء مستقل نزيه الشيء الذي سينعكس إيجابيا لا محالة على البلاد في شتى المجالات الاقتصادية منها والاستثمارية والاجتماعية.

7- العمل على التفكير بصفة جدية في البدائل في العقوبات السالبة للحرية من تخفيف الاكتظاظ بالسجون مع العمل على العناية بها كمراكز إصلاحية وإقرار مسطرة فعالة لإدماج السجناء بعد قضاء العقوبة.

وختاما لن تفوتنا الفرصة في الفريق الاستقلالي دون أن ننوه بالأوراش التي فتحتها وزارة العدل من أجل تطوير العمل القضائي ببلادنا وفتح أوراش متعددة من أجل تطوير وتفعيل المقتضيات القانونية آملين في هذا الخضم أن ترى الوداية الحسنية للقضاة النور في أقرب الآجال لينعم العاملين بالقطاع من إيجابياتها وسيساعد على تذويب الحزازات والتشنجات.

أما بخصوص وزارة حقوق الإنسان، فإنه لن يفوتنا في فريقنا أن ننوه بالمناسبة بالدور الطلائعي الذي تلعبه هذه الوزارة في مجال حقوق الإنسان وتفعيل المكتسبات في هذا المجال التي عرفتها بلادنا والتي لا ينكرها إلا جاحد في الداخل والخارج. انطلاقا من الرغبة الأكيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وإرادة الحكومة على تعزيز مكتسبات بلادنا في مجال حقوق الإنسان انطلاقا من بداية تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من طرف الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه الذي تزامن مع إقرار المحاكم الإدارية ببلادنا والإعفاء عن المعتقلين السياسيين والمغتربين والمعتقلين ضحايا الانتهاكات ومرورا بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تدعم حقوق الإنسان ببلادنا كما هو متعارف عليها دوليا. بالإضافة إلى مراجعة جميع القوانين التي تكرس حقوق الطفل والمرأة ووصولا إلى تعويض جميع المتضررين من تعسفات الماضي وإنشاء مرصد وطني يعنى بحقوق الطفل ومركز خاص بالتوثيق والإعلام والتكوين وانتهاء بمصادقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله على التوصية المرفوعة إلى جلالته من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ألا وهي هيأة الإنصاف والمصالحة.

وإننا في الفريق الاستقلالي نأمل أن تعمل الحكومة وخاصة وزارة حقوق الإنسان على رعاية كافة هذه المكتسبات وتدعيمها في شتى المجالات وتكثيف الجهود من أجل الإفراج عن معتقلي لحمادة من طرف البوليزاريو الكيان المصطنع للجزائر وتحسيس المجتمع الدولي بمعاناتهم دون إغفال الاعتناء بأوضاع المغرب عنهم أخيرا.

وإننا في الختام ننوه بما تقوم به وزارة حقوق الإنسان في الداخل والخارج من أجل إرساء دعائم حقوق الإنسان على الرغم من قلة إمكاناتها المادية والبشرية وهزالة ميزانيتها.

أما بخصوص وزارة تحديث القطاعات العامة، فإن فريقنا يثمن مرة أخرى الأوراش المفتوحة لهذه الوزارة من أجل إصلاح الإدارة وتحديثها ومعالجة السلبيات المتراكمة والعمل على تبسيط المساطر والتقليل من كثرة الإجراءات الإدارية قصد الحد من آفات الرشوة والمحسوبية والزبونية والحد من السلطة التقديرية لكافة المسؤولين عن طريق تفعيل قانون تعليل القرارات الإدارية السلبية وإعادة النظر في انتشار الموظفين ومنظومة الأجور التي تتسم بالتفاوت الفاحش.

وإن هذا لن يتأتى إلا بإعادة النظر في القانون الأساسي للوظيفة العمومية وإعادة النظر في الهيكلة الإدارية في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وإننا نأمل في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تتمكن الوزارة مستقبلا في تدعيم اللامركزية واللاتمركز في شتى القطاعات وكذلك في تفويت الاختصاصات إلى المناديب الجهويين مع العمل على إحداث مندوبيات جهوية للوزارت في كافة جهات المملكة.

وأنه لا يفوتنا بالمناسبة أن نؤكد على كون الميزانية المرصودة للقطاع بحاجة إلى المراجعة مستقبلا نظرا لكونها لا تفي بالغرض المطلوب.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى قطاع الأمانة العامة للحكومة لأؤكد باسم فريقي أن هذا القطاع لا يخلو من أهمية باعتباره الممر الأساسي لكافة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة أمام البرلمان بغرفتيه

وما له من دور فعال باعتبار أن السيد الأمين العام هو المستشار القانوني للحكومة في إبداء المشورة والرأي الشيء الذي يتطلب تدعيم القطاع بالأطر العليا والكفاءات المتخصصة في المجال القانوني للتغلب على ما يلاحظ من بطء في معالجة مشاريع القوانين المحالة عليه وتدعيمه بكافة الإمكانيات المادية في المجال المعلوماتي.

وإننا في الختام ننوه بصفة أساسية بما تقوم به المطبعة الرسمية والعاملين بها من مجهودات جبارة تتسم بالجدية الشيء الذي مكنها من تطوير أجهزتها وأسلوب عملها وتحسين مردوديتها والاغتناء عن الإمدادات بعد تحولها إلى مرفق من مرافق الدولة بصورة مستقلة.

وإنني سأعمل على اختتام هذا التدخل باسمي فريقي بالميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان التي تزخر بمؤهلات وكفاءات تساهم في تسهيل التعاون بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية، وخاصة عن طريق تتبع أعمال المجلسين معا خاصة الجلسات العامة واللجان وتفعيل أعمال السادة الوزراء داخل الأجهزة البرلمانية.

إننا نأمل في فريقنا أن يدعم هذا القطاع بإمكانات إضافية مادية وبشرية كي يتمكن من القيام بدور أحسن وخاصة كل ما تعلق الأمر بشؤون السادة البرلمانيين بصفة عامة الذين يعملون في ظروف جد صعبة لا تمكنهم من القيام بالأعمال المنوطة بهم دستوريا.

وفي الختام، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت بالإيجاب على كافة الميزانيات الفرعية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السيد محمد كريمين.

التدخل الموالي للفريق الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار المحترم، السيد محمد السلامي تفضلوا.

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي، أتناول الكلمة لمناقشة ميزانية وزارة العدل باعتبار هذا القطاع يشكل أهم الركائز التي ينبني عليها صرح البلاد.

إننا في الفريق الديموقراطي الاجتماعي نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمبادرات الملكية الهادفة إلى تحديث القضاء وتقعيده على أسس تضمن للمواطنين جماعات وفرادى حقوقهم وصيانتها باعتبار القضاء هو المؤتمن على الحقوق الأساسية للمواطنين، وهو الذي يرسم مجال ممارساتها في الحدود التي ابتغاها المشرع في نطاق الحرص على التوازن بين ممارسة الحريات، والحفاظ على الأمن.

وإذ نشيد بما تحقق من إصلاحات كبرى بما فيها القضاء الذي كنا دوما نطالب بتعديل القوانين التي لم تعد تتلاءم والواقع المغربي، خاصة قانون المسطرة الجنائية الذي صادق عليه مجلسنا الموقر، حيث دخل حيز التطبيق بكل ما يحمل من حداثة، حماية لحقوق الإنسان، ويندرج هذا الإصلاح في إطار التوجيهات الملكية السامية التي أكدها حفظه الله في أول خطاب للعرش، حيث صرح جلالته بتشبث المغرب بإقامة دولة الحق والقانون، وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

وصون الأمن، وترسيخ الاستقرار للجميع، انطلاقا مما كرسه الدستور على مستوى تعزيز البناء الديمقراطي ومما تحبل به التوجهات والحمولات الرائدة لخطب صاحب الجلالة محمد السادس في مجال النهوض بمؤسسة القضاء، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في بعدها الشمولي.

سيدي الرئيس، السيدان الوزيران،

زملائي المست

لا يخفى عل بأن دراسة ميزانية وزارة العدل تعد مذ للوقوف على الإنجازات والآفاق، باعتبار محرك أساسي للتنمية والازدهار الاقتصادي ارخاء الاجتماعي فإلى جانب حماية الائتمان وضما الوفاء واستقرار المعاملات أصبح له دور أساسي في الإبقاء على المقاولة، والحفاظ على فرص الشغل والتشجيع على الاستثمار فكل التيارات السياسية على اختلاف مشاربها، واختياراتها تحبذ كل الإصلاحات التي تمس ميدان القضاء، وخير ما تمت الإشادة به من طرف كل الفاعلين السياسيين، ورجال القانون والقضاء هو المبادرة الملكية الهادفة إلى إحداث القضاء الأسري الذي يكفل التطبيق الأمثل لمدونة الأسرة بما يحقق المقاصد التي حددها جلالة الملك، سواء في خطابه السامي يوم 10 أكتوبر 2003 أو في الرسالة الملكية الموجهة للسيد وزير العدل، كل

هذه الإصلاحات جعلت كثيرا من الدول تشيد بما تحقق في ميدان العدل بفضل المبادرات والإبداعات الملكية التي أعطت للمغرب إشعاعا حضاريا، مواكبا للتطورات التي يعرفها العالم في مجال الممارسة الديمقراطية التي بدونها، لا يمكن للمواطنين الحفاظ على حقوقهم وإثارتها أمام القضاء الذي ينبغي أن يتميز بالاستقلالية، وأن تتوفر للمتقاضين مساحة للدفع بعدم دستورية القوانين، باعتبار الدستور هو القانون الأسمى للبلاد ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه.

ووصولا لهذه الأهداف النبيلة، فإن الحكومة مطالبة باحترام الجدول الزمني للإصلاحات الواردة في التصريح الحكومي، كما أنه يجب إثارة الانتباه بهذه المناسبة إلى أن هناك قوانين لم تعد صالحة، يتعين إعادة النظر فيها خاصة بعض مواد القانون الجنائي لأن أساليب ارتكاب الجريمة تتطور بتطور المجتمع، الشيء الذي أدى إلى تفشي الجريمة بشكل خطير، وأغلب هذه الجرائم ترتكب بالسلاح الأبيض. وإصلاح القوانين التي كانت تطبق في زمن الحماية البغيض وفي فجر الاستقلال.

سيدي الرئيس، السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

رغم ما يعرفه القضاء من إصلاحات، وما يتم من مراجعات لمجموعة من القوانين سواء في الميدان الجنائي أو المدني أو التجاري أو الإداري أو قانون الحريات العامة وغيرها من القوانين، فإن خيوط هذه الإصلاحات لم تكتمل بعد، نظرا لأن مشاكل القضاء متشابكة ومتداخلة، بعضها يتعلق بالموارد البشرية وأخرى تتعلق بالظروف المادية للعاملين بهذا القطاع.

فعلى مستوى الموارد البشرية، نلاحظ بأن الجهاز القضائي لازال يشكو من خصاص في عدد القضاة خاصة في مجال القضاء المتخصص، لأننا أصبحنا نتوفر على محاكم خاصة (تجارية، إدارية ومالية وأسرية..) وهذا النوع من المحاكم يتطلب التجهيزات الأساسية من وسائل الضبط للقضايا المحالة على هذه المحاكم خاصة الأطر المتخصصة في المجال المعلوماتي، وهذا ينطبق أيضا على المحاكم الابتدائية والاستئنافية العادية، وهنا لابد من الإشارة على أن كتابة الضبط بالمحاكم على اختلاف درجاتها لازالت تشكو من العجز في الوسائل إلى جانب الوضعية المادية للعاملين بكتابة الضبط، لهذا نطلب من وزارة العدل أن تهيئ قوانين إصلاحية لفئة موظفي كتابات الضبط، مع مراعاة أوضاعهم المادية، نظرا لما يقومون به من أعباء يستحقون عليها كل الشكر والتنويه.

فبالإشارة لمثل هذه المشاكل لا ننتقص من المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال الترقيات وتسوية وضعيات موظفي كتابة الضبط، والموظفين الإداريين، والتقنيين.

إلا أننا من موقعنا السياسي، وما نشعر به من تقدير للعاملين في قطاع العدل، يجعلنا دوما نؤكد على ضرورة تحسين الأوضاع المادية للعاملين بسلك القضاء وموظفي وزارة العدل بصفة عامة، لأن هاجس جميع المغاربة هو اللجوء إلى قضاء نظيف ونزيه بعيد كل البعد عن الشبهات، فالجهاز القضائي من حقه أن يطالب بتوفير الوسائل المادية والبشرية، على أساس أن يكون قضاء نزيها يمكن جميع المتقاضين من المحافظة على حقوقهم بدون مغريات، وفق ما يضمنه لهم الدستور من حقوق جوهرية، لا تمس ولا يقع خرقها شكلا ومضمونا.

سيدي الرئيس،

إن دراسة ومناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل، لا تخلو من الاهتمام بالمؤسسات السجنية، نظرا لما تتميز به هذه المؤسسات من أحداث بدأت تطفو مؤخرا في بعض السجون الشيء الذي أدى إلى إعادة النظر في هذه المؤسسات اقتداء بما يقوم به صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله الذي يعطي أهمية لنزلاء السجون من أجل إعادة إدماجهم وفق منظور إنساني لوظيفة المؤسسات السجنية، باعتبار أن النزيل قد يقضي مدة العقوبة التي حكم عليه بها شهورا أو أعواما، إلا أن هذه المدة يجب أن لا تضيع من حياة السجين، بل يمكن أن يندمج في الحياة العادية، ويشعرفي نفس السياق على أن مدة السجن التي قضاها كانت مفيدة له بعد مغادرته للمؤسسة السجنية.

السيد الرئيس، السيدان الوزيران، زملائي.

بعد تفحصنا لميزانية وزارة العدل، يظهر جليا على أنها لا تستجيب لمتطلبات حجم هذا القطاع الذي يتطور باستمرار، وهذا التطور يتطلب الزيادة في سقف الغلاف المالي لتغطية كل الحاجيات، لهذا نطلب من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات حول ضعف آليات العمل التي يشكو منها قطاع العدل الذي يندرج في إطار ترسيخ دولة الحق والقانون، ويشكل رهانا أساسيا لإشاعة الاطمئنان، والاستقرار والحفاظ على الأمن العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تعامل مع الوقت بدقة، نرحب بالسيد وزير العدل الذي التحق بالمجلس لمتابعة هذا النقاش. أعطي الكلمة للممثل فريق الاتحاد الديمقراطي. عندي جوج مستشارين متدخلين السيد حسن قاشوحي وبعده السيد حسن أوتغليست في تحديث القطاعات، إذن خمسة دقائق لكل متدخل، تفضل أ السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن قيشوحي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يسعدني أن أغتنم هذه المناسبة للإسهام في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للعدل والتشريع وحقوق الإنسان باسم القطب الحركي، والوقوف على بعض الإكراهات والصعوبات التي تعترضها واقتراح الحول الكفيلة بتجاوزها وذلك في إطار تعزيز مبدإ التشاور والحوار والاستماع إلى الرأي الآخر.

وفي البداية لابد أن ننوه بخيار الإصلاح الذي أصرت وزارة العدل على البدء فيه تجاوبا مع طموحات وتطلعات المواطنين لغد أفضل وصونا لحقوقهم وكرامتهم بالرغم من كل الصعوبات والمعوقات، وهو ما يستحق منا كل تشجيع ومساندة نظرا لما لهذا القطاع من أهمية خاصة في توطيد عوامل الاستقرار وترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق تنمية شاملة ومستديمة.

سيدي الرئيس، إننا في القطب الحركي تعتبر قطاع العدل من القطاعات البالغة الأهمية لبناء المجتمع ورقيه وترسيخ أسس دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان وضمان مساواة جميع المواطنين أمام هذا المرفق الهام.

كما أننا نعتبر الدعامة الأساسية والضرورية لاستمرار الدولة وتماسكها وتحقيق التنمية الشاملة ومواكبة ما يعرفه العالم من مستجدات التي يفرضها التقدم التقني والعلمي والاقتصادي، ونسجل بارتياح ما تقوم به الوزارة من جهود على مستويات عديدة سواء تعلق الأمر بتخليق المحيط القضائي والاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر، وتطوير مناهج ووسائل العمل، وترسيخ البنية التحتية للقطاع،وترشيد تدبير الموارد والتجهيزات، وتحديث تدبير الفضاءات السجنية، وتحيين الإطار التشريعي وتنظيمه، والعناية الاجتماعية بالعنصر البشري.

كما نسجل ما تقوم به من جهود للتعريف بمستجدات القانون الجديد للمسطرة الجنائية لتنفيذ السياسة الجنائية التي تنظمها، وما تعده لدخول قانون الأسرة حيز التطبيق، ومع ذلك فإن المساعي المبذولة في سبيل الإصلاح لازالت تحتاج إلى مزيد من الجهود، خصوصا ما يتعلق بالرفع من مستوى مراقبة سلوكيات كافة الفاعلين في الميدان، وتوسيع الخريطة القضائية عن طريق إنجاز مؤسسات قضائية جديدة في إطار تقريب القضاء من المتقاضين وتحسين شروط استقبالهم وتقوية سياسة التشاور حول الإصلاح بقية خلق نظام قادر على تحقيق التوازن الاجتماعي ومواكبة التحولات العميقة السوسيو اقتصادية وتعميم المعلوميات والتكنولوجيا الحديثة على المحاكم حتى تتمكن من القيام بمهامها على الوجه المطلوب، وكذا مضاعفة تزويد المحاكم بالمكتبات وتوسيع ربط الجهاز القضائي بشبكة الانترنيت بهدف تنمية الانفتاح والتواصل وتدعيم التكوين المستمر لمواكبة تطور المواد القانونية والتحولات التي يرفعها قواعد الاقتصاد والمجتمع لفائدة القضاة الممارسين وأطر أعوان كتاب الضبط وأعوان التنفيذ والخبراء المقبولين والمحامين.

ونؤكد من جديد إشكالية محاكم الجماعات والمقاطعات المعمول بها ببلادنا والتي لا تساير التطور الحاصل في الترسانة القانونية المعاصرة، ولا تراعي حقوق الإنسان، باعتبار أغلب حكام هذه الجماعات أميين ولا يتوفرون على التكوين اللازم، ولا تتوفر على قضاه ينتمون للسلك القضائي بصفة رسمية، بل تعتمد قضاة منتخبين، إضافة إلى كون هذه المحاكم تؤسس في أغلب الأحيان على اعتبارات غير قانونية زيادة على كونها لا تخضع لطرق الطعن العادية ولا غير العادية، إضافة إلى تدخل الإدارة بشكل واضح في انتخابهم، الأمر الذي يتعارض ومبدإ فصل السلط، ويشكل في حد ذاته تراجعا عن تطور التنظيم القضائي، وضربا لحقوق الإنسان. لهذه الأسباب ندعو إلى إعادة النظر في نظام هذه المحاكم نظرا لافتقارها إلى مواصفات العدالة النزيهة.

السيد الرئيس،

بخصوص حقوق الإنسان ببلادنا، فإننا نؤكد على أنه تم قطع خطوات هامة خلال عقد التسعينات على

المستويات المؤسساتية والتشريعية، ويعكس هذا التوجه اختيار المملكة المغربية، كما أنه يواكب الدينامية الدولية التي جعلت هذه القضية في صلب انشغالات المنتظم الدولي وإحدى المؤسسات الحاضرة بقوة في العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وما يعزز هذا التوجه أيضا هو موافقة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على لجنة المصالحة والإنصاف بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التي تعتبر لبنة أخرى في هذا الميدان ببلادنا، مما جله يتبوأ الصدارة على الصعيد العربي والإفريقي.

هذا إضافة إلى الجهود الأخرى التي تقوم بها الوزارة على عدة مستويات منها تتبع الوضعية حول أعمال الاتفاقية الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع الهيئات الحقوقية.. باهتمام بالغ من خلال إثارة الانتباه للمأساة التي يعيشونها في المخيمات. كما خصت قضايا المهاجرين المغاربة مكانة متميزة، وفي هذا الإطار أيضا صادقت بلادنا على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل ووضع آليات لتفعيلها.. إضافة إلى التعويضات التي منحت إلى من كانوا معتقلين اعتقالا تعسفيا، وهذه بادرة حسنة في حد ذاتها، وعبرة للدول التي لا تزال بها حقوق الإنسان لم تأخذ مسارها الصحيح بعد.

بصفة إجمالية نحن في فروق القطب الحركي نثمن هذه الجهود ونتمنى أن تتضاعف وتزداد في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

السي حسن أوتغليست في حدود ما تبقى من الوقت.، بعده السيد عبد اللطيف أوعمو.

المستشار السيد حسن اوتغليست:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

سأتناول بحول الله، وسأكون موجزا ما أمكن قطاع تحديث القطاعات العامة.

السيد الرئيس، تعتبر مناقشة الميزانية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل وحقوق الإنسان، وخاصة منها ما يتعلق بتحديث القطاعات العامة برسم سنة 2004، مناسبة هامة لنا في القطب الحركي لإبراز موقفنا وتصورنا وموقفنا بشكل عام، إيمانا منا بأن التوجهات العامة لأي قطاع، وإن كانت تتأثر حتما بالاعتمادات المالية التي توفرها كل ميزانية، فإنها رهينة كذلك بعوامل أخرى لها اهتماماتها البالغة ودورها الفعال في تحقيق الغاية المنشودة، وهذا ما سيجعل مناقشتنا الميزانية تحديث القطاعات العامة تتجاوز دلالات الأرقام لتنفيذ إلى مناقشة السياسة العامة للقطاع.

السيد الرئيس، إن المتعارف عليه عالميا أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا ومتينا بفعالية الإدارة وشفافيتها، ولذا فإن لإصلاح الإداري أصبح يأخذ طابعا استراتيجيا للتنمية الشاملة وانشغالا دائما للسلطات العمومية وموضوع دراسة وأبحاث وتعاون بين مختلف الأطراف قصد إعادة هيكلة الجهاز الإداري وتحسين أدائه،حيث الفعالية والشفافية والمردودية والسرعة.. إلى غير ذلك.

من هذا المنطلق فإن مناقشتنا القطاع تحديث القطاعات العامة يجعلنا نتساءل عن مدى التمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة؟ هل فعلا استطعنا تخليق الحياة العامة ورد الاعتبار للجهاز الإداري لمرفق عمومي لكسب ثقة المواطن بتوفير الوسائل الكفيلة بتقويم عقلنة الإدارة، وعلى التمكن من عصرنة مناهج العمل وابتكار أساليب جديدة متطورة لتسيير الإدارة.

السيد الرئيس، إن طرح هذه الاستفهامات لا يعني تماما أن ورش الإصلاح وتحديث الإدارة لم تحقق فيه نتائج إيجابية، فنحن نقر بالجهود التي تبذلها الوزارة ووزير تحديث القطاعات العامة، ونسجل الرغبة البادية للعيان في الإصلاح. ولكننا نريد أن نعرف الأسباب والاكراهات والمعوقات التي حالت دون بلورة هذا الطموح على أرض الواقع، بديل أن جميع الأصوات ترتفع من هنا وهناك مطالبة بإصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة.. وغيرها من الشعارات النبيلة.

إننا في القطب الحركي نعي تمام الوعي أن سلبية الإدارة لا تزال تشكل حاجزا كبيرا لتحفيز المبادرة وإنعاش الاستثمارات وأن الجهاز الإداري مازال يعاني من التمركز الكبير وثقل المساطر وتعقيدها والمشاكل الاجتماعية للموظفين تزداد تفاقما، بالإضافة إلى بروز بعض الظواهر السلبية من السلوك كالارتشاء والزبونية والمحسوبية واستغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة، رغم شعارات الإصلاح والتحديث والتخليق وتقريب الإدارة من المواطن.

وانطلاقا مما نؤمن به في القطب الحركي من مبادئ، فإننا نطالب بضرورة تنظيم ندوات وحوارات وطنية

بمشاركة الجميع لإبراز المعوقات التي تحول دون إصلاح هذا القطاع الحساس وإيجاد الحلول المناسبة له. كما تطالب بإعادة النظر في برامج التكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة وغيرها من مراكز التكوين وإدخال نظام المعلوميات إلى كافة الإدارة إذ أن 28٪ فقط تعتبرها جد ضعيفة، كما أن التكوين المستمر لموظفي الدولة في مجال الإعلاميات أمر ضروري.

إن الموارد البشرية عنصر جد هام في تسيير الإدارة، لذلك لابد من تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لموظفي الدولة والوظيفة المحلية القروية منها والحضرية والجهات والغرف المهنية حتى يستطيع الجميع القيام مهامه في ضوء تطبعها النزاهة والشفافية والاستقامة وتغليب منطق المصلحة العامة على أي اعتبار، "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون" صدق الله العظيم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد اللطيف أوعمو.

بعده السيد علي سالم شكاف.

السيد المستشار عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أعرض أمامكم مساهمة فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. وبالنظر لضيق الوقت المخصص لفريقنا سأكتفي بالتركيز على بعض القطاعات التي تكتسي في نظرنا أهمية خاصة.

السيد الرئيس،

إن برنامج إصلاح القضاء، الذي دشنته حكومة التناوب، والذي أثمر دخوله حيز التنفيذ حصيلة إيجابية ومشجعة، نحن مطالبون اليوم، بتسريع وتيرته حتى ينهض القضاء المغربي برسالته النبيلة، ويتمكن من مواكبة اختيارات الدولة في مجال تعميق الديمقراطية في المجتمع والنهوض بحقوق الإنسان، وترسيخ دولة القانون، وإشاعة الثقة المحفزة على الاستثمار. اعتبارا لما للقضاء من دور في بناء صرح الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وأمن وسلامة المجتمع، وباعتباره كذلك محركا للتنمية والازدهار الاقتصادي.

السيد الرئيس،

ستظل مهمة تقويم وإعادة تأهيل جهاز القضاء والرفع من مستوى أدائه ومصداقيته من بين مطالبنا الملحة، وأول شرط لذلك تعزيز استقلال القضاء، كضمانة أساسية للمساواة أمام القانون وكقاعدة ضرورية لحسن سير العدالة والحد من أي تدخل في القضايا المعروضة على القضاء. لأن العلاقة وثيقة بين تحقيق العدالة واستقلال القضاء. وفي هذا السياق لابد من توضيح وتدقيق العلاقة بين الوزارة والمحاكم لوضع الضوابط الضرورية وتحديد المسؤوليات تعزيزا لمبدأ استقلال القضاء، والالتزام الدقيق باحترام القواعد والمساطر الجاري بها العمل.

السيد الرئيس

إن طموح بلادنا في إرساء أسس دولة الحق يقتضي مواصلة الاعتناء بملف تنفيذ الأحكام القضائية، وذلك من أجل تدعيم مصداقية القضاء وسلطة الدولة، لأن الهدف من إصلاح القضاء هو بالضبط، تمكين المتقاضين من قضاء نزيه وجريئ يُصدر في آجال معقولة أحكاماً جيدة تنفَّذ بتلقائية، قضاء قوي شفاف على وعي بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية.

ومما لاشك فيه أن القضاء لا يمكن أن يؤدي رسالته النبيلة على الوجه الأكمل، ويرفع التحديات التي تواجهه إلا بالتشبث القوي بالقيم الأخلاقية لتحسين صورة العدالة وإعادة الثقة والاطمئنان للمتقاضين في المؤسسات القضائية. وهو ما يفرض مضاعفة وتيرة العمل لتهيئ عدالتنا لرفع تحديات القرن الواحد والعشرين، وذلك بتمكين المجلس الأعلى للقضاء من المساهمة الفاعلة في برنامج التخليق ورد الاعتبار والتقويم حتى يرقى إلى مستوى المسؤولية الدستورية المنوط به.

ومن البديهي أن تحسين مستوى أداء الجهاز القضائي وتيسير اللجوء إلى القضاء يتطلب أيضا الاهتمام بوضعية المحاكم وظروف عمل القضاة. وذلك بتحسين إطار وظروف ومناهج العمل، وتوفير الحد الأدنى من الوسائل، بغية تحديث وتحسين الجهاز القضائي وتدعيم السلطة الشرعية للمحاكم وتعزيز التغطية القضائية للمتقاضين. وكذا الرفع من مستوى كفاءة وتأهيل القضاة وكل المهن القضائية (المحامون، هيئات الخبراء والتراجمة والموثقون والعدول والأعوان القضائيون، وجهلز كتابة الضبط) كشركاء أساسيين في النظام القضائي.

السيد الرئيس،

إن موقع بلادنا اليوم وما راكمته من تجارب وما شهدته من تطورات لا يقبل أن تبقى فيه محاكم استثنائية ضمن مؤسساته القضائية، وقد حان الوقت لإزالة الطابع الاستثنائي عن بعض محاكمنا كمطلب أصبح متفق عليه فقها وقضاء، لهذا نطالب بإخراج إلى حيز الوجود مشروع قانون يلغي المحكمة الخاصة للعدل ويسند اختصاصاتها لبعض محاكم الاستئناف.

السيد الرئيس

إن الإصلاحات التي عرفها قطاع العدل خاصة فيما يتعلق بإحداث محاكم متخصصة قد أدخلت بلادنا في مسار لا رجعة فيه على درب تشييد دولة الحق والقانون، وستتواصل مسيرة الإصلاح من خلال إحداث محاكم الأسرة بارتباط مع الإصلاح الجذري المتمثل في مدونة الأسرة التي صادق على مضامينها المجلس الوزاري الأخير. وهو ما يستوجب إحكام النصوص التطبيقية للمدونة والتأسيس الجدي لقضاء الأسرة والاعتناء بكل الإجراءات المواكبة لهذا الإصلاح وعلى رأسها صندوق التكافل العائلي والقيام بالمجهودات البيداغوجية الكافية التي تضمن استيعاب المواطنات والمواطنين لمضامين الإصلاح خدمة للمجتمع برمته أطفالا ونساء ورجالا.

وفي هذا الصدد فإن وزارة العدل مطالبة ببذل كل الجهود التي تضمن تجسيد هذا الإصلاح على أرض الواقع، وجعله ينعكس فعلا على وضعية الأسرة المغربية وعلى المركز القانوني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة على وجه التحديد من أجل إدماج كامل في التنمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد حققت بلادنا تطورا مهما في مجال حقوق الإنسان بدءًا بدستورتها مرورا بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصولا إلى إحداث ديوان المظالم، وهي كلها مكاسب هامة من شأنها أن تضع بلادنا على السكة الحقيقية للتطور الديمقراطي.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نعبر عن إشادتنا بالقرار الملكي القاضي بالمصادقة على توصية إنشاء هيئة المصالحة والإنصاف، هذه الهيئة التي من شأنها مواصلة معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة، وبالتالي التأسيس لمصالحة وطنية تروم طي صفحة الماضي والتأسيس للمستقبل بما يضمن عدم تكرار ما وقع، تكريسا لدولة الحق والقانون والمواطنة الكاملة.

ولا يفوتني بمناسبة الحديث عن حقوق الإنسان، من الإشارة إلى الأوضاع المأساوية التي يعيشها إخواننا المغاربة بمخيمات الذل والعار، وأغتنم هذه الفرصة لأحيي إخواننا المفرج عنهم والعائدين إلى أرض الوطن، ونشد بحرارة على أياديهم، كما نطلب من الحكومة العناية بأوضاعهم الصحية والاجتماعية، كما نلح بقوة على إطلاق سراح ما تبقى منهم.

وأخيرا فإن غاية ما نصبو إليه كوطنيين تقدميين، هو أن تمضي بلادنا قدما على درب تشييد دولة عصرية، ديمقراطية تسودها الحرية، وتحترم فيها كرامة الإنسان. وهذا الهدف هو الذي يشكل صمام أمان ضد أي انتكاسة لمرحلة الانتقال الديمقراطي. والسلام عليكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا... شكرا السيد المستشار. غير أذكر كما قلت في البداية. أنه وقع الاتفاق في ندوة الرؤساء على عشر دقائق لكل فريق بالنسبة لكل فريق بالنسبة لكل محور. حنا الجلسة الصباحية عندنا مقيدين بواحد الوقت. ما يمكنشاي الوقت اللي يتجاوز هنا ندابو في محور آخر في جلسة أخرى. لذلك أذكر السادة المستشارين بأن هذا الاتفاق، أنا مكلف بالعمل على تطبيقه من لدن المكتب.

أعطي الكلمة للسيد علي سالم شكاف عن فريق العهد الديمقراطي. يليه المستشار السيد محمد العلمي عن الفريق الاشتراكي.

السيد المستشار علي سالم شكاف:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة بعض الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لمشروع القانون المالي الحالي.

في البداية لابد من الإشادة بمضمون عرض السيد الوزير الذي تضمن البيانات والإيضاحات، التي أبانت عن الجدية والمسؤولية التي تسير عليها أجهزة هذا القطاع، من أجل بناء دولة الحق والقانون تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة التي شكلت

المرجعية الأساسية لورش الإصلاحات التي سيعرفها هذا القطاع.

ومن هذا المنطلق، فإن الشعب المغربي بجميع شرائحه وفئاته، ينظر إلى إصلاح القضاء نظرة آمال وتفاؤل في المستقبل،ويعتبره الركيزة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار للبلاد، والطمأنينة والسكينة للنفوس، وإحدى العوامل الأساسية لتوفير التقدم والازدهار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لجسامة المسؤولية الملقاة على هذا القطاع، وتعدد الملفات المعروضة عليه وتشعبها، وانتشار ظاهرة الجريمة وتنوعها عل الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وضرورة تخليق الحياة العامة، فقد أصبح من الواجب أن يتوفر الجهاز القضائي على الوسائل المادية والبشرية، حتى يتمكن من أداء الرسالة الملقاة على عاتقه في أحسن الظروف وأيسرها، وأن يواكب وثيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه العالم، مما يستوجب تكوين قضاة متخصصين في شتى مجالات المعرفة، ولهم دراية بالتقنيات الحديثة لتدبير الملفات، علما أن تدبير هذا القطاع يكتسي صبغة خاصة إذ لا مجال فيه لرئيس ومرؤوس، بقدر ما هو مبني على نزاهة الضمير وكفاءة القضاة.

وأود بهذه المناسبة أن أؤكد أننا نثمن التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بهذا الإصلاح، ونساند كل الخطوات التي تبذلها الحكومة لتسريع وثيرة تنفيذ الأوراش الكبرى لإصلاح هذا القطاع، حتى تتمكن بلادنا من تحقيق المزيد من المكاسب في المسيرة الموفقة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لبناء صرح الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وضمان أمن وسلامة الوطن.

السيد الرئيس،

إن ما تعيشه بلادنا من تحولات اقتصادية واجتماعية تفرز بالضرورة ظواهر إيجابية وسلبية في آن واحد، وهو ما تبرزه الملفات الكبرى المعروضة حاليا على السلطة القضائية التي تتمتع باستقلالها في ممارسة المهام الموكولة إليها.

ومن هذا المنطلق فإن الرأي العام الوطني يتابع باهتمام كبير أطوار المحاكمة العادلة للمتهمين في هذه الملفات التي نرجو أن يتم فيها الضرب على أيدي كل من تبث في حقهم أنهم يعملون من أجل النيل من سمعة بلادنا - داخليا وخارجيا- حتى يكونوا عبرة لمن يريد أن يجعل من مسؤوليته الإدارية مطية لاستغلال النفوذ بأي شكل من الأشكال، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولنا اليقين أن السيد الوزير سيأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبديناها خلال المناقشة العامة لقطاع العدل على مستوى اللجنة، والتي لا داعي لتكرارها بهذه المناسبة.

السيد الرئيس،

من البديهي أن تحديث الجهاز القضائي لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح وتحديث باقي القطاعات العامة، التي تضطلع كل واحدة منها في دائرة اختصاصاتها بالتنمية الشاملة للبلاد، وتقريب الإدارة من المواطنين.

وهنا لابد من طرح تساؤل حول المراحل التي قطعتها أوراش الإصلاح المعلن عنها في التصريح الحكومي الذي تعهد بتوطيد قيم الشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام وتخليق الحياة العامة؟

وهل سيبقى ذلك مجرد شعار يتردد في مختلف المناسبات، علما أن مظاهر الرشوة والفساد الإداري لازالت تنخر جهازنا الإداري، ولنا في الملفات المعروضة على جهازنا القضائي خير دليل على ذلك؟

وأين نحن من تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية التي شكلت ولازالت تشكل هاجس جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؟

وماذا تم في عقلنة وترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية التي لازالت تعرف خللا كبيرا في التوزيع؟

وماذا تحقق على مستوى البعد الجهوي لدعم اللاتركيز؟

كل هذه الأسئلة التي أثيرت على سبيل المثال لا الحصر ستبقى عالقة في غياب إنجازات ملموسة تترجم وعود الحكومة إلى واقع ملموس في مجال الإصلاح الإداري وتحديثه.

السيد الرئيس،

إن بناء النهج الديمقراطي والحداثي الذي انخرطت فيه بلادنا يفرض علينا تحصين المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان، بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، ووارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولقد كان لمجلسنا الموقر فرصة لمناقشة هذا الموضوع، خلال الجلسة التي خصصت لهذا الغرض، يوم التاسع من الشهر الجاري.

وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد اعتزازنا بالمكتسبات التي حققتها بلادنا ووقوفها إلى جانب القضايا العادلة في هذا المجال، ودعوة الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحرير إخواننا المحتجزين في تندوف، وحماية مواطنينا في المهجر من التسلط العنصري الذي يتعرضون له في البلدان المضيفة، وتصفية ملفات المتضررين من الأحداث المؤلمة التي عرفتها بلادنا في حقبة تاريخية يمكن اعتبارها متجاوزة، وخلق مناخ للتصالح مع الذات والتاريخ، إلى جانب إشاعة ثقافة المواطنة والتربية على حقوق الإنسان.

واعتبارا للموقف الذي سبق لفريق العهد الديمقراطي أن عبر عنه غداة تأسيسه، وأمام الجوانب الإيجابية العريضة التي تضمنتها الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المعروضة على أنظار مجلسنا الموقر، فإننا سنصوت لفائدة هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أعطي الكلمة عن الفريق الاشتراكي المستشار المحترم السيد محمد العلمي، يليه عن الفريق الكونفدرالي المستشار المحترم عبد المالك أفرياط.

المستشار السيد محمد العلمي:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

اعتبارا لضيق الحيز الزمني المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، فإننا سنقتصر على المهم بل الأهم.

بداية لا بد أن نسجل وبارتياح كبير إعلان صاحب الجلالة بصفته أميرا للمؤمنين عند افتتاح الدورة الخريفية الحالية للبرلمان عن موافقته على مشروع مدونة الأسرة، والذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوزاري خلال الأسبوع المنصرم مما سيمكن من إحالته قريبا على البرلمان قصد إغنائه.

إن مشروع مدونة الأسرة يشكل أرضية لثورة اجتماعية هادئة لما تميز به من اجتهاد واستنباط للقواعد الشرعية المنظمة للأسرة ومن إعمال للقواعد الفقهية المستوحاة من الحديث النبوي الشريف "يسروا ولا تعسروا". كما لا يفوتنا أن نسجل المبادرة التي اتخذها جلالة الملك كسابقة إيجابية والمتمثلة في إحالة هذا المشروع على البرلمان ولأول مرة منذ صدور مدونة الأحوال الشخصية بمقتضى الظهير الشريف لسنة 1958، وإننا في الفريق الاشتراكي نعلق آمالا كبيرة على وزارة العدل قصد اتخاذ كافة التدابير المؤسساتية والتنظيمية والإدارية الكفيلة بتوفير مختلف الشروط الضامنة لحسن تطبيق هذه المدونة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تتولى المبادرات الملكية على درب بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي لتتعزز هذه المرة بموافقة جلالته على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المتعلقة بإحداث هيأة المصالحة والإنصاف كآلية حضارية لمعالجة جراحات الماضي الأليم والطي الإيجابي والنهائي لصفحاته، بما يعكسه هذا الاختيار من شجاعة سياسية في مواجهة مخلفات ملفي الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وتأكيدا لالتزام المغرب بترسيخ قيم وفكر وثقافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا،

في ارتباط بهذا السياق - السياسي الحقوقي - وبحكم ما تستلزمه الأوراش المفتوحة في قطاعات العدل وحقوق الإنسان وتحديث القطاع العمومي من إمكانيات، يظل القاسم المشترك بين ميزانياتها هو عدم كفاية الاعتمادات المرصودة لها من أجل الوصول إلى التجاوب العميق مع الانتظارات والآمال الكبيرة في مختلف هذه المجالات،

وتعد هذه المناسبة فرصة لتسجيل المجهودات الكبيرة والملموسة التي بذلتها هذه الوزارات رغم تواضع الإمكانيات المالية الموضوعة رهن إشارتها، ونذكر منها بالأساس:

ما ترومه وزارة العدل على مستوى تحديث هذا القطاع وتأهيل موارده البشرية، وتطهيره من كل ما يمس بقدسيته ومراجعة العديد من النصوص التشريعية بملاءمتها مع المستجدات أو سد الفراغ التشريعي الذي يعتريها، ونخص هنا بالذكر التعجيل بإخراج مشروع قانون إلغاء محكمة العدل الخاصة في أفق إسناد اختصاصاتها إلى محاكم الاستئناف...

مع استحضار كل هذه المبادرات الإيجابية نؤكد عموما على أن قطاع العدل لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهد والتعبئة لجعله يلعب دوره كاملا في إقرار عدالة قوية باعتبارها محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية

والرخاء الاجتماعي، عدالة قوية بنجاعة ومصداقية مختلف مؤسساتها ونزاهة موظفيها واستقلال قضاتها.

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، فإننا نثمن الجهود التي ما فتئت تراكمها على مستويات متعددة، علاوة على سعيها لإشراك مختلف الفاعلين الحقوقيين في صياغة المناهج والمقاربات الكفيلة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان في مختلف أبعادها السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من منطلق أن حقوق الإنسان هي كل لا يتجزأ. كما نسجل مبادراتها المتواصلة على صعيد المنتديات الحقوقية الدولية دفاعا عن عدالة قضيتنا الوطنية وإثارة انتباه المنظومة الدولية إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه المغاربة المحتجزون في مخيمات الذل والعار، وكذا مساعيها لحماية حقوق عدالنا بالمهجر... إلى غير ذلك من الأوراش الهادفة إلى تعزيز الحريات العامة وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

بحكم أهمية الأوراش التي تباشرها وزارة تحديث القطاع العمومي وهي أوراش ترهن مستقبل بلادنا لارتباطها الوثيق بملفات حساسة ومركبة من أهمها:

- تخليق الحياة العامة.
- تبسيط المساطر الإدارية.
- مراجعة منظومة الأجور وإعادة انتشار الموارد البشرية.
- تحديث وتجميع القوانين المنظمة لحقل الوظيفة العمومية....

فإننا متفائلون على مستوى سلامة التوجهات العامة للوزارة في هذا المجال اعتبارا لما توفره برامج الإصلاح التي اطلعنا عليها من شروط كفيلة بالاستمرار في أجرأة وبلورة مشروع الإصلاح الإداري الذي وضعته حكومة التناوب في مختلف المجالات السالفة الذكر، غير أننا نلح على ضرورة التعجيل بإخراج مشاريع القوانين وكذا المراسيم المتعلقة بهذه الأوراش وعلى رأسها النظام العام للوظيفة العمومية مع رصد الاعتمادات المالية الكافية لجعل المواطن يلامس حقيقة التغيير في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن دور الأمانة العامة للحكومة والمتمثل في إعداد وصياغة مشاريع القوانين والمراسيم ومراجعتها ومراقبة مدى مطابقتها للدستور ومدى انسجامها مع القوانين الجاري بها العمل،.. علاوة على تقديم المشورة القانونية إلى مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية،..، هذا الدور المحوري في عمل الحكومة، ودون أن نتجاهل الجهود المبذولة من طرف الأمانة العامة من اجل تغطية مختلف وظائفها، يجعلنا نؤكد مرة أخرى الطابع الاستعجالي لتطوير هذا الجهاز القانوني سواء على مستوى مناهج ووسائل العمل أو على مستوى تسريع الإيقاع الزمني الذي يستغرقه إعداد الصيغ النهائية للنصوص القانونية، لتجاوز أشكال اللبس التي تحيط بظاهرة البطء الشديد الذي يعرفه مسار العديد من النصوص القانونية، والذي يجعل الأمانة العامة للحكومة مساءلة أمام البرلمان، فلا بد إذن من إيجاد حل لهذه الإشكالية في إطار الرقابة الشاملة للبرلمان على أعمال الحكومة.

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا نأمل أن تسفر الجهود التي يقوم بها السيد الوزير إلى تطوير العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وفق ما يكرس مبدأ استقلالية السلط من جهة وتعاونها البناء من جهة أخرى خدمة لقيم الشفافية تجاه الرأي العام وتعزيزا للحوار المسؤول الهادف إلى ترسيخ القواعد والأعراف الديموقراطية في إطار احترام مقتضيات الدستور كضابط للعلاقات بين السلط، وفي ذلك ضمان لمصداقية وفعالية مؤسساتنا الدستورية،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته "

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد عبد المالك أفرياط عن الفريق الكونفدرالي ويليه فيما بعد آخر متدخل الأستاذ الجوهري عن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، الكلمة لكم.

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

السادة الوزراء الأخت والإخوة المستشارون،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لإبداء رأينا في الميزانيات الفرعية للوزراء التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع، ويتعلق الأمر بكل من وزارة حقوق الإنسان ووزارة تحديث القطاعات العامة، وبالوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان إضافة إلى الأمانة العامة للحكومة.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات السادة المستشارون...

اسمحوا لي أن أذكركم في البداية أننا لن نركز في تدخلنا هذا على الأرقام الواردة في الميزانيات الفرعية للوزارات السالفة الذكر، وذلك لسبب بسيط هو أننا نعتبرها لا تختلف عن سابقاتها، بل ونعتبرها ميزانيات عادية، في ظرفية سياسية واجتماعية استثنائية، وتؤكد استمرار الحكومة في الانصياع للمؤسسات الدولية، وحضور توجه التوازنات الماكرو اقتصادية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات السادة المستشارون...

لا شك أن ورش إصلاح القضاء، كان من أهم الأوراش التي جاءت في التصريحين الحكوميين السابقين، إبان ما سمي بحكومة التناوب أو بعد تعيين الحكومة الحالية، واليوم لا بد أن نتساءل، ويتساءل معنا الرأي العام الوطني، عن مدى التقدم الحاصل في هذا الورش، وأين نحن من الوعود التي قدمت في هذا الشأن.

الشيء المؤكد السيد الرئيس، السادة الوزراء، هو أن لا شيء تحقق على مستوى استقلال القضاء أو على مستوى وثيرة إنتاج الأحكام وكذا سرعة تنفيذها، وإلا ماذا يعني أن تعرف الأحكام تعثرات وتأخيرات كبيرة قد تضيع بسببها حقوق المتقاضين مما يجعلهم يفقدون الثقة ويشككون في مصداقية الأحكام، إضافة إلى النقص الحاصل في عدد المحاكم والقضاة، للانكباب بتجدية وبالسرعة اللازمة على الملفات المطروحة، الجنحية منها والاجتماعية والتجارية. وهنا نشير أنه لا يجب دائما أن نعتذر بعدم الإمكانيات، ذلك أن هناك العديد من المحاكم التي تم تشييدها في العديد من المناطق والعمالات، إلا أنه لم يتم استخدامها، ومنها ما بدأ يتلاشى آيلا للسقوط، دون أن نغفل الإشارة إلى أن عدم الالتفاتة إلى الوضعية المادية والاعتبارية لرجالات القضاء وكل مكونات جسمه، بما يكفل كرامة العاملين بهذا القطاع ويجعلهم في منأى عن كل التأويلات والتي تزكيها بعض الإنزلاقات والتجاوزات هنا وهناك (ملف منير الرماش على سبيل المثال). لدا نرى أنه من الأهمية بمكان اليوم، ضرورة الإسراع بإعادة هيكلة قطاع العدل، والعمل على إنشاء وتوسيع المحاكم ذات التخصص في القضاء الإداري والتجاري إضافة إلى القضاء الاجتماعي.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات السادة المستشارون...

إذا كانت هذه وضعية القضاء، فما هو شأن السجون المغربية؟ إن كل المعطيات والمؤشرات تؤكد استمرار نفس الوضعية السابقة إن لم نقل بعض التراجعات عنها، وذلك رغم بعض المجهودات المبذولة، لا زالت السجون تعرف اكتظاظا مرجعا، تنتج عنه بين الفينة والأخرى بعض الكوارث، يذهب ضحيتها العديد من السجناء (وهنا نشير إلى بعض الحرائق التي عاشتها بعض السجون بالدار البيضاء - الجديدة) إضافة إلى إقدام العديد من السجناء على الانتحار داخل السجون بسبب ما يعانونه من سوء معاملة، علما أن الهدف من اعتقال أي سجين، وأيا كانت جريمته هو الإصلاح بهدف إدماجه في المجتمع والتنمية، وليس الانتقام منه.

أما على مستوى ملف حقوق الإنسان، فبقدر ما نثمن بعض المبادرات الهادفة إلى إعطاء صورة جديدة لكيفية التعامل مع هذا الملف عبر خلق بعض المؤسسات التي صفقتنا لها في بدايتها كانطلاق العمل بديوان المظالم، وكذا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بصيغته الجديدة، فبقدر ما نثمن كل هذا، بقدر ما نسجل وبكل أسف حملة من التراجعات، الناتجة عن عدم تأصيل المكتسبات.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات السادة المستشارون...

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نضع على رأس أولوياتنا في مجال حقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الأمن الحقيقي وأن الحريات التي يجب أن يتمتع بها المواطن المغربي، هي حقه في الشغل وفي التغطية الاجتماعية والصحية والتمدرس والتكوين والحق في التعبير بكامل الحرية في إطار دولة القانون، هذه إذن حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وليس الاستمرار في خنق الحريات النقابية، ومضايقة الصحافة والصحفيين، حد محاكمتهم واعتقالهم، ناهيكم عن الاختطافات، وممارسة التعذيب على بعض المناضلين الحقوقيين والنقابيين (حالة الشريعي بآسفي) وهي ممارسة كان بالإمكان تفاديها لتجنب إعطاء الفرصة للمتربصين بأمن واستقرار بلدنا.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون...

لقد لبى صاحب الجلالة، توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المتعلقة بإحداث لجنة اصطلح عليها بلجنة الحقيقة والإنصاف، وفي هذا الصدد نؤكد موقفنا

الثابت من ضرورة إجلاء الحقيقة كل الحقيقة، عن كل الخروقات والتجاوزات التي طالت العديد من المغاربة، من اختطافات واغتيالات، وقمع وتشريد هذا الإجلاء سيكون السبيل والمدخل الضروري لطي صفحة الماضي، وإعادة الاعتبار لكل أولئك الذين أدووا ضريبة الصفحات المظلمة من تاريخ بلادنا، كما أننا نلح على ضرورة إلغاء كل المحاكم الاستثنائية، وعقوبة الإعدام وجعل حد لقمع ومنع التظاهرات الاحتجاجية السلمية، ورفع كل التحفظات التي كانت موضوع مساءلة المغرب من طرف المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان. ونطالب الحكومة بالإسراع بالتصديق على كل المواثيق الدولية ذات الشأن بحقوق الإنسان.

وأخيرا وبالنسبة لوزارة تحديث القطاع العام، فإننا نعتبر أن أي إصلاح إداري لا تساهم فيه كل مكونات الوظيفة العمومية، لا يمكن أن يلق أي نجاح، مما يستوجب لا محالة مراجعة العديد من المساطير، إضافة إلى الإسراع بإخراج وتطوير القوانين الأساسية، لكل فئات الموظفين، وتسوية وضعية حاملي الشهادات وترسيم الأعوان، وتسوية ملف المتصرفين والإعلاميين والتقنيين، وهذا هو السبيل الأنجع لتأهيل إدارتنا، ولجعل كل مكوناتها تنخرط في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل روح الإبداع والابتكار، وأيضا بكل روح وطنية صادقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للأستاذ المستشار المحترم محمد جوهري، وآخر متدخل سيكون هو المستشار المحترم أحمد السنيتي عن فريق الحركة الوطنية الشعبية. تفضلوا الأستاذ.

السيد المستشار محمد جوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لمحدودية الوقت بطبيعة الحال، فالمقصود هو بعض الإشارات المفيدة.

السيد وزير العدل، السادة الوزراء، قد تطرح إشكالية العدل وكل واحد يراها من منظوره، مناظر متعددة ومواقف متعددة، وهناك من يقول إن القضاة يجب أن يمكنوا من تعويضاتهم، وهناك من يقول المساعدين، وهناك من يقول.. وهناك من يقول..

منذ سبع سنوات وهذا القطاع أو هذه السلطة.. خصصنا لها.. يعني خصص لها البرلمان عناية خاصة: فارتفعت الأجور وسويت الدرجات وارتفعت كذلك تعويضات الموظفين وبنيت المحاكم.. وبنيت السجون.. أين هو المشكل؟ يجب أن نبحث عنه، إذن الأمر ليس ببناية ولا بحوالة ولا بتعويض ولا بنقود.. شيء آخر.

حاولت أن أرجع إلى الماضي فوجدت أن الإدارة المغربية ورثناها من الاستعمار: كيف تسير وزارة الداخلية، كيف تسير وزارة الشغل، كيف تسير وزارة التعليم.. لكن القضاء قضاؤنا، فإذا رجعنا إلى المأية سنة الماضية، بل والقرون الأخرى التي قبلها، نجد أن المغرب لم يكن فيه إلا القضاء، لم يكن فيه إلا شخص واحد اسمه القاضي، كيف كان القاضي؟ كان عالما متمكنا فقيها، ليس فقط فقيها يعرف كيف يصلي ويأتي بالأركان، بل إنه فقيه يعرف القوانين التي أخذتها أوروبا وأخذها نابليون وبنى عليها المسطرة والقانون المدني الذي أخذناه فيما بعد سنة 1913، هذا القاضي مستقل عن الحاكم، مستقل عن الملك، مستقل عن أية بسلطة، معتز بنفسه، فقير وليس غنيا. أتذكر في رواية قاضي تولى القضاء في فاس، فقيه، طلبوه ورغبوه في أن يتلوى القضاء، فقال لهم افترقوا معى فإنني غير قادر على المسؤولية، فقالوا له: لا بد أن تتولى القضاء فإننا لا نريد غيرك، وعندما استجاب لرغبتهم وحان وقت الذهاب إلى المحاكمة، أحضروا له الطقوس وأحضروا وسيلة النقل التي كانت شائعة في ذلك الوقت وهي دابة مسرجة جاهزة ومعها حارساها.. وقالوا له تفضل للركوب، فقال لهم لا، بل أمشي على رجلي كما يمشي الناس، وأمر بين الناس، وأذهب لأداء عملي. ففي اليوم التي لم أعد قاضيا، أين سأجد تلك الدّآبة التي ركب عليها؟

هذا هو القاضي الذي نبحث عنه الآن.

سيدي الوزير، السادة الوزراء، ما ينقصنا الآن هو قضاة مناضلون بالمعنى الجديد، القضاة المؤمنون بالرسالة، وليس القاضي الموظف. كيف سنصل إلى ذلك؟ هذا هو الذي سأختم به.

الآن هناك اختيارات أخرى. هل القضاء هو أن يذهب الإنسان إلى المحكمة ويعرض مشكلته كيفما كانت، فعندما يذهب إلى باب المحكمة سيجد قاضيا إداريا، قاضيا مدنيا، قاضيا لأية مشكلة.. وعندنا اختيارات أخرى وهي أن نضع ما يسمى بالقضاء المتخصص.

اخترنا القضاء المتخصص، وذهبنا في هذا المسار ما شاء الله، فجاء القضاء الإداري والقضاء التجاري، والقضاء الأسري ها هو قادم، والقضاء الاجتماعي، وربما تأتي أمور أخرى في المستقبل كقضاء مستقل.. وقلنا نحدث معهدا عاليا للقضاء يتكون فيه هؤلاء الناس الذين سيقومون بهذه المهام..

فعلا الأمور سائرة.. وأظن وأعتقد أنها سائرة في الطريق الجيد وفي الطريق الصواب.

منذ 45 سنة والقضاء المغربي، ولنسمه الحديث، وهو يراهن، وهو يشتغل.. والحمد لله الآن عندنا قضاة خبراء في جميع المجالات، القضاة الشباب الذين دخلوا في سنة 1960 الآن فيهم من وصل إلى 65 سنة، و70 سنة و75 سنة.. ولازلنا نحتفظ بهم ويؤدون مهامهم.. لم نعد محتاجين - وهذا شيء قله في لجنة العدل - لم نعد محتاجين إلى المراجع الشرقية، لم نعد محتاجين للكتب الشرقية، فمكتباتنا وكل الهيئات تصدر كتبا ومجلات يومية واجتهادات قضائية بشكل رائع وبشكل بديع..

ولذلك فإن عملية القضاء يجب أن ينخرط فيها الجميع، وأهم من ينخرط في هذه العملية هو المواطن، وهو أن تسعى لخلق قاض نقي، قاض نزيه، قاض قوي. وأكثر من كل هذا وذاك أن تنخرط وزارة العدل في هذا العمل.

لماذا - السيد وزير العدل - وقع حرمان القضاة من رابطتهم، كانت هناك رابطة تسمى رابطة القضاة، يجتمعون فيما بينهم، فهم الذين عليهم أن يبينوا ما في القضاء من خلل، وليس نحن الذين ننظر إليه من الخارج. أنا مساعد القضاء، أنا محام وكنت قاضيا فيما قبل - واستسمح في الحديث عن نفسي. ولكن يجب على القضاة أنفسهم أن يحددوا ما يريدون، وأن نعطيهم جهازا يعبرون به عن مطامحهم، ونستمع إليهم. نحن الآن نقول لكل منهم أنت يجب عليك كذا وكذا وينقصك كذا وكذا. ولكن هو من جهته يجب أن يكون هناك من يستمع إليه.

لا أقول - السيد الوزير - أنكم لا تسمعون إلى الناس والقضاة، ولكن أقول إن القضاء فيه اختياراتنا، فيه النيابة العامة الذي هو قضاء المتابعات، قضاء اتهامي، وفيه قضاء الحكم.

وأرجو أن لاتكون هناك شقة.. بين هذا وذاك لأنهم كلهم قضاة يحكمون باسم جلالة الملك.. لكن المجموعة لا هي في اليسار ولا هي في اليمين، في الحقيقة، إنما هو تقسيم فقط للإيضاح، المجموعة التابعة لسلطة الاتهام هي تابعة للسيد وزير العدل نظاميا، ولكن المجموعة الأخرى هي تابعة لجلالة الملك، ليست تابعة لجلالة الملك، هي يدير شؤونها مجلس أعلى للقضاء، ويلتقي في هذا المجلس قضاة النيابة وقضاة الحكم. لكن سلطة السيد وزير العدل، يعني يمكن له أن يعطي الأوامر لهذا الجانب الآخر وليس من حقه أن يعطي الأوامر للجانب الثاني، القضاة الحكم.

بمعنى آخر هناك خطوط رفيعة وحدود دقيقة جدا، ولذلك لابد أن يكون هناك تدبير أكثر من قني للتصدي لهذه الإشكالية، وكما قلت هي إشكالية يجب أن يتناولها الجميع.

السيد الوزير، بذلت جهود في مسألة لسجون.. وفي جميع المجالات كما قلت، وهذا ما يسمح به الوقت. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد أحمد السنيتي عن فريق الحركة الوطنية الشعبية...

إذن إلى ما كاينشاي... بهذا نكون قد... السيد الوزير؟ بطبيعة الحال، أعطي الكلمة للسيد وزير العدل في إطار التعقيب على المناقشة التي جرت ولكن ما غاديش نعطيوا عشرة دقائق على كل متدخل..

السيد وزير العدل محمد بوزوبع:

بسم الله الرحمن الرحيم.. السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

جد سعيد بالنائس الذي دار أمام مجلسكم الموقر بمناسبة مناقشة المكيزانية الفرعية لوزارة العدل. وأشكر السادة المتدخلين على دفاعهم على هذه السلطة، التي كما عبروا عنها بصدق تشكل دعامة أساسية لحماية الحريات لحماية حقوق المواطنين، وللدفاع عن أمن واستقرار هذا البلد، ولترسيخ دولة الحق والقانون.

فعلا قضاؤنا، وخاصة في هذه السنة مر بامتحان عسير. كانت عليه مسؤوليات للدفاع عن أمن هذا البلد من خلال المحاكمات التي عرفتها بلادنا على إثر أحداث 16 ماي. تلك الأحداث المؤلمة التي ذهب ضحيتها أكثر من خمسة وأربعين قتيل. بالإضافة إلى الجرحى، وما أحدثه من هزة نفسية في مجتمعنا حيث لم تسلم من الإرهاب الدولي الذي يهدد الديمقراطية والحضارة الإنسانية وكل ماعرفته المجتمعات المتقدمة من تطور ومن تقدم. وعالج قضاتنا بحزم وبعدل وبروح من المسؤولية وبروح من الوطنية وبتوفير كل الضمانات لهؤلاء الذين تقدموا للمحاكمات ومازالت

المحاكمات متوالية خلال ما يكتشف من خلايا تحضر لأعمال مماثلة كما وقع يوم 16 ماي، كان هناك امتحان كذلك لقضائنا حيث لعب دورا أساسيا في الحرص على سلامة الانتخابات والتصدي لكل من يريد بإرادة المواطنين وان يتحايل على القانون. وقد لاحظتم عدد من المتابعات وعدد من الأحكام التي صدرت بقطع النظر عن أي تيار وأي اتجاه، الكل كان سواسية أمام القانون، وما حدث ذلك أثر بالنسبة لحماية الديمقراطية وسلامة الانتخابات في بلدنا.

قضاؤنا كذلك الآن يتحمل مسؤولية في محاربة الفساد وفي محاربة الرشوة وفي محاربة اختلاس الأموال العمومية، هناك قضايا معروضة على المحاكم تهم مثل هذه الملفات، وقريبا الملف الذي حضرتموه أنتم بأنفسكم سوف يحال على قاضي التحقيق وهو ملف الضمان الاجتماعي بعدما انتهينا من تحرير الصك الذي سيحال على النيابة العامة وبالتالي على قاضي التحقيق، بحيث. وهناك ملفات وملفات. معنى هذا أن قضاءنا يقوم بدوره كاملا بالإضافة إلى عدد الملفات التي يبت فيها سنويا.

المحاكم الابتدائية وحدها تبت في 2 الملايين و500 ألف ملف في السنة. إذن هذا المجهود المتواصل يستحق منا كمؤسسة تشريعية وكحكومة وكمواطنين أن نحصن هذا الجهاز وأن نحميه وان نساعده وأن ندعمه، وهذا ما.. يعني أخذت على عاتقي أنا ومساعدي والمجموعة التي تتعامل معي في هذه الوزارة على أساس أن نرسخ المصداقية لهذا الجهاز، وأن نبوأه المكانة التي يستحقها لإشاعة العدل والإنصاف بين الناس.

كل هذا وقع تقديمه بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية. وقد قدمت تقريرا مفصلا. العرض الذي قدمته شفويا كان في صفحات مختصرة. ولكن أرفقته بتقرير يشتمل على كل ما أنجز خلال هذه السنة، بالرغم من هذه القضايا الكبيرة التي اعترضتنا والتي شغلت الوزير وأطر الوزارة.

هذا لن يكون مانعا لأن نستمر في أوراش الإصلاح. وقد رأيتم من خلال هذا التقرير ما أنجز، وكذلك الاتفاق المستقبل، حيث ربطنا أنفسنا ببرنامج كذلك، يعني خلال السنوات المقبلة على أساس أن تحاسبوني إن لم يقع التنفيذ لتلك المشاريع المخططة في البرنامج الذي تقدمت به.

هناك الرأي العام بالطبع، أصبح حساسا بالنسبة لقطاع العدل والصحافة على الخصوص، ونحن نعرف بأن دور الصحافة أساسي بالنسبة لتوعية المواطنين وبالنسبة لإرشادهم، وبالنسبة لإثارة انتباه المسؤولين إلى مواطن الخلل في كل تسيير. في كل سياسة. ونحن نتقبل بصدر رحب كل تلك الانتقادات. لكن في نفس الوقت ما نريد وما نطلب أن تكون الانتقادات صادرة عن نية حسنة وتصب في هدف واحد وهو الإصلاح، وهو التنبيه، وهو النقد البناء الفعال.

تناولت، وقد أثار انتباهي تدخل أحد الزملاء الذين أعزهم في هاته القاعة عندما تحدث عن قضية رائجة أمام المحاكم، لا أريد أن أتطرق إلى وقائع هذا الملف لأنه معروض على القضاء وكم تمنيت ألا تتعرض الصحافة إلى ملف مازال لم يحكم بعد من طرف القضاء. فأنتم تعرفون - الذين تختصون بمراقبة الحكومة - عندما يكون ملف معروض أمام القضاء، لا يمكنكم نهائيا أن تناقشوه ولا أن تشكلوا لجنة للبحث والتقصي فيما يخص تلك الوقائع. فأحرى بالنسبة للغير. فكنت أتمنى.، لأن كل حديث بالكيفية التي هي مطروحة هو فيه محاولة للتأثير على سير القضية أمام المحاكم، في حين أننا ندافع عن استقلال القضاء. وأول استقلال القضاء أن يكون بعيدا عن كل تأثير من السلطة التنفيذية ولا من السلطة الرابعة التي هي سلطة الصحافة..

ولهذا أتناول فقط هذه القضية من الجانب الذي تناوله في زميلي. هل وقع احترام القانون فيما يخص هذا الملف؟ أقول له: أولا، عندما تطرح إشكالية قانونية تتعلق بالشكل وبخرق لمسطرة معينة من هو المختص بالبت في ذلك؟ هل يعني الصحافة؟ هل هناك سلطة تختص بذلك؟ السلطة الوحيدة هي سلطة القضاء. لا يمكن أن ننتقل الدفوعات الشكلية التي تقدم أمام المحاكم. أن ننقلها إلى الصحافة ونطالب الغير أن يبت فيها. أنا استغربت لم أعد أرى انتقادا أو دراسات موضوعية قانونية أو فكرية لتبادل الرأي حول اجتهاد بل بدأت أقرأ أحكاما قبل أن تصدر المحكمة حكمها.

بحيث - ثقوا بي - أنه التوفيق من الله. ولكن المسطرات القانونية وقع احترامها بالكامل. وإذا كان هناك خرق فالقضاء هو المختص بأن يقول لا للوزير ولا لغيره بأنك اخطات وأنا من هنا أقول لكم: "لا أتدخل في القضاء بتاتا". وإذا كان أي قاض قال باني تدخلت فلينشر ذلك للرأي العام، بحيث لنكون واضحين، 35 عام وأنا أمارس مهنة المحاماة وأدفع عن استقلال القضاء وأنا كوزير العدل رفعت شعارا أكثر من شعار استقلال القضاء. رفعت شعار القاضي المستقل. وهناك

فرق ما بين استقلال القضاء والقاضي المستقل وهو ما تكلم عنه الأستاذ الجوهري، ذلك القاضي الذي يرفض كل مظاهر البذخ ومظاهر التأثير ليحكم ويشيع العدل بين الناس. أنا أدافع عن القاضي المستقل الذي يرد الوزير، ويرد المتقاضين، ويتنحى عن كل مظاهر الانحراف أو الإغراء. هذا هو القاضي الذي نريده.

ولكن في نفس الوقت أقول بأن الناس بشر. يجب أن ننكب على مشاكلهم كذلك المادية. وهذا ما حرصت عليه وأقنعت الوزارة والحكومة. وزارة المالية برغم من المشاكل المالية التي تعرفها بلادنا. ومن الأزمة الاقتصادية. استطعت أن أقنعهم بأنه لابد من مراجعة الأوضاع المادية لرجال القضاء ولموظفي العدل. وقد حصلت على غلاف لا بأس به. والبارحة فقط وقع السيد وزير المالية على صرف جميع التعويضات المرتبطة بالترقيات التي وقع إقرارها، سواء بالنسبة للقضاة وسوف يتقاضون تلك التعويضات ابتداء من فاتح يناير 2003.

إذن هناك مجهود، ويجب أن لا نهمله لأن القاضي الذي نطلب منه الكفاف والعفاف والغنى عن الناس، لابد أن نضمن له على الأقل الحد الأدنى من العيش الكريم. وبالفعل يعني هناك مجهود جبار نقوم به من أجل رفعة مستوى هؤلاء القضاة والعاملين في قطاع العدل بصفة عامة. وأنا أقول مهما أعطيناه فلن نكفيهم حقهم لما قلت لكم بأنه 3 مليون ديال القضايا اللي كتروج أمام المحاكم، ويحكم منها 2 الملايين ونص كل قاضي تيحكم 1000 ملف في المتوسط. وكاين اللي كيوصل يحكم حتى لـ2500 ملف. إنما فالمتوسط 1000 ملف في السنة، ماشي ساهلة لما تنعملوا مقارنة مع دول أخرى. عند القضاة.. أنا تنقول بأن القاضي المغربي تينتج ثلاثة المرات ما ينتجه القضاة في محلات أخرى..

هؤلاء يستحقون العناية. فأنا أستغرب من هاته الهجمة على القضاء. يمكن أن نميز، يمكن في وسط القضاة أن يكون إنسان منحرف، ولكن يجب أن نتصدى للمنحرف وحده. ألا نتصدى للجهاز ككل هذا ما انتقدته، حتى على البنك الدولي اللي عطانا قرض وتنردوه لو بالفائدة. قلت لو ما عندكمش الحق باش يمكن لكم طعنوا في الجهاز ديال القضاء ككل.

حنا الآن راه عاملين واحد المجهود بالنسبة للتخليق فما يمكنيش أننا نخلطو كلشي. ونبقاو الجهاز ديالنا كلو نمسوه. أنا كنت في المعارضة وفي هذا المنبر عمري في القاعة ما ثبت عليا أنني تكلمت في قاضي ولا قذفت فالجهاز القضائي.. عندما تكون عندي ملاحظة على القاضي تنمشي عند وزير العدل بيني وبينو في المكتب ديالو ونبلغو نقولو وصل كذا وكذا وأنايا المنكر تا نحارب على الأقل بفمي ونبلغو لك باش نبقى مرتاح. لكن هنا خاصنا ندافعو على جهاز القضاء ديالنا وندافعو على المؤسسات ديالنا ونحميوها ما تمشيش ضحية ديال الإنحراف ديال شخص أو أكثر..

ويمكن لي نقول لكم بأنه الجهاز اللي تيعمل جميع الجهود ديالو باش يمكن لو يادب وباش يمكن لو يخلق أكثر من كل أجهزة الدولة هو الجهاز ديال القضاء وغاتلقاوا في التقرير اللي قدمت لكم العديد ديال القضاة اللي تقدموا للمجلس التأديبي والمجلس الأعلى للقضاء واللي تعجنوا واللي توقفوا لقضاء بعض المدد واللي توجه لهم توبيخ واللي توجه لهم إنذار وكذلك عدد الموظفين وقريبا غادي نشر الإحصائيات باش يكون كلشي واضح على أن برنامج للتخليق والإصلاح غادي..

أنا اللي تا نطلب وهو الوزارات الآخرين يعملوا بحال وزارة العدل تاهما يقوموا بنفس الواجب فيما يخص يعني برنامج التخليق اللي تانقومو به باش يكون كلشي على قدم المساواة بحيث رغم كل شيء خاصنا نامنو باننا مغاربة متساوون أمام القانون. حتى شي حد ما عندو امتياز على الآخر. كيفما كانت السلطة اللي هو تيمارسها ودولة الحق والقانون راه خاصها الصبر. وخاصها الصمود. وأنه أي إصلاح غادي نوجدو فيه يعني اللي غادي يحاول تعرقلو، وغادي توجدو فيه، وأنا أقول لكم بأنني لما تنشوف كل الانتقادات الموجهة ما تنقول إلا الدعوة اللي النبي صلى الله عليه وسلم كان تيقولها.(اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون): شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل باسمكم السيدة والسادة المستشارين، نشكره على هذه المشاركة البناءة والهادئة كما نشكر السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان على مشاركته.

انتهينا من هذا المحور، وننتقل الآن إلى مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية. في البداية نعطيو الكلمة للسيد مقرر اللجنة. التقرير وزع وتم الاطلاع عليه.

أول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية السيد محمد العربي القباج، مع الرجاء التعاون من أجل احترام الوقت المخصص.

السيد المستشار محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل نيابة عن زملائي أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في المناقشة قطاع من القطاعات التي يوليها الفريق الاستقلالي، الذي أتشرف بالانتماء إليه، أولوية خاصة، حيث يعتبر فريقي أن التعليم بمختلف أطواره معركة مستمرة من أجل انبعاث أجيال قادرة على القيام بمسؤوليات النماء والتطور في جميع المجالات الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السيد الرئيس، لا يجادل اثنان في كون الاستثمار على العنصر البشري يعد أفضل استثمار، إلا أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تعد غير كافية بالنظر إلى حجم القطاع وضخامته وجسامة المسؤولية الملقاة عليه. ذلك أن هذه الميزانية لا تمكن من تحقيق الطموحات، خاصة مع تفاقم الخصاص، سواء بالنسبة للحاجيات أو على مستوى المناصب، وكذا الاعتمادات. ذلك أن ضآلة هذه الميزانية ستحول دون شروط مناسبة للعمل لاستقطاب المنظومة التربوية، حيث إن التلميذ أصبحت تعوقه عدة مشاكل دون تكوينه التكوين الصحيح. الآن الاكتظاظ الحاصل في الأقسام يجعل إمكانية التلميذ في التحصيل صعبة. فضلا عن كون الكتاب المدرسي أصبح يكرس مجموعة من القيم لا يحبذها مجتمعنا. ومن ثم وجب المحافظة على قيمنا وجودة اللغة العربية استعمالا وممارسة بإعادة الروح للكتاب المدرسي، وللغة العربية كلغة أساسية دون إغفال تعلم اللغات الأخرى.

ينضاف إلى هذا العائق عدم توفر الكتاب المدرسي في الأسواق، بل عدم توصل معظم الأقاليم البعيدة به على الرغم من انطلاق الدخول المدرسي منذ شهور، زيادة على أن هناك مشاكل اختلاف المقررات داخل النيابة الواحدة، مما يحدث ارتباكا حقيقيا للتلميذ الذي تزداد معاناته بالعالم القروي من انعدام الداخليات أو اكتظاظها إن وجدت، وكذا من صعوبة التنقل وبعد المسافة على المدرسة.

كما أنه لابد من ضرورة الاهتمام بتأطير التلميذ وتوجيهه، حيث أصبح التلاميذ يعانون من فوضى عارمة بعد الباكالوريا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أما الأساتذة، القطب الأساسي في العملية التربوية، فإن مشاكل الأستاذ متعددة حيث تناقصت مردوديته نظرا للجو الذي أصبحت تعانيه المؤسسة، فقد طاله أيضا مشكل الاكتظاظ وحال دون اهتمامه بتطبيق مراجعه البيداغوجية التي تلقاها. كما أنه لابد من تنظيم الحركة الانتقالية، والتي تعرف تأخرا ملحوظا يبتدئ بعد انطلاق السنة الدراسية، حيث نقترح أن تكون قبل، ضمانا لسير الدخول المدرسي في أحسن الأحوال، وتخفيفا من الارتباك الذي داخل النيابات حتى شهر أكتوبر بخصوص الانتقالات والتعيينات.

أما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، فإنها بدورها تعرف تهميشا حقيقيا وقلة النظافة، بحيث إننا نلاحظ في العديد من المؤسسات غياب الأطر الإدارية والأطر التي تسهر على نظافة المؤسسة، بحيث نلاحظ أنه مثلا في الدار البيضاء هناك العديد من المؤسسات التي لا تنظف طيلة أشهر نظرا لعدم تواجد الأعوان، وذلك راجع لعدم تعويض هؤلاء الأعوان الذين أحيلوا على التقاعد أو توفوا، رغم وجود بعضها داخل المدار الحضري، دون الحديث عن تلك النائية والتي تفتقر إلى أبسط الأمور لإتمام معادلة التكوين.

كما يتعين الاهتمام بالمعدات والآليات وكذا بالمكتبات المدرسية.

وكما أشار السيد وزير العدل سابقا، أننا قمنا بالدور الذي يجب أن نقوم به، بحيث أننا أبلغنا السيد وزير التربية الوطنية بموضوع كان حديثا سابقا والآن هو موضوع الأشباح، بحيث أنه وزارة التربية الوطنية تشهد أعدادا كثيرة وكثيرة من الأشباح التي تحمى من طرف بعض النواب، بحيث إن هناك بعض المؤسسات التعليمية التي ترى فراغا فيما يخص عدد المدرسين، في الوقت الذي نرى أنه هناك معلمين أساتذة فائضين لم يلتحقوا بالمؤسسة منذ سنوات.

ولذا أقول.. بالمعدات والآليات وكذا بالمكتبات المدرسية، والتي يجب إدماجها في التطور التيكنولوجي من انترنيت وحواسيب تضمن لها مواكبة العصر.

وفي المقابل يتوجب كذلك الاهتمام بالقطاع الخاص مع العمل على مراقبته وتشجيعه لاعتباره حلا أساسيا في استيعاب التمدرس والمتمدرسين وتحقيق هدف الإصلاح في التعليم.

السيد الرئيس، القضاء على الأمية هدف نبيل يتوخاه الجميع، إلا أن الميزانية المرصودة للقطاع تبقى قاصرة عن تحقيق طموح كتابة الدولة في الوصول إلى أهدافها.

كما نؤكد على إشراك حاملي الشهادات في لجان تأطير حملات محو الأمية. كما ندعو كذلك إلى إدراج مفاهيم مدونة الأسرة في برامج كتابة الدولة. وكذلك نهمس في أذن السيدة كاتبة الدولة أنه لابد كذلك من الاعتناء بميدان محاربة الأمية لدى الجالية المغربية في الخارج بحيث لا نرى أنه هناك العديد من الجمعيات في الخارج التي تعمل مشكورة لمحاربة الأمية ضمن الأسرة المغربية، لكن نقص الإمكانيات ونقص التأطير بطبيعة الحال يحول دون الوصول إلى ما تصبو إليه.

السيد الرئيس، الشباب هو المعول عليه في إحداث الطفرات وحمل المشعل، غير أن القطاع الراعي لهذه الفئة التي تمثل القلب النابض لوطننا تبقى ضعيفة مقارنة مع ما هو موكول إليها القيام به من أعمال حيث إن ترسيخ الهوية والقيم الوطنية والإسلام والعقيدة خطوة مهمة لحماية شبابنا من الانزلاق والتأثر بالاختراقات الأجنبية التي تؤدي بهم إلى الانحراف وذلك قبل ترسيخ القيم الكونية المشار إليها كهدف أساسي.

كما ندعو إلى ضرورة إدماج قطاع الرياضة بالشباب وعدم تركه يتيما.

كما لا يفوتني أن أشيد بالمجهود الذي بذلته الأطر الجمعوية والتربوية في مجال التخييم رغم الإمكانيات المحدودة الموضوعة أمام تزايد المستفيدين، فعلى المسؤولين الاعتناء الأدبي والمادي بهؤلاء الأطر التي يشهد لها الجميع، بدلا من التضييق.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا أحد ينكر الأهمية التي تضطلع بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تدبير الشأن الديني الذي يمكن من الحفاظ على المقومات الأخلاقية والتعبدية وتأطير القيم العقائدية للأئمة واستتباب الأمن الروحي للمواطن. إذن الميزانية المخصصة لذلك تبقى دون المطلوب.

السيد الرئيس، إنه في إطار تأهيل شريحة القيمين الدينيين بالمساجد وما يقومون به من أدوار طلائعية من توفير الأمن الروحي وبث الوعي الديني والقيم على بيوت الله.. نطالب بتحسين وضعيتهم المادية وتأطيرهم وتكوينهم، سيما وأنهم يشرفون على الشأن الديني، والذي يعتبر حجر الزاوية في إرساء الشخصية الإسلامية.

السيد الرئيس، لا أحد منكم لا يذكر ما قام به التعليم العتيق في الفترات الصعبة التي مر بها المغرب.. وعليه ندعو إلى العناية به وإيلائه ما يستحقه من عناية.

السيد الرئيس، نسجل بارتياح المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وأمام التضحيات التي قامت بها أسرة المقاومة نؤكد على ضرورة الزيادة في الاعتمادات المالية لخدمة هذه الفئة، كما نطالب باستعجال بضرورة تصفية الملفات العالقة المتعلقة بمنح صفة مقاوم. كما نلح على توسيع فرص الامتياز الممنوحة، خصوصا وأن بعض المكتسبات ستضيع نتيجة تحرير بعض القطاعات كقطاع النقل.

السيد الرئيس، نظرا لأن الوقت لا يسمح باستعراض جميع الميزانيات الفرعية التابعة للجنة، فإن معظمها تعرض لها زميلي الأخ الشراط في تدخله العام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أرجو.. أرجو من الحضور ان يكرم المتدخل بالإنصات أثناء تدخله أرجو من الجميع. أعطي الكلمة للسيد المهدي عثمون في قطاع التشغيل والتكوين المهني.. غائب. الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد القادر نور الزين في قطاع الصحة.، يليه فيما بعد السيد محمد طريبش.

المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفرق المكونة للقطب الحركي، فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، فريق الحركة الوطنية الشعبية وفريق الإتحاد الديمقراطي،

يسعدني أن أتدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2004.

السيد الرئيس،

يأتي القطاع الصحي ضمن الأولويات الأساسية للسياسة الحكومية، بسبب الإكراهات المفروضة على هذا القطاع الإجتماعي الهام، علما أن هناك عدة توجيهات ملكية، نادت في العديد من المناسبات إلى إيلاء هذا القطاع الصحي الأهمية التي يستحقها من خلال تعميم الخدمات الصحية والإستشفائية على مختلف الشرائح المجتمعية في البوادي وفي المدن.

ونستغل هذه المناسبة لنستحضر الخطاب الملكي السامي الذي افتتح به جلالة الملك محمد السادس نصره الله، السنة التشريعية السادسة لدورة أكتوبر 2002، حيث أكد على ضرورة الإلتزام بالقرب من مغرب الأعماق ومحاربة الإقصاء "انتهى النطق الملكي "، ليشكل بذلك هذا الرهان أحد أبرز الإنشغالات الحكومية الحالية، وهو ما سعت إلى ترجمته بإجراءات ملموسة وبرامج عملية، تتوخى تحقيق هذا الرهان ودعم المشروع الديمقراطي الحداثي، وتفعيل ثقافة التضامن التي أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس،

لا شك أن مشروع ميزانية قطاع الصحة حمل مجموعة من المتغيرات والمكتسبات، فإلى جانب التدابير الكفيلة باستكمال ومتابعة وتنفيذ الأوراش الكبرى، ارتفعت ميزانية هذا القطاع بنسبة 6% مما يؤكد التزام الحكومة بتطبيق مضامين التصريح الحكومي وتمكين هذا القطاع من المكانة التي يستحقها.

علما أن الألفية الثالثة وما حملته من إرهاصات وتحولات وبروز مفاهيم جديدة من عولمة، منافسة، انفتاح، تبادل حر، شراكة، يحتم على المغرب وبالضرورة أن يتوفر على بنية صحية صلبة تجعل أبناءه قادرين على الإنفتاح والمنافسة، وهو أمر يفرض النظر في أبرز الإختلالات التي يعرفها القطاع.

وبالتالي فإن وضع تصور واضح للنهوض بهذا القطاع، لابد أن يتأسس على تشخيص موضوعي للواقع الصحي بالمغرب، مع الأخذ بعين الإعتبار أهم الإكراهات والتحديات المطروحة، مع مراعاة الخصاص في العالم القروي من خلال دعم المراكز الصحية بالبنيات التحتية، وتعزيز التأطير الصحي، والرفع من مستوى الخدمات الوقائية والإستشفائية لصالح الساكنة القروية.

وتأسيسا على ما سبق، فإن القطب الحركي يرى أن تحسين مستوى المنظومة الصحية ببلادنا رهين بمدى القدرة على تذليل الصعاب، وإيجاد الحلول المستعجلة لبعض الإشكاليات المطروحة والعالقة من خلال:

- القيام بدوريات لمراقبة وتفتيش المراكز الصحية للإطلاع عن قرب على الواقع المتردي لقطاع في بعض المناطق المغربية، إذ أن العديد من المواطنين الذين يتوافدون بشكل مكثف على المراكز الإستشفائية والمستشفيات والمستوصفات الحضرية والقروية يعانون من تبعات وتداعيات الخصاص الذي يعرفه هذا القطاع، سواء فيما يتعلق بالبنيات التحتية أو الموارد البشرية، خاصة في العالم القروي، مما يستوجب إعادة ترشيد الموارد البشرية وتشجيع الكفاءات والأطر الطبية للعمل في المناطق النائية، وإن اقتضى الحال صرف تعويضات مالية وتحفيزات اجتماعية خاصة لرجال الصحة في العالم القروي.

- الرفع من مستوى الخدمات الصحية لتشمل مختلف فئات المجتمع المغربي، لبلوغ هذا الهدف، يتعين على الفاعلين في المجال الطبي والصحي والمجتمع المدني وكذا المجالس المنتخبة، بلورة استراتيجية لتوسيع مجال التنسيق قصد إعطاء العمل الإجتماعي وخاصة المرتبط منه بالخدمات الطبية والوقائية بعدا أكثر ديناميكية لتغطية حاجيات المواطنين المتنامية.

- غياب سياسة واضحة في صناعة وتوفير الدواء ببلادنا، علما أن المواطنين، خاصة ذووي الدخل المحدود منهم، يعانون وبشكل أصبح لا يطاق من ارتفاع ثمن الدواء، لذلك لا بد من الوزارة الوصية أن تتدخل لضبط هذا القطاع وجعله في مستوى الإمكانيات المادية للمواطنين، خاصة الذين يعانون منهم من الأمراض المزمنة.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

إن الإكراهات والتحديات المفروضة على قطاعنا الصحي كبيرة ومشعبة، وتستوجب في نظرنا، - والمسؤولية ملقاة هان عل الحكومة ومن خلالها على الوزارة الوصية - بذل المزيد من المجهودات للتغلب على هذه الصعاب وتمكين المواطنين من الخدمات الصحية الضرورية التي تضمن كرامتهم كمواطنين، علما أن التغطية الصحية بعالمنا القروي مازالت بعيدة المنال، ونأمل ي القطب الحركي أن تتدارك الحكومة

هذا الخلل، وتتخذ في ذلك التدابير اللازمة. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد محمد طريبش، يليه فيما بعد السيد عبد الرحمن أوشن.

المستشار السيد محمد طريبش:

بسم الله الرحمن الرحيم، حمدا وسلاما وصلاة على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ان أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي، في إطار المناقشة العامة للميزانيات، الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم 2004.

وهي مناسبة نستعرض فيها تطورات وطروحات فريقنا ومنظوره لهذه القطاعات الحيوية، المرتبطة بصفة مباشرة بالمواطن المغربي، وتشكل بالنسبة له هاجسا يوميا، من حيث تطوير مداركه المعرفية والعناية بصحته والاهتمام ببيئته الأسرية والاجتماعية، والحرص على الحفاظ على هويته الحضارية، وضمان محيط قادر على تجسيد الطاقة الإبداعية في العمل والإسهام في مجالات التنمية الشاملة،

وبالنظر إلى أهمية هذه القطاعات، وحجم متطلباتها، ورجوعا الى الميزانيات التي جاءت لتدبيرها، فإننا نرى على أنها تظل دون طموحاتنا ودون تلبية الحاجات الملحة والمتزايدة لهذه القطاعات، وسأتطرق بعجالة في هذا العرض إلى أهم المحاور التي تندرج ضمن القطاعات الاجتماعية، التي تناولتها الميزانيات القطاعية لكل من قطاع التربية والتعليم والشباب والتكوين المهني والصحة، ومحو الأمية والتربية النظامية، وكذا قضايا المرأة والمعاقين والأوقاف والشؤون الإسلامية وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وهكذا نجد أن ميزانية التربية الوطنية والشباب وبالرغم من كونها تمثل 27 % من ميزانية الدولة، وهي نسبة مرتفعة قياسا مع حجم الميزانية العامة، فإنها تبقى بعيدة كل البعد على الإيفاء بمتطلبات القطاع والرهانات المعلقة عليه خصوصا فيما يتعلق بمخطط إصلاح المنظومة التعليمية.

فالدخول المدرسي المنصرم كان مفعما بالمشاكل، أبرزها افتقاد العديد من المؤسسات التربوية للأطر والاكتظاظ في المدارس واللجوء إلى تدابير أخرى، مثل ضم الأقسام وغيرها، مما يجعل الدراسة شبه مستحيلة في غياب مناخ ملائم يساعد على الارتقاء بمستوى التحصيل المعرفي،

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن تطوير المنظومة التربوية بقصد تأهيل المواطن المغربي وتمكينه من ملاحقة تطور المعارف والتكنولوجيا، أصبح أمرا ملحا، مما يقتضي إعادة النظر في برامجنا التعليمية على نحو ترسخ فيه قيم المواطنة والمبادرة القادرة على مواكبة التطور الذي يلحق مختلف المجالات.

كما أن هذه المنظومة تتطور بضرورة الاعتناء برجل التعليم ومساعدته على تطوير معارفه ومداركه العلمية والمهنية لكي تواكب متطلبات الحداثة، وتوفر له جميع الإمكانيات اللازمة للاشتغال، وكذا تشجيع التمدرس في العالم القروي وتسوية كذلك مشكلة المعلمين العرضيين في أقرب وقت ممكن على اعتبار أنهم أسدوا خدمات جليلة لهذا القطاع، وأملوا الفراغ الذي كان في البادية على الخصوص، وفي جميع الأحوال، فإن المطلوب من وجهة نظر فريقنا هو تحديث تسيير المؤسسات التربوية في اتجاه تكريس سلوكات تتناسب وقيم الحداثة التي تسعى إلى ترسيخها،

وبخصوص التعليم العالي، فإنه ينبغي على الجامعة المغربية أن تنفتح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وتساعد بشكل ملموس على اقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أن التعليم العالي المفروض فيه أن يصبح قاطرة للتنمية وأن يعمد إلى تغيير برامجه لكي يتلاءم ومتطلبات التشغيل،

سيدي الرئيس، السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن بلادنا بحاجة إلى سن سياسة جديدة في هذا المجال تعيد للجامعة المغربية وللبحث العلمي اشعاعهما، وذلك بتمويل البحوث العلمية التي من شأنها أن تشكل إضافات مهمة في الحقول المعرفية، خصوصا وأن المستقبل يفرض علينا أن نكوّن مواطنا مؤهلا قادرا على مواجهة التحديات المستقبلية، حيث يعتبر

التكوين المهني عنصرا أساسيا، للوصول إلى هذه الغاية.

إن إحدى عوائق الاستثمار في بلادنا، هو افتقارنا الى أيدي عاملة مؤهلة، ولبلوغ هذه الغاية لابد من توفير الطلب المتزايد على هذا القطاع للاستجابة لحاجيات التشغيل، صونا لكرامة الشباب ودرءا لهم من اليأس، الذي أدى الى ظهور أساليب احتيالية، يذهب ضحيتها العديد من الشباب العاطل، وبهذه المناسبة فإننا نجدد تضامننا المطلق مع ضحايا شركة النجاة الامارتية وتتحمل الحكومة كامل المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع، ونطالب الحكومة بضرورة الإسراع في البحث والتحقيق وإعلان نتائجه إلى الرأي العام، وخصوصا وأن الملف يوجد الآن بين أيدي القضاء،

سيدي الرئيس، السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن التربية النظامية أداة فعالة لتأهيل المواطنين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن عددا كبيرا من المنظمات والجمعيات الغير الحكومية تتكاثف لمحاربة الأمية، وهنا يجدر بنا الى نؤكد على ضرورة دعم هذه الجمعيات، مع تعزيز وسائل المراقبة وأحكام التنسيق بينها وبين الأجهزة الحكومية المختصة، فإننا في حقيقة الامر لازلنا بعيدين عن إدراك هذا المبتغى، فالميزانية المرصودة لهذا القطاع تظل دون مستوى طموحاتنا،

أما في مجال التغطية الصحية، فان القانون المتعلق بهذه التغطية والذي أريد له أن يشكل تحولا كيفيا في مسار القطاع الصحي، أصبح عاجزا على تحقيق توازناته بين مداخيله ومصاريفه، ومؤخرا أعلنت بعض التعاضديات عن القرار القاضي بإلغاء الأخذ بالتحملات بالنسبة لمنخرطيها في الوقت الذي كنا ننتظر من هذه التعاضديات إجراءات أخرى أكثر ايجابية اتجاه منخرطيها، وهو ما سيخلق لا محالة استياءا كبيرا لدى شريحة عريضة من المواطنين، وأننا مازلنا ننتظر إصدار المراسيم التطبيقية لنظام التغطية الصحية التي وعدت الحكومة بإخراجها إلى حيز الوجود، كما يجب إعادة النظر في عدم التكافؤ الحاصل في البنيات الصحية حتى لا تتركز في المدن الكبرى،

سيدي للرئيس، السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم أن المرأة المغربية قطعت أشواطا مهمة، بحيث أصبح تمثيلها أوسع داخل مؤسسات الدولة وعلى رأسها مجلس النواب ومن المرتقب أن تتوسع دائرة مسؤوليتها مؤسسات أخرى مهمة، فإنها ظلت الى جانب أخيها الرجل تحتل مكانة متوهجة وتحظى بالتكريم الامثل بغض النظر عن بعض السلوكات المشينة لبعض المنحرفين وذوي السلوكات ذات الطابع المتزمت.

و في هذا الاطار حظيت المرأة المغربية بتكريم آخر من طرف جلالة الملك، حيث أعلن حفظه الله عن مقتضيات جديدة همت مدونة الأحوال الشخصية خلال افتتاح الدورة التشريعية الأخير،

وبهذه المناسبة نثمن هذا القرار الملكي ونؤكد على موقفنا الثابت والداعي إلى صون كرامة المرأة المغربية وفق قيمنا الدينية والمجتمعية، وفي ظل وحدة الأسرة المغربية، التي دعت اليها شريعتنا الإسلامية السمحاء.

ومن جهة أخرى فإننا نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، على اعتبار انه يحتل الصدارة نظرا لارتباطه بالامن الروحي للمواطنين وهويتهم الثقافية والحضارية، وبالتالي فإن الرسالة الملقاة على عاتق هذه الوزارة ثقيلة للحفاظ والدفاع عن الاسلام والمسلمين ومحاربة كل أوجه الغزو الثقافي والحضاري ومواجهة كل التيارات الهدامة التي تمس عقيدتنا الإسلامية الغراء، وأن تنشر ثقافة اسلامية متأصلة، مبنية على وحدة الدين والمذهب،

إن المطلوب منكم، السيد الوزير المحترم، هو صيانة المساجد وتفعيل دورها المقدس في تربية وتكوين المسلمين ومحاربة الأمية، وتحسين أوضاع الخطباء والوعاظ والقيمين، حتى لا يتعرضوا-للتطرف، وبخصوص الأوقاف فان الوزارة مطالبة بإعادة النظر في سياستها تجاه الوقف، وتدبيره تدبيرا أمثل، من شانه أن يساعد على استصلاح وترميم ما هو آيل للسقوط أو الضياع من الأملاك التابعة له، وإصلاح المساجد القديمة التي تخلد الذاكرة المغربية، والعناية بمقابر المسلمين بما يحقق الاحترام الشرعي الواجب لها، ولتشجيع هذا العمل، يجب على الإذاعة والتلفزة المغربية أن تعيد النظر في البرامج الدينية وتأهيلها للارتقاء بها وجعلها جذابة للجماهير، مادامت تضيف لهم الجديد وتشجع منهاج الاجتهاد المفتقد عندنا، وبالنظر الى حجم انشغالنا، فان الأرقام التي جاءت بها ميزانيتكم لا توفر الإمكانيات لترجمة هذه الانشغالات الى واقع ملموس،

أما بخصوص أوضاع المعاقين، فإننا في الفريق الديمقراطي الاجتماعي نرى ضرورة تأهيلها وإدماجها في النسيج الاقتصادي حتى لا تظل مجرد طاقات معطلة، خاصة وان منهم من يمتلك قدرات وإمكانات تنتظر فسح المجال أمامها لتتبلور على أكثر من صعيد، وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على ضرورة تفعيل قانون الولوجيات، بالنسبة للمعاقين، كما أدعو الى ضرورة تمتيعهم ببعض الامتيازات التي تتلاءم واوضاع الاعاقة.

ولا ننسى كذلك رجال المقاومة وأعضاء جيش التحرير بما يتناسب وحجم التضحيات التي بذلوها ويبذلوها من اجل الدفاع عن بلادهم وإعادة هذا الملف الى طاولة التشاور من أجل إنصاف المحرومين،

سيدي الرئيس

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن الحاجيات الملحة والمتزايدة للقطاعات الاجتماعية، سواء على صعيد التربية والتعليم أو الصحة أو الامن تظل بعيدة كل البعد عن أرقام الميزانيات الفرعية، مما يوحي لنا بأنه ليست هناك استجابة حقيقية لمتطلبات وأوضاع القطاعات الاجتماعية لذا سنصوت ضد هذه الميزانيات. وشكرا سيدي الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. غير تانذكر السيدة والسادة المستشارين، بأنه مازال عندنا 25 متدخل أمامنا. وخاصنا ننهيو الجلسة الصباحية مع الوحدة لان هناك فرق ستجتمع فيما بينها والجلسة ديال الأسئلة الشفوية مع الجوج ونص لذلك هذا تذكير. الكلمة للسيد عبد الرحمن أوشن مع العلم أن الفريق عندو 30 دقيقة فهاد الحصة. راه ستهلك منها 20. تفضل السي عبد الرحيم. آيه الفريق ديالكم.. هنا عندي 30 خديتو منها 20 باقي ليكم 10. تفضلو.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، الساذة الوزراء، إخواني المستشارين. بالفعل سوف آخذ وقتا طويلا بالنظر لزحمة عدد التدخلات والوقت ضيق. ربما قد آخذ أقل من عشر دقائق لأنني سوف لا أتطرق للتحدث على جميع القطاعات، فقد حاولنا في فريقنا على مستوى هذا القطاع وعلى مستوى هذه اللجنة. ان نركز الكلام فقط على بعض القطاعات التي استوقفتنا فيها بعض الملاحظات. ونرجئ الحديث عن القطاعات الأخرى لمناسبة أخرى. وربما مناسبة اجتماعنا بالسادة الوزراء على مستوى اللجن. أهم من سرد التدخلات بهذه السرعة المفرطة.

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء. يشرفني أن أعرض أمامكم مساهمة فريق التحالف الاشتراكي...

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أعرض أمامكم مساهمة فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية الاجتماعية. وبالنظر لضيق الوقت المخصص لفريقنا سأكتفي بالتركيز على بعض القطاعات التي تكتسي في نظرنا أهمية خاصة.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع التعليم، يتميز الدخول المدرسي لهذه السنة بعدة خاصيات على اعتبار أنها السنة الرابعة من عشرية التربية والتكوين من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر سنة ترسيخ الإصلاحات التي تم إنجازها وكذا تطبيق مجموعة من المستجدات التربوية والتنظيمية وفتح أوراش جديدة لإصلاح المنظومة التربوية.

ورغم أننا نسجل المجهودات التي تبذلها وزارة التربية الوطنية والشباب من أجل تعميم التعليم تجسيدا لشعار "التربية للجميع"، فإن عددا من المشاكل والمعوقات لا زالت تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة. وهو ما يفرض مضاعفة الجهود من أجل تدارك التأخر الحاصل في إنجازها، خاصة بالنسبة للمناطق القروية والفئات المجتمعية المحرومة من الاستفادة من خدمات التربية الأساسية، ومن بينها على الخصوص:

افتقار المؤسسات التعليمية وخاصة الوحدات المدرسية المتواجدة بالعالم القروي إلى الوسائل التعليمية والمرافق الضرورية.

ضعف الاعتمادات المخصصة لإصلاح وترميم المؤسسات مقارنة مع الحاجيات الفعلية الناجمة عن الوضعية المتردية للعديد من المؤسسات

العجز الكبير في أعداد الداخليات الخاصة بالتعليم الإعدادي بالعالم القروي، مما يكون سببا في العديد من الانقطاعات عن الدراسة خاصة بالنسبة للفتيات.

السيد الرئيس، إن طموح كل المغاربة هو أن يجد كل طفل مغربي بلغ ست سنوات مقعدا في السنة الأولى من المدرسة، قريبة من إقامة أسرته، اعتبارا من كون التعليم الأولي هو حجر الزاوية في درب تعميم التعليم، والعتبة الضرورية لإعداد الأطفال لمتابعة الدراسة بشكل أفضل خلال المراحل اللاحقة.

وفي هذا السياق فالوزارة مطالبة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة التمدرس خاصة في العالم القروي، وتعزيز الشراكة مع الجماعات المحلية، وتحفيز الخواص على الاستثمار في هذا المجال، لتذليل الصعوبات والعوائق المرتبطة بضعف الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والشباب.

وبشكل متوازي ندعو إلى المزيد من الاهتمام بالأطفال غير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، المتراوحة أعمارهم ما بين 8و16 سنة، والعمل على إدماجهم في التربية النظامية.

السيد الرئيس،

إن هدف نشر وتعميم التعليم في سياق الأهداف التي حددها الميثاق، يرتبط كذلك بالرفع من جودة التربية والتكوين، وذلك بمراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية والوسائط التعليمية للرفع من نجاعتها، وجعلها تواكب المستجدات التربوية في المناهج الدراسية (حقوق الإنسان، مضامين مدونة الأسرة، التربية على المواطنة والديمقراطية ونبذ العنف، المحافظة على البيئة، الصحة المدرسية الخ..) وتكييفها مع الخصوصيات الجهوية وتوسيع تدريس العلوم والتكنولوجيا وتحسين تدريس اللغة العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية، وتقليص نسب التكرار والانقطاع عن الدراسة. فضلا عن تطوير نظام الإعلام والتوجيه المدرسي والمهني والتقويم التربوي وتأهيل المؤسسة التعليمية.

وهو ما يقتضي أيضا إعطاء مجال التكوين الأساسي والتكوين المستمر الأهمية التي يستحقان وإطلاع الأطر التربوية والتعليمية لجميع الأسلاك التعليمية على المستجدات التربوية.

من هذا المنطلق ندعو الوزارة لمواصلة مجهوداتها من أجل تحقيق الأهداف النوعية التي حددها ميثاق التربية والتكوين والتي تهدف أساسا إلى المساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومنفتحة للمتعلم المغربي تقوم على معرفة دينه وذاته ولغته وتاريخ وطنه وتطورات مجتمعه، وتعده للمساهمة في تحقيق نهضة اقتصادية وعلمية وتقنية تستجيب لحاجيات مجتمعنا.

إن تقوية آليات الإصلاح من أجل إرساء نظام تربوي عصري ومندمج، ووضع مختلف الأسس والوسائل لتحديث منظومة التربية والتكوين يقتضي تعبئة مختلف مكونات المجتمع للانخراط في ورش النهوض بالمنظومة التربوية وعلى رأسها هيئات التدريس والإدارة التربوية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أما بخصوص قطاع الصحة، فإن الجميع اليوم أصبح يستشعر حدة المشكل الصحي ببلادنا. وماالغياب الملحوظ للحماية الاجتماعية في مجال الصحة إلا مظهرا صارخا من مظاهر التفاوت الاجتماعي.رغم المجهودات التي تقوم بها وزارة الصحة لتقريب الخدمة الصحية للمواطن.

وأمام جسامة التحديات التي يواجهها قطاع الصحة، فإن ضعف الاعتمادات المرصودة له لا تواكب التزايد المضطرد للحاجيات، ولا ترقى لما تم الالتزام به في التصريح الحكومي الذي شدد على أن ضمان المساواة وتحقيق الإنصاف بالنسبة لجميع السكان في مجال الاستفادة من الخدمات الطبية يمثل أحد أولويات الدولة في المجال الصحي إذ بالرغم من الارتفاع الذي عرفته ميزانية قطاع الصحة فلم تتجاوز 5,49٪ من الناتج الداخلي الخام، في حين أن المعايير الدولية التي حددتها المنظمة العالمية للصحة هي 10٪.

وأمام الخصاص المهول في الموارد البشرية، والذي يؤثر بصفة مباشرة على جودة الخدمات المقدمة، فإن المناصب المالية القليلة التي خصصت للوزارة غير كافية لحل التراكم من خصاص لعقود مما يجعل العديد من المراكز الصحية والمستوصفات المحدثة معطلة نظرا للخصاص المهول في الموارد البشرية.

وبالتالي لا بد والحالة هذه من البحث عن موارد جديدة لسد عجز الميزانية، وذلك بخلق شراكات مع كل الفاعلين من جماعات محلية وقطاع خاص. ونسجل بالمناسبة إقدام وزارة الصحة على إحداث وإعادة فتح مدارس التكوين للمرضين لتدارك النقص الحاصل في عدد الممرضين، ولتشغيل المستوصفات والمراكز الصحية المعطلة.

ولا تفوتني الدعوة إلى التعجيل بأجرأة قانون التغطية الصحية كأداة فعالة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق، والتي ستعطي دفعة قوية للآليات القانونية وآليات التضامن التي تساعد على حماية المواطنين وتضمن تكفل أفضل بالمرضى الأكثر احتياجا، تجاوبا مع طموحات بلادنا في الوقاية والعلاج وانسجاما مع شعار الحكومة "الصحة للجميع".

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن حجم الخصاص في المجال الاجتماعي بجميع قطاعاته والذي تراكم بفعل التدبير السياسي غير المحكم لعقود سيجعل من الصعب جدا - وبالرغم من الإعتمادات المرصودة في الميزانية- إيجاد حلول واقعية لتلك المعادلة الصعبة المتمثلة في التوفيق بين ضآلة الإمكانيات المتاحة وحجم التطلعات والإنتظارات المتزايدة باستمرار. لذلك لامناص من التفكير في بدائل وتنويع مصادر التمويل وتعبئة التمويل الخارجي عن طريق التعاون والشراكة. وتطوير أساليب إنجاز وتوزيع وتنفيذ الميزانية بما يخدم القطاعات الاجتماعية،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إننا نسجل بارتياح المقاربة الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ وضع المخطط الخماسي الذي نعيش سنته الأخيرة والمتمثلة في اعتماد الجهوية التشاركية.ومراعاة التوازن في توزيع الاعتمادات على مختلف جهات المملكة وهو ما بدأت فعلا بعض القطاعات الحكومية تسير على نهجه كالتعليم مثلا.

وإذ نعتبر هذه الفلسفة مؤشرا مهما يساعد على المزيد من تكريس الديمقراطية المحلية ويقوي دور المؤسسات الجهوية والمحلية فإننا ندعو إلى توسيع هذه المقاربة لتشمل كل القطاعات وفي نفس الآن نأمل ألا تتحول إلى ذريعة لتتملص الجهات المركزية من مسؤوليتها في التوجيه والتأطير والمراقبة والسهر على التنفيذ. شكرا على انتباهكم والسلام عليكم

السيد رئيس الجلسة:

واعدتونا باش ماتجاوزوش 10 تدقائق ولكن راه وصلتو 12.

الكلمة المستشار المحترم نور الدين بركاع. ويليه السيد حميد لمودن. أرجو الاختصار.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانيات الفرعية لبعض القطاعات برسم السنة المالية 2004، وهي: قطاع التربية الوطنية، قطاع محاربة الأمية والتربية الغير نظامية، قطاع الثقافة، قطاع الاتصال وقطاع الصحة.

السيد الرئيس

على الرغم من اختلاف توجهاتنا السياسة، فأهدافنا تبقى مشتركة لتركيز التفكير الجماعي في كل ما من شأنه أن يدفع بكل القطاعات نحو مواجهة التحولات الكبرى والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تواجهنا.

وبما أن هذا التحدي ليس بالهين كان على الحكومة رصد إمكانيات مهمة بغية تحقيقه ولا نظن أن الميزانيات المعروضة علينا بموجب السنة المالية 2004 ستكرسه.

إن تجسيد مفهوم "التعليم النافع" الذي جاء ضمن الاولويات التي حددها جلالة الملك نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى، يفرض تفعيل نشر التعليم وتعميمه وتحسين جودته وتدبير النظام التربوي ومحو الأمية، ومطابقة التكوين لسوق الشغل للحل مستقبلا من معضلة البطالة والمساهمة في محاربة التهميش والفقر، لأن هناك إجماعا عاما حول تخلف تعليمنا وقصوره عن الاستجابة لتحولات العصر واحتياجات سوق العمل، والملاحظ انه رغم المجهودات المبذولة في ميدان التعليم ومحو الأمية لدى الكبار، لا تزال نسبة الأمية مرتفعة بين السكان البالغين 10 سنوات وأكثر، ويبقى العالم القروي والنساء الأكثر تعرضا لهذه الفئة حيث تبلغ نسبة الأمية 66.9٪ في العالم القروي مقابل 33.7٪ في الوسط الحضري وتبلغ هذه النسبة 61.9٪ لدى النساء على المستوى الوطني مقابل 33.8٪ لدى الرجال.

إن المراهنة على إنجاح التعليم تستوجب تحقيق تعبئة اجتماعية شاملة لمواجهة الأمية بمساهمة القطاعات الحكومية والجمعيات والهيئات المنتخبة والقطاع الخاص، كما أن عدم تحقيق التمدرس الكامل للأطفال البالغين سن التمدرس ولاسيما في الوسط القروي، يغذي حجم الأمية بأعداد جديدة تضاف إلى مجموع الأميين.

وبهذا الخصوص نطالب الحكومة بان تقوم بتقييم عام وشامل لكل الميكانيزمات وتوظيف الأساليب العلمية الحديثة في مجالات البرمجة والتخطيط والتسيير والتنفيذ والتقييم مما سيحقق الأهداف النوعية والرقمية المسطرة لضمان الفعالية.

تعزيز اللامركزية واللاتركيز التي حث عليها المخطط الخماسي بتدبير البرامج وإنشاء مصالح جهوية وإقليمية داخل اكاديميات ونيابات وزارة التربية الوطنية وإعطائها الصلاحيات والامكانات التي تضمن لها التدبير الجهوي.

إعادة النظر في المناهج التعليمية والرفع من نجاعتها لتواكب المستجدات وتكييفها مع الخصوصيات الهوية مما سيؤهلها لتحقيق نتائج ايجابية سواء على مستوى الإنتاج أو المردودية أو الجودة.

إنعاش الصحة المدرسية خصوصا بالوسط القروي والرفع من حملات منتظمة للفحوصات الطبية،

كما أن المراهنة على إنجاح التعليم تستوجب أيضا تنمية التعليم الخصوصي وتوسيعه في إطار تشاركي يقارن بين التدابير التشجيعية وإجراءات التقويم المضبوطة.

ومازلنا ننتظر الإصلاحات التي تعهدت الحكومة بإدخالها على برنامج التكوين الاندماجي والذي مازال المستفيدون منه عرضة للبطالة.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

لا يخفى على احد ما لقطاع الشباب من دور استراتيجي للنهوض بفئة الشباب التي تشكل ثلاثة أرباع ساكنة المغرب، كما أن الاختصاصات المنوطة بهذا القطاع من تربية وتخييم وعمل جمعوي وثقافي تجعل منه ذا أهمية قصوى في تقوية الشخصية المواطنة المغربية، ومن هنا استعرض مجموعة من الملاحظات ابدأها بالسؤال التالي:

بعد تحويل هذا المرفق إلى كتابة الدولة في الشباب هل يمكننا اعتبار ذلك تطورا للنهوض بهذا المجال أم استخفافا به؟.

إن العمل على تطوير هذا القطاع يوجب تعزيز شبكة مراكز الاستقبال التي لا تغطي سوى 22 عمالة وإقليم ولاتتوفر غالبا على يد عاملة قارة مما يؤثر على مردودية هذه المؤسسات، وكذا العمل على توفير شبكة للمخيمات الصيفية لتغطية كافة الأقاليم حيث لا تحتوي الشبكة الحالية إلا على 24 مخيما قارا و14 مخيما حضريا ويعرف بعض مراكزها ضعفا في البنية التحتية والتجهيزات، كما أن نسبة المستفيدين من نشاط التخييم لا تتعدى 12٪ من عدد الأطفال الذين هم في سن التخييم.

تحسين ظروف الاستقبال بمراكز حماية الطفولة وتجديد أجهزتها الأساسية والتقنية وحماية الأحداث من الاستغلال البشع لهم داخل هذه المؤسسات.

ولتعميم النشاط التربوي، لابد من إدماج الشباب ومقاومة تهميشه والاعتناء بالطفولة وذلك بتوسيع شبكة مؤسسات الشباب والطفولة في أحياء المدن ومداشر القرى، واعتماد الأنشطة ذات البعد الوطني لفائدة العالم القروي بتظافر الجهود بين الدولة والمنظمات الشبابية، وإحداث قرى تنموية بالمناطق النائية لمساعدة المرأة على الاندماج أكثر من خلال المشاريع الاقتصادية الصغرى بالرفع من عدد المؤسسات التكوينية والتربوية من أندية نسوية ومراكز التكوين المهني ورياض الأطفال.

السيد الرئيس

إن ما للشأن الثقافي من أهمية ودور في ترسيخ الهوية المغربية وخصوصية الثقافة لمواجهة العولمة وتأثير الحضارات الأجنبية، يدفعنا إلى البحث عن سياسة الثقافة ببلادنا الكفيلة بخلق المناخ الملائم للإبداع، ورعاية مختلف أصناف التراث الثقافي الوطني وإعادة إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي، فإلى أي حد السيد الوزير تمكنت وزارتكم من وضع سياسة ثقافية وإعلامية شاملة؟.

إن من بين أهداف الأمن الثقافي، المحافظة على تراثنا وخصوصيتنا الحضارية بكل أشكالها الفكرية والعقائدية واللغوية والمعمارية، فماذا أعدت وزارة الثقافة لتسييج هويتنا وحمايتها؟، ونحن نلاحظ أن خزاناتنا الخاصة والموروثة لدى بعض الأسر، أصبح يتزايد عليها سماسرة أجانب ويرحلون كل ما فيها من مخطوطات ثمينة إلى الخارج، فهويتنا السيد الوزير تتعرض للقرصنة دون أن تنتبه وزارتكم للمحافظة عليها وتوثيقها وتحقيقها وطبعها وصيانتها لأنها تراث شعب بكامله.

كما أن النسيج العمراني التقليدي يطرح إشكاليات أعوص وأعقد، فان الوزارة تتعامل معه بسياسة انتقائية ومرتجلة، فليست الأبواب والمعالم الأثرية وحدها تراثا عمرانيا، بل هناك مدن عتيقة بأكملها تدخل ضمن العمران الأثري، وهي تتعرض للتدمير باستبدال أبواب

البيوت العتيقة وتحويل سقايات أثرية تزخر بالفن المعماري التقليدي إلى مستودعات للازبال والنفايات، بل حولتها بعض الجماعات المحلية إلى أماكن للاتجار ودكاكين فوتتها للمستغلين، كل هذا التدمير ومديرية المحافظة على المآثر التاريخية في سبات، أضف إلى ذلك الحالة السيئة لبعض المآثر وبعض المعالم الآيلة للسقوط.

وعلى مستوى التجهيزات والبنيات التحتية الثقافية نلاحظ خصاصا كبيرا إذ أن هناك بعض المناطق التي لا تتوفر على مسارح وقاعات ومراكز ثقافية وخزانات عمومية، ودور للشباب التي تعرف دورا هاما في ترسيخ الهوية الثقافية وإحياء الثرات والمحافظة عليه.

وعن دعم الجمعيات نسائلكم السيد الوزير عن المعايير التي تنهجها الوزارة في هذا المجال وماهي المصلحة المكلفة بهذا الموضوع؟ إذ نلاحظ أن هناك غموض في طريقة الدعم.

وبخصوص الصندوق الوطني لتنمية العمل الثقافي، الذي يعتبر موردا مهما للوزارة هل تم إنشاء جهاز لمراقبته وآليات لضبط مداخيله؟ ونفس الشيء بالنسبة لمداخيل المتاحف كيف تضبط من الناحية العملية؟، وما هي الإجراءات المتخذة لذلك؟.

السيد الرئيس

إن قطاع الاتصال من العناصر الهامة في تطوير التواصل وتوعية المواطنين في كل المجالات، كما يعتبر احد وسائل الدفاع عن مصالح الشعوب وطموحاته، فوجود هيئة عليا على رأس القطاع السمعي البصري تطرح أكثر من سؤال حول مدى وجود سياسة حقيقية وفعلية للنهوض بقطاع الإعلام بصفة عامة في المغرب؟.

ولأن التغيير لايمكن أن يتم والجهاز الحكومي مازال يبسط يده على المجال السمعي البصري من خلال استهلاك الدولة لهيئتي الإذاعة والتلفزيون وتلفزيون 2M، واستهلاكه ل 51٪ من الشركة التي تملك إذاعة البحر الأبيض المتوسط، فكيف يمكن أن تكون هذه الهيئات محايدة عندما يتعلق الأمر بمنافسة تكون إحدى أطرافها الحكومة التي مازالت تحتكر المجال السمعي البصري في المغرب رغم صدور القانون القاضي بإنهاء احتكار الدولة له؟، وبما أن إحداث هذه الهيئة جاء اقتناعا بوجود ضمان الحق في الإعلام كعنصر أساسي لحرية التعبير عن طريق صحافة مستقلة وبوسائل سمعية وبصرية في دائرة احترام القيم الحضارية والقوانين الجاري بها العمل، وفي نفس السياق نطالب بتفعيل القانون المنظم للمعهد العالي للإعلام والاتصال من خلال تطوير برامجه التكوينية بشكل يتلاءم ومتطلبات التحول الذي يعرفه الفضاء الإعلامي.

وعن قطاع الإذاعة والتلفزة، والذي يتسم جل إنتاجها سواء الدرامي أو الثقافي أو الاجتماعي بالضعف وعدم الجودة، فإن الوزارة لا تقوم بأية مراقبة لطرق تصريف النفقات الباهظة الممنوحة لهذا القطاع والتي تستنزفها شركة وهمية.

وعليه فإننا نطالب بتطوير الإنتاج الوطني وتقوية البرامج وتجويد نشرات الأخبار وتوسيع شبكة التغطية الترابية عبر الرفع من تغطية إذاعة القناة الثانية والاهتمام بموقع الانترنيت.

وتعزيز البرامج الثقافية الهادفة عوض التي تفسد الذوق وتتناقض مع هويتنا وحضارتنا وأصالتنا ولا ترقى إلى رغبات المشاهدين مما يدفعهم إلى إنتقاء برامجهم المفضلة في القنوات الفضائية الأخرى، وكذا العمل على إنتاج برامج تعالج ظاهرة الانحراف والعنف والتربية على حقوق الإنسان ومحو الأمية وبرامج للتوعية الصحية خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة كالسيدا والسرطان والفيروس الكبدي.

وبخصوص الصحافة المكتوبة فإننا نعبر عن إيماننا العميق بأن ربح رهان الحداثة يقتضي ثقافة جديدة يحتل فيه العنصر البشري موقعا مركزيا، فكيف نريد خلق فضاء إعلامي متواصل تطبعه الموضوعية والاستقلالية، والعاملين بالقطاع يعانون من مشاكل شتى جراء عدم تسوية أوضاعهم المادية والإدارية، وضعف الدعم الحكومي وغياب عنصر العدالة والموضوعية في منح هذا الدعم، حيث تتفاوت من صحيفة إلى أخرى في حين تتلقى صحف الأحزاب الحكومية حصة الأسد، بل منها ما يحرم من الدعم ككنفيدرالية الصحافيين المغاربة.

أما بالنسبة لوكالة المغرب العربي للأنباء فنطالب دعمها بالوسائل البشرية الكافية والإمكانيات المادية اللازمة حتى تستطيع أن ترقى إلى مستوى وكالة إخبارية تقوم بالوظيفة الإعلامية المثلى، فعلى المستوى القانوني وجب إعادة النظر في الظهير المحدث لها وإزالة اللبس حول وظيفتها كوكالة وطنية، والحد من توغل الجهاز التنفيذي في سير توجهها المهني.

- إصدار القانون الأساسي الخاص بالصحفيين، والإسراع بخلق استراتيجية مهنية شاملة تأخذ في الحسبان كل نواقص المؤسسة المهنية والأخلاقية لوقف نزيف الإستقالات التي تشهدها الوكالة في السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس

إن الوضعية التي يعرفها قطاع الصحة شأنه في ذلك شأن القطاعات الاجتماعية الأخرى، تعتبر نتيجة منطقية للفارق الكبير بين التزايد المطرد لحاجيات المواطنين والامكانيات المحدودة، كما ان المنظومة الصحية ببلادنا تبقى دون مستوى حاجيات وطموحات المعنيين بالقطاع، وهذا يبرز جليا في الأعتمادات المرصودة لقطاع الصحة.

لقد ورد في التصريح الحكومي الذي سبق للسيد الوزير الأول أن قدمه أمام مجلسي البرلمان، حيث تم التشديد على اعتبار الصحة احد أهم محاور سياسة القرب من خلال تجسيد شعار "الصحة للجميع" فإننا نلاحظ أن هذا المبتغى يبقى صعب التحقيق أمام الخصاص والعجز الذي يعرفه هذا القطاع في شتى المجالات، وأمام الأرقام الخطيرة التي لها ما لها من دلالات على الوضع المتدني لصحة المواطن المغربي،

إن تعميم التغطية الصحية في بلادنا سيمكن من توفير وضعية صحية أفضل، وتضامن اجتماعي أقوى لأن رأس مشاكل القطاع الصحي هو غياب سياسة ناجحة تتحدد بتوجهات وأولويات واضحة وملتزم بها، لذلك فإن الإصلاح الجزئي في هذا القطاع دون مراجعة للسياسات الصحية لن تكون إلا ذات نتائج وتأثيرات محدودة، لذا وجب العمل على تفعيل مدونة التغطية الصحية الأساسية التي تمت المصادقة عليها بعد طول انتظار ومخاض عسير، وتقنين الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية.

وعلى مستوى البنية التحتية لابد من خلق مراكز جهوية جديدة متخصصة في محاربة الأمراض الخطيرة، أما على المستوى اللوجيستي فلابد من توفير إحصائيات، وخلق لجان لتحليل هذه الإحصائيات قصد توجيه العمل بكيفية علمية في اتجاه محاربة هذه الأمراض.

تقليص الفوارق الموجودة بين الوسطين الحضري والقروي والتوزيع اللامتكافئ للمؤسسات الصحية على صعيد جهات وأقاليم المملكة وكذا الخصاص الصارخ في الامكانات المادية، فان ذلك لا يساعد على النهوض وتطوير هذا القطاع لمواجهة العولمة، أضف إلى ذلك الخصاص الطبي والتقني الذي تشكو منه المراكز الصحية والمستوصفات الحضرية والقروية مما يجعل المواطنين يتوافدون نحو المراكز الاستشفائية الجامعية التي تشكو بدورها من الاكتظاظ وسوء التدبير ونقص في الوسائل والتجهيزات الطبية الضرورية.

وفي إطار وضع خريطة للخدمات الصحية تستجيب لمعايير العدالة والجودة وجب تدخل الوزارة لتفقد الأوضاع التي تعرفها بعض المؤسسات الاستشفائية، ووضع اليد على كل الاختلالات والملابسات التي تعيشها هذه المؤسسات، وإعطاء عناية خاصة للعالم القروي، بتدعيم المراكز الصحية والتجهيزات والوحدات الصحية المتنقلة وتكثيف برامج التلقيحات وتعزيز التأطير الطبي وشبه الطبي، وتحسين التعامل مع المرضى والرفع من مستوى الخدمات الصحية.

السيد الرئيس،

إن ما تتطلبه هذه القطاعات من إمكانيات مادية لإصلاحها والرفع من مستوى أداءها فإننا في فريق الاتحاد الدستوري ومن موقعنا كمعارضة نرى أن هذه الميزانيات لا ترقى لاستجابة متطلبات الإصلاح المنشود لهذه الأسباب نصوت ضد هذه الميزانية.

وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم حميد لمدن، يليه السيد محمد بلحسن. مع احترام الوقت آ السيد المستشار.

المستشار السيد حميد لمودن:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، السيد المستشارة المحترمة،

يشرفني أن أتدخل باسم القطب الحركي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التشغيل وقطاع التكوين المهني.

كثيرة هي التساؤلات التي تطرح حول قضية التشغيل، هل الدولة مسؤولة عن تفعيل دور المؤسسات الإنتاجية لإحتواء بطالة الخريجين؟ ما دور القطاع الخاص في تشغيل الخريجين؟ إلى غير تلك من التساؤلات.

السيد الوزير،

لاشك أن قضية التشغيل تتموقع داخل الرهان السياسي كمعطى مجتمعي لم يعد من الممكن التغاضي عنه أو إرجاؤه في خانة الأمور الثانوية، بل يجب أن

يكون أولوية وطنية، وأحد أبرز انشغالات الحكومة الحالية، بعد قضية وحدتنا الترابية، وهي بالتالي تفرض مثلما فرضت قضية وحدتنا الترابية، انخراط الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وكل الهيئات السياسية والنقابية للبحث عن حل لهذه المعضلة، وتعبئة الجهود من أجل تجاوز الأزمة، وفتح الآفاق أمام المستقبل.

وقد أقدمت الحكومة على مباشرة مجموعة من الإجراءات الجريئة، لإحتواء والتخفيف من تنامي هذه المعضلة، خاصة بطالة خريجي المعاهد والمؤسسات والجامعات، وذلك إما في إطار شراكة مع الفرقاء الإقتصاديين، أو من خلال دعم مبادرات التشغيل الذاتي عن طريق تشجيع الشباب على اتخاذ المبادرة لإحداث أنشطة ذاتية تضمن إدماجهم الذاتي.

ورغم كل المجهودات لازالت بطالة الخريجين أحد أكبر الأمراض الإجتماعية التي تواجهها بلادنا، ولنا كامل اليقين أنه بإمكان الحكومة التصدي لها بالجرأة السياسية المطلوبة.

إن مقاربة القطب الحركي لهذه القضية الوطنية ينطلق من اعتبار أن الوظيفة العمومية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون القطب الوحيد والمنفذ الأساسي المسؤول عن التوظيف والتشغيل، وبالتالي يظل التشغيل من وجهة نظرنا مرتبطا بالإستثمارات المكثفة والمتواصلة التي يجب إحداثها كدعامة أساسية لخلق مناصب الشغل، كما يشكل تشجيع استثمارات الشباب وتقديم التسهيلات الضرورية من خلال تبسيط المساطر الإدارية والإجراءات القانونية المنفذ الآخر للتصدي للبطالة.

ويبقى تشجيع تداريب التكوين من أجل الإدماج، ودعم مبادرات التشغيل الذاتي من الحلول التي على الحكومة أن تركز عليها من أجل التغلب على هذه الآفة الإجتماعية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

إن القطب الحركي يعتبر أن الوقت قد حان كي يأخذ قطاع التكوين المهني المكانة التي تجعل منه قاطرة الإقتصاد الوطني.

فمعضلة التشغيل تظل كذلك مرتبطة في نظرنا، نسبة كبيرة، بعدم تمكننا من ملاءمة تعليمنا مع متطلبات سوق الشغل، ومع متطلبات المقاولة المغربية خاصة المقاولة الصغيرة والمتوسطة، التي تبقى الرهان الأمثل، من أجل التغلب على آفة البطالة، ومن أجل تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة المنافسة الدولية.

ومن خلال ما سبق، نعتبر ان التكوين المهني لابد أن يأخذ المكانة التي يستحقها في برامج وعمل الحكومة، وما يثلج صدرنا اليوم هو الوعي والاهتمام الذي أصبحنا نلاحظه لدى الشباب المغربي، باختياره للتكوين المهني، بعد أن غدا هذا التكوين يستجيب لمتطلبات سوق الشغل من جهة، ولما تستلزمه إكراهات العولمة والانفتاح والمنافسة والتبادل الحر من جهة أخرى.

السيد كاتب الدولة، نحن سعداء بالمجهودات التي تبذلونه، وليس ذلك بمدح مجاني، بل هو اعتراف بعد تقييم لطريقة ومنهجية تسييركم وتدبيركم لقطاع التكوين المهني، فقد شكلتم تصورا ومنهجا واضحا لتفعيل هذا القطاع، مما أثمر في بلوغ العديد من الأهداف المنشودة.

فإحداث 17 مؤسسة جديدة للتكوين في ظرف سنة، وتوسيع 4 مؤسسات أخرى، وتوسيع دائرة الاختصاصات لتشمل العديد من القطاعات الإنتاجية، والرفع من عدد المتدربين بمعدل يناهز 27٪ مقارنة مع موسم 2002/2003، فضلا عن مواصلة القطاع في تطوير أنماط التكوين التي تكرس الوسط المهني كفضاء لإكتساب الكفاءات، وعلى وجه الخصوص التكوين بالتمرس المهني، أو بالتدرج المهني، أو من خلال البرامج المستقبلية في إطار سعيكم لإعداد مشروع قانون منظم للتكوين أثناء العمل لفائدة مستخدمي المقاولات بتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين، لدليل على اهتمام الحكومة بالقطاع وعلى قدرتكم السيد كاتب الدولة على تقديم قيمة إضافية له، ستتضح معالمها مستقبلا بما سيعود على الصالح العام بالفائدة المرجوة، وعلى التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية والوطنية.

أما بخصوص التكوين المهني الخاص، فقد أقدمت الوزارة الوصية على جعل الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التكوين الخاص، ذات مصداقية قانونية أكثر، بعد أن كانت مرفوضة لدى العديد من القطاعات والمؤسسات الإنتاجية، ومن طرف الدولة كذلك، ونسجل كقطب حركي لكتابة الدولة هذه الخطوة الجريئة والهامة جدا، حيث تم الترخيص لـ 62 مؤسسة بتنظيم امتحانات لفائدة المتدربين قصد تسليمهم شهادات معترف بها من طرف الدولة، وهذا إجراء نسجله بامتياز ونثمنه، علما أن المصداقية القانونية لهذه الشهادة تفترض إعادة صياغة برامج ومناهج التكوين

بهذه المؤسسات بشكل يضمن تطابقها مع ما تمرره معاهد الدولة إلى متدربيها من مناهج وبرامج تعليمية وتكوينية.

ونظرا لاهتمام الحكومة بالعديد من الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة، نتوق السيد كاتب الدولة إلى إيلاء فئة السجناء المزيد من الاهتمام، قصد تمكينهم من تكوين يمهد لعملية إدماجهم ضمن محيطهم الاجتماعي والمهني الخاص، وفي هذا السياق وفي إطار العمل الحكومي المنسجم، نطمح في أن يتم تفعيل العديد من البرامج، تشترك فيها كل فعاليات وزارة العدل، ومؤسسة محمد الخامس وكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني قصد إدماج السجناء بالدورة الاقتصادية، والعمل على تعميم هذه العملية على مختلف السجون المغربية.

السيد كاتب الدولة،

لقد استهدفت مجهودات السلطات العمومية منذ سنة 1976، دعم الجماعات المحلية بموارد بشرية كفأة ومتنوعة التخصصات، وفعلا انتقل عدد موظفي الجماعات المحلية بفضل التوظيفات التي تمت من 30 ألف شخص سنة 1977 إلى 130 ألف سنة 1977، أي بإضافة 100 ألف وظيفة خلال العشرين سنة التي مضت، وهو ما سيمثل 5000 عملية توظيف في السنة.

ونغتنم فرصة مناقشة الميزانية التي تدخل في اختصاصات قطاع التكوين، لنوجه نداءا إلى السيد كاتب الدولة في التكوين المهني، ومن خلاله إلى الحكومة من أجل اتخاذ التدابير استعجالية لتمكين هذه الفئة من الموظفين والأعوان من إعادة التكوين والتكوين المستمر، والعمل أيضا على سن قانون ينظمهم ويسمح لهم بهذا التكوين الذي سينعكس على جودة الخدمات والمهام التي تضطلع بها الجماعات المحلية في تدبيرها للشأن المحلي.

هذه مجموعة من الاقتراحات والملاحظات نتمنى أن تفيدكم السيد الوزير، خدمة لهذا القطاع الذي نعول عليه كثيرا لتقوية اقتصادنا الوطني. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الذي وفر لنا بعض الدقائق. الكلمة للسيد المستشار محمد بلحسن، تليه المستشارة المحترمة زبيدة بوعياد.

تفضل آ، وبإيجاز السيد أ السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بلحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد الديمقراطي، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لبعض القطاعات التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في البداية أريد.. السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لبعض القطاعات التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية،

في البداية أريد أن أذكر بالتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالشغل المنتج، والتنمية الاقتصادية، والتعليم النافع والسكن اللائق الواردة في الخطاب الذي ألقاه جلاله الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية للبرلمان في أكتوبر 2002.

وإذا كان قطاع التربية والتعليم والتكوين يشكل إحدى الأولويات الكبرى للتصريح الحكومي، فإن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي حظي بتوافق وطني بين جميع الفاعلين المعنيين والمهتمين والذي يدخل سنته الرابعة لازال لم يترجم بعد إلى واقع ملموس، في غياب استراتيجية واضحة لتفعيل بنوده، والإمكانيات المادية والبشرية، حيث لازالت مؤسساتنا التعليمية تعيش نفس المشاكل، من اكتظاظ في الأقسام في الوسطين الحضري والقروي، وانعدام المرافق الضرورية، وغياب خريطة مدرسية دقيقة تتيح تقريب المدرسة من المواطنين وتوفير الظروف الملائمة لرجل التعليم كي يؤدي مهمته على أكمل وجه.

وبالرغم من المجهود الخاص الذي تبذله الدولة فإن الميزانية المرصدة لهذا القطاع تبقى هزيلة أمام ضخامة الاعتمادات المطلوبة لإصلاح هذا القطاع، علما أن الحلول الجزئية والمنفصلة لم تعد مجدية أمام ضخامة المشاكل التي جعلت من العملية التعليمية استثمارا غير منتج، في ظل انغلاق منظومتنا التعليمية على نفسها، وعدم انفتاحها على سوق الشغل، مما يجعل منها أداة مجردة، غير قادرة على تكوين مواطن قادر على

الاندماج في محيطه الاقتصادي والاجتماعي، وقادر على الإبداع والابتكار.

ومن هذا المنطلق، فإن تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين يتطلب تعبئة وطنية شاملة تتضافر فيها الجهود بين جميع الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، من أجل خلق مدرسة مغربية تستمد جذورها من أصالتنا الوطنية وقيمنا الروحية، والتمسك بهويتنا الثقافية المتميزة والانفتاح على المستجدات التربوية والابتكارات الحديثة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي،

ومن هنا يأتي دور الكتاب المدرسي، الذي يشكل الأداة الأساسية في العملية التعليمية.

وفي هذا المجال لابد من تسجيل الجوانب السلبية للكتاب المدرسي الذي يلاحظ اعتماده على الكم، بدل الكيف، مما يثقل كاهل أطفالنا وتلاميذنا وأسرهم بالعديد من الإصدارات التي تعج بها المكتبات في كل موسم دراسي، مع تكرار الاضطراب في التوزيع.

ناهيك عن الخلل والارتباك الذي خلقه الكتاب المدرسي في هذه السنة إثر تحرير التأليف المدرسي، وعدم وجود تنسيق محكم لتحديد الكتاب المقرر في الوقت المناسب،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

إن تحديث نظامنا التعليمي يتطلب حلا شموليا وجذريا حيث لا يمكن الحديث عن تعميم التعليم، باعتباره مبدأ لتكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع المغربي، في غياب مؤسسات تعليمية، خصوصا في العالم القروي، تتوفر على الشروط الضرورية تمكن أبناءنا من الإقبال على المدرسة. والإعدادية والثانوية بحماس، خلافا لما هو عليه الواقع في الوقت الراهن، حيث يبقى التمدرس في العالم القروي مجرد شعار بسبب الانقطاع والإهدار التي يطبع التمدرس، في البادية المغربية نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية لساكنة لعالم القروي من جهة، وانعدام البنية التحتية التي تمكن الممدرسين من الإقبال على التمدرس بحماس، موازاة مع المعاناة التي يعيشها رجال التعليم الذين يعرف الجميع الظروف الصعبة التي يعيشون فيها والمعوقات التي تعترضهم في أداء واجبهم.

ولا يمكن الحديث عن إشكالية التمدرس بالعالم القروي دون التركيز على أهمية تمدرس الفتاة الذي يطرح بحدة نظرا لعوامل اجتماعية وثقافية كثيرا ما يعزى فيها الجانب الأساسي، إلى بعد المؤسسة عن مقر سكن الأسرة، وانعدام وسائل التنقل، وعدم توفر المؤسسة على المطعم المدرسي أو القسم الداخلي لإيواء التلميذات على المستوى الإعدادي والثانوي مما يسبب في الانقطاع المبكر أو الهدر على امتداد فترة التعليم الأساسي.

إن هذه المشاكل التي أشرت إليها على سبيل المثال لا الحصر، ستكرر كل سنة، ما لم تتخذ إجراءات جريئة وشمولية لتقريب المؤسسة التعليمية من المواطنين، وتوفير الظروف الملائمة للأسرة المغربية لتدرك أهمية التربية والتعليم وتنخرط بشكل إيجابي في المساهمة والتعاون مع المدرسة لتحقيق الهدف المنشود من الإصلاح الذي يتوخى المردودية وتحسين الخدمات التربوية الداعمة للتمدرس.

ومما لا شك فيه أن غياب هذا التعاون يساهم في بعض الأحيان في خلق جو من التوتر بين المدرسين والتلاميذ مما يجعل التلميذ ضحية عدم التواصل بين الأسرة والمدرسة لتطويق المشاكل المطروحة ومساعدة التلاميذ على التحصيل الجيد.

وفي هذا الإطار فإن المؤسسات التعليمية مدعوة لأن تتخذ التدابير لفتح جسور التواصل والحوار بين آباء وأولياء التلاميذ وإشراكهم بصفة منتظمة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات، في إطار من التعبئة الشاملة، وبتفاؤل بالمستقبل درءا للأخطاء التي تحدق بأبنائنا الذين يشعرون بنوع من الإحباط، بسبب انسداد الآفاق أمام الجيل الحالي الذي تأكد أن مصير العديد من المتخرجين على مختلف مستويات التعليم هو الانضمام إلى صفوف العاطلين في الحواضر والبوادي.

السيد الرئيس،

إن ربط موضوع محو الأمية والشباب بقطاع التربية والتعليم له أبعاد ومرام تنسجم مع مضمون الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خصوصا وأن وزارة التربية الوطنية تعتبر الفاعل الأساسي، في عملية محاربة الأمية نظرا لما تتوفر عليه من الإمكانيات المادية والبشرية لهذا الغرض والمؤهلة أكثر من غيرها للإشراف على الجانب البيداغوجي لهذه العملية،

ونتمنى أن لا تبقى "مسيرة النور" مجرد شعار يتغنى به من خلال حملة التحسيس المقامة بواسطة وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية خصوصا

إذا لم يتوفر لها التأطير البيداغوجي الملائم، علما أن المؤطرين التربويين لهذه العملية ليسوا من ذوي الاختصاص، في بيداغوجية تعليم الكبار، حيث يتم اختيارهم من الشباب العاطل بغض النظر عن التكوين السريع الذي قد يتلقونه في هذا المجال.

وبحكم أن العملية لازالت في مرحلتها الأولى، فإننا نرجو أن تتضافر جهود الوزارة مع شركائها، في المجتمع المدني، من أجل تحسين برامج محو الأمية لتشمل إلى جانب تعلم القراءة والكتابة مواد أخرى للتحسيس بالمواضيع التي تستأثر باهتمامات المواطنين، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

يحظى موضوع الشباب باهتمام خاص، نظرا للقاعدة العريضة في الهرم الوطني التي يحتلها والمشاكل التي يعاني منها، في ظل تفاقم أزمة البطالة وما ينتج عنها من أشكال الإحباط واليأس الذي يدفع بفئة عريضة من أبنائنا والطبقة المحرومة منهم بصفة خاصة إلى الهجرة نحو المجهول، وهي الظاهرة المأساوية التي أفرزت أصنافا من السلوك والانحراف والجريمة المتنافية مع القيم الخلقية للمجتمع المغربي وتقاليدنا الأصيلة المبنية على التضامن والتآزر. ولصيانة هذه القيم، نرى ضرورة الاهتمام بالشباب وتوفير المرافق الضرورية له، كي يجد متنفسا في ممارسة أنشطته الثقافية والرياضية المفضلة، والتي من شأنها أن تحميه من الانزلاقات ونزوعه إلى الانفصام عن هويته وقيمه الوطنية والروحية.

ومن هنا يأتي الدور الفاعل للرياضة، في إتاحة الفرصة للشريحة العريضة من شبابنا لإبراز مهاراته وإبداعاته والتنافس الشريف، والحد من الجنوح الى الرذيلة التي يسببها الفراغ، علما أن ما يحققه الأبطال الرياضيون في التظاهرات الدولية في التعريف ببلدانهم يتجاوز في كثير من الأحيان دور الدبلوماسيين، مما يضفي على الشأن الرياضي بعدا سياسي تعتمده الشعوب والأمم للتعريف بذاتها.

ونتمنى أن تكون بلادنا في مستوى التحديات في هذا المجال، خصوصا وأننا ضمن الدول التي قدمت ترشيحها لاحتضان كأس العالم في كرة القدم في أفق سنة 2010.

السيد الرئيس، إذا كان قطاع التربية والتعليم والشباب يحظى بالأولوية فإن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية مطالب بأن يلعب دوره في مجال الوعظ والإرشاد وتحديث الاجهزة المختصة وفق منهج يتيح نشر الثقافة الإسلامية الاصيلة وإدراك التعاليم السمحة لديننا الحنيف، والحيلولة دون تسرب العناصر الضالة والمضلة التي تعمل في الخفاء، وتستغل جهل فئة معينة من المواطنين ودفعها لزرع الفتنة والمس بأمن واستقرار المجتمع المغربي الذي لم يعد من الممكن أن نتصور أنه سيبقى محصنا ضد التيارات الهدامة التي تتأصل جذورها عبر مختلف بلدان العالم،

وإذا كانت الميزانية المرصدة لهذا القطاع هزيلة مقارنة مع حجم المهام الموكولة إليها، فإن استثمار الوقف وتحسين أدوات تدبيره من شأنه أن يوفر الاعتمادات الضرورية لتغطية عجز الميزانية وأملنا أن تكلل المساعي المبذولة الحالية لتحديث هيكلة الوزارة على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي بالنجاح، وأن تقوم المجالس العلمية بدورها في أحسن الظروف وأيسرها ووفق منهجية تتيح تحديث الخطاب واعتماد أسلوب بيداغوجي يستجيب لمتطلبات جميع شرائح المجتمع المغربي، ويرد بأسلوب مقنع على من سولت لهم نفسهم تضليل الفئات المحرومة بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما يتسبب في التحريض على الفتنة وبث الرعب في النفوس.

ولنا اليقين أن بلادنا سوف تبقى محصنة ضد هذه التيارات الدخيلة بفضل يقظة الشعب المغربي، وتجنده الدائم وراء أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله ضامن حريتنا واستقرارنا واستكمال وحدتنا الترابية،

ونظرا للجوانب الإيجابية والنوايا الحسنة المعبر عنها خلال مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات هذه اللجنة فإن فريق العهد الديمقراطي سيصوت لفائدتها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للمستشارة المحترمة السيدة زبيدة بوعياد. يليها فيما بعد المستشار المحترم السيد مصطفى الشطاطبي.

المستشارة السيد زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارون

يشرفني أن أتدخل باسم إخواني في الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات الاجتماعية برسم ميزانية سنة 2004 .

في البداية نتوجه بتشكراتنا للسيدات والسادة الوزراء الذين أمدونا بالوثائق اللازمة لدراستها والتمعن في مضامينها، وفي الحقيقة كانت فرصة لحوار بناء وصريح وشفاف وتبادل نقاش عميق في اختياراتنا المستقبلية عبر الميزانية . ألخص ما أقول في نقطتين :

1- تثبيت وتأكيد وتطوير مسلسل الإصلاحات التي دشنتها حكومة التناوب التي تحمل في طياتها بعدا سياسيا واجتماعيا وثقافيا يبلور توجهاتنا في بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي مبنيا على الإستثمار في الإنسان هذا المشروع المجتمعي الذي أكده صاحب الجلالة محمد السادس في خطاباته.

2- التأكيد على مواصلة الأوراش ومشاريع تصب في محاربة الفقر والتقليص من الفوارق الاجتماعية وتحسين الخدمات في القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وسكن لائق وخاصة في العالم القروي، وإنصاف المرأة وإدماجها في التنمية والنهوض بالأسرة والمبادرة الملكية الدورية فيما يخص مدونة الأسرة أكبر دليل على هذا التوجه .

فنظرا لضيق الحيز الزمني، فإنني سأقتصر على القضايا التي أعتبرها جديرة بالطرح على الرغم من أهمية باقي المواضيع .

وسيرا على نهج السياسة الاجتماعية لحكومة التناوب التوافقي ، نسجل تخصيص حوالي نصف الميزانية العامة لقطاعات ذات الطابع الاجتماعي فإننا في الفريق الاشتراكي، ومن منطلق تتبع مضامين التصريح الحكومي، وقفنا بالملموس على الجهود المتواصلة لتفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لتوسيع قاعدة التمدرس والرفع من جودة التعليم والتكوين بمراجعة البرامج والمناهج وبداية تدريس اللغة الأمازيغية وتقوية اللغات الأجنبية والعناية بأوضاع الأسرة التعليمية ونهج سياسة اللاتمركز بتفعيل الاختصاصات الواسعة للأكاديميات الجهوية؛ إذ أصبح ما يزيد على 85% من ميزانية الوزارة يتم تدبيره محليا تعزيزا لمبدإ استقلالية المؤسسات . ورغم ما سلف ذكره من إيجابيات فإن هذا القطاع الحيوي لازال يعاني من بعض الاختلالات والمظاهر السلبية مثل عدم تعطية المؤسسات بالأطر التعليمية والخصاص في هاته الهيأة والاكتظاظ في بعض الأقسام وعدم ملاءمة المواقيت والعطل المدرسية مع الخصوصيات المحلية كالقرى والمناطق ذات النشاط الفلاحي وذلك تفاديا لظاهرة التخلي عن الدراسة، وانحصار شُعَب التكوين عامة في تلك الثنائية القديمة أدبي / علمي بدل تعدد الشُعب والتخصصات لملاءمة التكوين مع سوق الشغل وما أصبح يتطلبه من مهارات وتقنيات ومؤهلات . ومن باب الإيجابيات نُسَجل الخطوة التي أقدمت عليها مؤخرا وزارة التربية الوطنية والشباب بتوقيع شراكة مع وزارة حقوق الإنسان تدعيما لروح المواطنة والتربية على الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان.

أما فيما يخص التعليم العالي ومن خلال الإصلاحات الأساسية المتمثلة في تحديث مناهج التدبير وإرساء قواعد الاستقلالية الإدارية والمالية للجامعات فإننا نسجل انطلاق إصلاح المنظومة البيداغوجية رغم ما تعترضها من صعوبات على مستوى التدبير والتطبيق . كما نشجع السياسة الجهوية التي تنهجونها كمشروع فتح كليات متعددة التخصصات في جهات مختلفة من المملكة، إن تفعيل الإصلاح الجامعي الذي يتطلب إنخراط كل مكونات الجامعة من أساتذة باحثين وإداريين وطلبة وفي هذا الصدد نسجل استجابته في الزيادة لنظام التعويضات لفائدة الأساتذة الباحثين . كذلك يتطلب إنجاح الإصلاح المجهود المبذول في ميدان البحث العلمي لتسخيره في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما في مجال محاربة الأمية، فإنه رغم البرامج والمشاريع الهادفة إلى استئصال هذه الظاهرة الاجتماعية، فإنها لازالت متفشية وخاصة في العالم القروي ولدى النساء . إن المعطيات والأرقام في هذا الموضوع جد مُخجلة، فكيف نُواجه التحديات ونكسب رهان التنمية ونصف المجتمع تعوقه هذه الآفة؟

إن التعاطي مع قضايا الطفولة والشباب يُنمُ عن وعي عميق بالأوضاع الراهنة وما تتطلبه من استراتيجية في أفق إعداد وتأهيل هذه الفئات لمراحل الفعل والإنتاج استقبالا . إنها رأس مال الأمة الذي يتحتم دعمه وإيلاؤه بما يلزم من عناية بدءا بتوفير الشروط والمناخ الكفيلين

له بالتعبير عن طاقاته وقدراته والإعلان عن حاجياته ومُتطلباته .

ومن هذا المنظور الذي نتقاسمه جميعا، نُثمن إحداث فضاءات جديدة وعمليات توسيع وتطوير بنيات الاستقبال لاستيعاب الأطفال والشباب والعمل على إعادة إدماج الجانحين منهم ونهج سياسة القرب من خلال البرنامج الوطني للشباب بانفتاح تام على مختلف فعاليات المجتمع المدني ودعم الجمعيات الرياضية وفرق الأحياء . ووضع سياسة رياضية حقيقية لعلاج كل الاختلالات على مستوى البنيات التحتية أو على مستوى النتائج المحصل عليها .

إن العمل على إذكاء روح المواطنة والتشبع بالهوية الوطنية مع الانفتاح على القيم الكونية يعد عنصر إثراء وإغناء فكري لشبابنا . إن تنظيم مخيمات دولية وتبادل الزيارات بين شباب الدول الصديقة والشقيقة من شانها أن تسهم في إشاعة ثقافة الحوار والتسامح بين الشعوب على اختلاف مذاهبها الدينية ومشاربها الفكرية .

إن الإصلاحات القانونية في ميدان الشغل من مدونة وقانون التعويضات تساهم في الحفاظ على التوازنات في العلاقات المهنية، لكنه لا بد من تفعيلها وإخراج النصوص التنظيمية لهاته المنظومة . وكذلك إعادة تنظيم جهاز تفتيش الشغل وتشجيع هاته الأطر . ولا بد أن أؤكد كذلك على تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي .

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إن الزيادة المرصودة لقطاع الصحة بنسبة 6٪ من ميزانية الدولة لا ترقى إلى مستوى تكافؤ الخدمات الصحية لكل الفئات وخاصة ذوي الدخل المحدود .

فتطبيق التغطية الصحية التي أقرتها حكومة التناوب التوافقي ضمانا لحق المواطنين في العلاج تُحتمُ الإسراع بإخراج المقتضيات التطبيقية والتنظيمية والإسراع بوضع هياكل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي قصد مباشرة مهامها واتخاذ إجراءات مصاحبة لتأهيل المستشفيات والمراكز الاستشفائية الجامعية حتى يتسنى للمواطن المغربي أن يعالج في ظروف كريمة بكل شرائحه الاجتماعية .

أما فيما يخص سياسة الأدوية وانطلاقا من مدونة التغطية الصحية وانسجاما مع سياسة الولوج للعلاج عبر هاته المدونة، نؤكد على ضرورة ولوج المواطنين لأدوية تأخذ بعين الاعتبار قدرتهم الشرائية، وللتذكير فإن الأدوية المتجانسة تساهم في تحقيق هذا الهدف . وفي هذا الإطار يجب مراجعة القانون المنظم لصناعة الأدوية الذي يرجع صدوره إلى سنة 1960.

إن التحسن الحاصل في المؤشرات الصحية وكذلك سياسة تتبع الوبائيات عبر برامج صحية مهيأة وموزعة عبر التراب الوطني تعكس المجهودات الرامية إلى القضاء على بعض الأمراض والأوبئة لكن بعض المؤشرات لنسبة وفايات الأمهات تبقى مرتفعة مما يحتم الاهتمام بالصحة الإنجابية ووضع استراتيجية في الموضوع . ونثمن التوجهات الاستراتيجية والأهداف المحددة فيما يخص ربط قنوات التنسيق مع القطاعات التي تعنى بصحة المواطنين . وعلى مستوى التسيير فإننا نشجع السياسة التدبيرية للمستشفيات وفق صيغة برنامج / عقدة مما يستوجب التأطير اللازم والمساءلة والمحاسبة والتقييم السنوي لكل البرامج . وعلاقة بالموارد البشرية نؤكد على توزيع الخريطة الطبية والصحية ضماناً لتغطية أغلب الحاجيات الصحية للتراب الوطني وندعو إلى إقرار سياسة تحفيزية للأطر الصحية العاملة في المراكز النائية وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وخاصة في المناطق التي هي بحاجة إلى التغطية الصحية .

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

إن ثقافتنا بمختلف تمظهراتها وتجلياتها ملكٌ جماعي لأمتنا، لهذا فإن صون هذا الإرث يقع على عاتقنا جميعاً مؤسسات وفاعلين والمشاريع الوطنية الكبرى من قبيل المتحف الملكي للتراث والحضارات والمكتبة الوطنية وباقي المشاريع تندرج ضمن هذا المنظور .

ووعيا بالتحولات التي تعيشها بلادنا سعيا إلى بناء مجتمع مغربي ديمقراطي حداثي، فإن دعم الإنتاج الفكري والفني يجعل من العمل الثقافي إحدى اللبنات الأساسية للمساهمة في البناء الديمقراطي .

وتمشيا مع المستجدات التي يعرفها ميدان الإعلام فإن الانخراط في عملية التحديث والعصرنة بات ضرورة تحتمها التنافسية التي تطبع هذا القطاع . ولعل إنهاء احتكار الدولة للمجال السمعي البصري إحدى الإجراءات الكفيلة بإعطاء دينامية جديدة بإحداث منابر جديدة تعكس التعددية وتكرس الديمقراطية في تعاطيها

مع الشأن الوطني بمختلف أبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون

إن إعادة الهيكلة الإدارية للأوقاف والشؤون الإسلامية تصب في تفعيل المقاربة الجديدة التي تبنتها الوزارة انسجاما مع الظروف والتطورات الوطنية وذلك لتقويم الإعوجاجات وتصحيح الأخطاء المتراكمة على امتداد العقود الأخيرة والتي طالما نبهنا إليها.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون

لا أريد أن أنهي تدخلي هذا ونحن ننعم بالاستقلال والحرية ونتطلع إلى استكمال بناء المؤسسات وإرساء دعائم الديمقراطية الحقة وتوسيع فضاء الحريات العامة، دون أن أقول كلمة حق رجال استصغروا الغالي والنفيس ومنهم من استشهد فداءً لهذا الوطن؛ إنهم أعضاء المقاومة وجيش التحرير؛ إذ رغم ما تم تحقيقه لفائدتهم من تغطية صحية وتحسين نسبي لأوضاعهم الاجتماعية، فإن ذلك لا يرقى إلى تطلعاتنا في توفير عيش كريم لها ولأبنائها وأسرها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة لآخر متدخل السيد مصطفى الشطاطبي

باش ننهيوهاد المحور ديال لجنة التعليم والشؤون الثقافية ولاجتماعية وباقي أمامنا حتى لـ: Deux heurs et Demi حتى لجوج ونص جوج ونص غتكون الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات المخصصة للقطاعات المدرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية، سنة 2004، وهذه القطاعات هي:

- التربية الوطنية.
- التعليم العالي.
- البحث العلمي.
- الصحة.
- الاقتصاد.
- الثقافة.
- الشباب.
- التضامن.
- العمل الاجتماعي ومحاربة الأمية.

على مستوى قطاع التربية الوطنية:

إن إصلاح التعليم حديثا دائما ومستمرا، ولكن نعتقد، في إطار الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، أن هذا الإصلاح سيبقى بعيد المنال مادامت الحكومة والوزارة لم تترجم في الواقع الالتزامات الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خاصة ما يتعلق بضرورة الزيادة سنويا ما قيمته 5٪ من ميزانية الدولة لميزانية التعليم لتفعيل الميثاق فيما يتعلق بالجودة والمردودية. وأيضا لأجل معالجة الخصاص المهول في الأطر التعليمية الذي يقدر اليوم بـ18 ألف، وهو خصاص يعالج من طرف الوزارة بطرق أقل ما يقال عنها أنها بعيدة كل البعد عن الطرق التربوية والبداغوجية، وبعيدة كليا عن ما تتوخاه ونتوخاه جميعا من إصلاح.

والميثاق الوطني أيضا يربط بين الإصلاح وضرورة تحسين الوضعية المادية والمعنوية للشغيلة التعليمية، لذلك فنحن في إطار الكونفدرالية الديموقراطية للشغل نؤكد أن الإصلاح بدون تحسين الوضعية المادية للشغيلة التعليمية.. لأن وضعية هذه الفئة لا تشرف المغرب والمغاربة، وتحسينها لن يتم إلا عبر سد كل الثغرات والتراجعات الخطيرة التي لوحظت في النظام الأساسي الجديد.

وأيضا لا بد من إعادة النظر في التعويضات الممنوحة للشغيلة التعليمية، التعويضات الممنوحة للسلاليم الصغرى.

لذلك نرى أنه لإنجاح الإصلاح لا بد وأن تكون هناك تعبئة وحماس، وانخراط في هذا الإصلاح من طرف كل الفئات التعليمية، ولكن انخراطها وتعبئتها مرتبطة أشد الارتباط بتحسين هذه الوضعية، وضعية الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها وأسلاكها.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

الجامعة المغربية تطورت وراكمت العديد من التجارب، وقطعت أشواطا هامة ومهمة على مستوى تخرج أفواج كثيرة وعديدة من حملة الشهادات والكفاءات العلمية، روادا على مستوى البحث العلمي، مما جعلها محط تقدير وإعجاب على المستوى العربي والإفريقي، بل حتى على المستوى الدولي، ولا زالت جامعتنا، رغم المشاكل التي يتخبط فيها خريجوها، محط إقبال من طرف حملة الباكالوريا.

وإن الطموحات التي سجلها الميثاق الوطني للتربية والتكوين على هذا المستوى لن يكون من الممكن تحقيقها إذا ما تركت الفرصة للإكراهات المادية تفعل فعلها على مستوى العرقلة والتثبيط.

فالنهوض بجامعتنا يقتضي التفتح على المزيد من الفاعلين الاقتصاديين وعلى فتح آفاق جديدة أمام خريجي الجامعات حتى نتمكن من محاربة الهدر واليأس الذي بدأ يتسرب إلى صفوف المقبلين عليها.

وفي الصدد نود الإشارة إلى بعض المطالب والمقترحات، وهي:

- وضع آليات فعالة وشفافة لتطبيق ما تنص عليه مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- دعم دمقرطة التسيير.
- خلق جامعات وأندية جامعية لتخفيف الضغط على بعض الجامعات.
- الاهتمام بوضعية الموارد البشرية باعتماد الحوار كصيغة مثلى لحل المشاكل والاستجابة للمطالب.
- التأهيل والعناية بالمرافق الجامعية من أحياء جامعية ومطاعم وبنايات، وإحداث المزيد منها.
- المزيد من البحث العلمي عن طريق تخصيص ميزانية مشرفة وكافية، وتوسيع مرافقه.

على المستوى الصحي:

لا يجادل أحد اليوم، بما فيه المسؤولون أنفسهم، في أن المنظومة الصحية ببلادنا لا زالت تعاني من التردي والجمود، ولا زالت رواسب انعكاسات سياسات التقويم الهيكلي جاثمة على دواليبه، لم تسعفه بعض الزيادات الطفيفة في ميزانيته، ولا بعض الرتوشات على مستوى الإصلاحات الإدارية المعلنة، حيث لا يزال يشكل لدى المسؤولين قطاعا ثانويا غير منتج، مآله التهميش.

فمن خلال أرقام الميزانية المرصودة برسم قانون السنة المالية الحالية 2004، والتي بلغت نسبة 5,9٪، فإنها، مقارنة مع الحاجيات والعجز المتوالي في كافة الجوانب، تبقى غير كافية لإصلاح المنظومة الصحية والاستجابة لحاجيات ومتطلبات المواطنين في الصحة والعلاج.

فعلاوة على فقر الميزانية المخصصة للاستثمار في الصحة، وضعف الاعتمادات المرصودة لشراء الأدوية والأدوات الطبية، فإن التقليص من حجم المناصب المالية من 1500 منصب شغل إلى 500 فقط، يؤكد رغبة المسؤولين في استمرار تأزم الوضع داخ القطاع، وحرمان المواطنين من حق أساسي تضمنه كل المواثيق والقوانين.

ومن جهة أخرى تظل استراتيجية المنظومة الصحية تفتقر إلى نظرة متكاملة شمولية، تستحضر التغيرات في المجال الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا التحولات التي يعرفها عالم اليوم على مستوى تطور العلوم الطبية التمريضية. وموازاة مع ذلك يظل موضوع حسن تدبير ودمقرطة التسيير للشأن الصحي من الملفات الشائكة التي لازالت تنخر جسم القطاع من خلال إسناد مناصب المسؤولية، سواء على المستوى المركزي أو المحي، وفق معايير لا تأخذ بعين الاعتبار الأهلية والكفاءة، والاعتماد على أطر تفتقر إلى المواصفات الكفيلة بتحقيق الإصلاحات المنشودة.. مما أدى إلى تزايد مختلف أشكال الفساد الإداري والمالي أيضا، وسوء تدبير الموارد البشرية، وتفشي ظواهر الامتيازات والزبونية وحرمان السواد الأعظم من حقوق مكتسبة كالترقية والترسيم.

ولأجل تجاوز هذه الأوضاع وتأهيل القطاع للانخراط في العملية التنموية لمواجهة التحديات المطروحة على بلادنا، لا بد من نهج سياسة وطنية ترمي إلى بلورة الحق في الصحة لكافة المواطنين، وتفعيل قانون منظومة التغطية الصحية، ومعالجة الاختلالات القائمة وفق استراتيجية حداثية وديموقراطية تضع الموارد البشرية في صلب اهتماماتها من خلال الاستجابة لمطالبها في العيش الكريم، وتوفير شروط مهنية مشجعة على البذل والعطاء وأداء رسالتهم النبيلة بما تتطلبه الخدمات الصحية من دقة وجودة وإتقان.

واسمحوا لي - السيد الرئيس، السادة الوزراء - أن أخبركم أنه بسبب الإجراءات العسفية التي يتعرض لها مناضلونا، أطر الكونفدرالية الديموقراطية للشغل من طرف المسؤولين الجدد، عبر تنقيلهم تنقيلات تعسفية، وحرمانهم من أبسط الشروط للاستجابة إلى مكونات ملفاتهم المطلبية، يخوضون يوم 18 دجنبر إضرابا وطنيا للاحتجاج على هذه الوضعية المأساوية.

أما في قطاع الاتصال، فاسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات في عجالة - السيد الرئيس - لا شك أنها تدخل في إطار إثارة انتباه المسؤولين الحكوميين لأنها ملاحظات تنبع من حرص منظمتنا، الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، على أن يكون أداء الإعلام

العمومي بشكل عام ذا مغزى ويشكل عنصرا مهما في العملية التنموية التي يطمح لها الشعب المغربي.

إننا في الفريق الكونفدرالي كنا ننتظر أن تكون ميزانية وزارة الاتصال، والميزانيات الملحقة للمؤسسات التابعة لها، في مستوى التطلعات والتحديات التي يجب أن يرفعها نظامنا التواصلي ووسائل إعلامه، سواء على مستوى القضايا الوطنية أو على مستوى القضايا التي لها ارتباط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية بشكل عام.

إن إعادة هيكلة القطاع وإصلاحه لا يجب أن يمس بالحقوق المكتسبة للشغيلة ولكل العاملين في القطاع. فالبداية في نظرنا تنطلق باعتبار تدبيره وتحريره شأنا عاما، مما يتطلب خلق قطاع عام قوي فيأفق تحرير القطاع أمام الخواص. فعلى الحكومة أن تعتمد سياسة الشراكة والإنصات إلى ممثلي العملين في هذا القطاع من صحفيين وإداريين ومهندين وإعلاميين، والأخذ بمساهمات إطاراتهم النقابية والاجتماعية. كما أن تعزيز فضيلة الحوار الاجتماعي يعتبر قوة دافعة للاجتهاد والابتكار والمردودية في هذا القطاع، وكل المؤسسات التابعة له، هو كفيل بوضع الإصبع على مكامن الخلل، وبالتالي على مواضع الإصلاح.

السيد الريس، إنما وقع بالأمس من تغطية جلسة تدخلات الفرق...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت..

السيد المستشار:

..إن ما وقع بالأمس في تغطية جلسة تدخلات الفريق الكونفدرالي من طرف تلفزة الحكومة يعيد طح "من يراقب من؟". ومن جهة أخرى لا زال عهد عملية المقص الذي استعمل في تدخل رئيس الفريق الكونفدرالي.. ومن جهة أخرى اس مرار عملية التعتيم، بل إقصاء موقف الفريق الكونفدرالي في تعديلاته وتصويته.

إن الحكومة، وخاصة وزير الاتصال، الوصي على القطاع، مسؤول على هذه الوضعية غير القانونية واللاأخلاقية. ونتساءل من الجهة التي قامت بهذا التوجيه وهذا التعتيم على الرأي العام؟ فإن كانت موافق وحرية البرلماني في إبداء رأيه ومواقفه في السياسة الحكومية، وهذا دوره الدستوري، موضع المقص والإقصاء والتعتيم، فما بالنا بحرية المواطن؟

لذالك ننبه الحكومة إلى عدم الاستمرار في مثل هذه الممارسات لأننا لن نسكت عنها، وسنواجهها، ولن تحول في جميع الأحوال دون الصوت الكونفدرالي في قول الحقيقة وإبداء الرأي في السياسة العامة للحكومية. واسمحوا لي السيد الرئيس، لأن بقية التدخل سأعطيها مكتوبة، ويتعلق الأمر بقطاع الثقافة وكتابة الدولة في محاربة الأمية وقطاع الشؤون الاجتماعية.. وغيرها من القطاعات. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على تفهمكم.

حضرات السيدة والسادة المستشارين، السادة الوزراء،

انتهت المناقشة حول قطاع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. باسمكم أشكر السادة الوزراء الذين تابعوا معنا هذا النقاش. إذن الآن كما هو مسطر في جدول الأعمال أمامكم، سننتقل إلى مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية. إذن في البداية أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة.. هذا الجدول كان عندكم منذ الصباح، ويجب أن نستوفي هذا الجدول. أنتم لاحظتم أنه عندنا صعوبة في تدبير الوقت مع السادة المستشارين، ولو أننا توصلنا إلى أن 10 دقائق هي 10 دقائق. لكن عندما نأتي إلى هنا نجد واقعا آخر..

السيد الرئيس عنده نقطة نظام حول تسيير الجلسة.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس نحن كمعارضة احترمنا الوقت، لحد الساعة لم نستهلك الحصة المخصصة لنا في مناقشة ثلاث قطاعات. فأنا في رأيي أن نقترح على المجلس.. لأن الجدول فيه أن نتوقف مع الواحدة، ولكن نظرا لضيق الوقت وأيضا لأن القطاع الفلاحي سيأخذ منا وقتا مهما لأنه هو القطاع الأساسي والذي فيه جل المشاكل..

فيمكن إذا وافق المجلس أننا نستمر حتى الثانية والنصف في مناقشة القطاع الفلاحي. وبعد الأسئلة الشفوية.. أعتقد أنه في مناقشة قطاع لجنة المالية، جميع الفرق أظن عن رأيهم فيما يخص القانون المالي، فالقطاعات المدرجة في اختصاص لجنة المالية هي متعلقة بالمناقشة العامة، ويمكن أن نسلمها إلى الرئاسة مكتوبة، ونمر إلى لجنة الخارجية والداخلية، لكي نمر إلى التصويت في الوقت الطي كان مقررا, وهو التاسعة ليلا أو الثامنة والنصف، لكي يمكن للسادة المستشارين

أن يستمروا حاضرين، ونرفع من مستوى مؤسستنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. هذا اقتراح إذا وافق عليه المجلس، السيد الرئيس يقترح علينا أن نستمر في الجلسة بدون توقف إلى الثانية والنصف وبعدها تكون جلسة الأسئلة الشفوية... هناك نقطة نظام السيد الرئيس، تفضل في نفس، مع أو ضد أو هذا الاقتراح.

المستشار السيد خالد هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس. جدول الأعمال كان فيه أننا نتوقفوا مع الوحدة. لاش. أولا من جهة جوج ونص عندنا جلسة ديال الأسئلة الشفوية وهادي جلسة دستورية خاصنا نحترموها، ثانيا: كاين اجتماع ديال الفرق واللي منصوص عليه فالمقتضيات ديال النظام الداخلي. وخاصنا نحترموه حتى هو أيضا. أنا كنعتقد بأنه الفرق خصها تجتمع وخاصنا نحترمو الجلسة ديال جوج ونص. وهذا ما كيمنعش أننا نستمرو فالنقاش ما بعد الجلسة الأسئلة لأنها محددة فساعة الماكانا، يعني أننا الحصة المسائية يمكن يتناقشوا فيها كل اللجن مع العلم يمكن ناخذوا بعين الاعتبار الاقتراحات ديال السيد رئيس الفريق ديال الاتحاد الدستوري فيما يخص التدخلات لا على مستوى ديال الحصة الزمنية ويمكن كاع نقدموا التدخلات على شكل تعطى للرئاسة. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

إيوا غادي نستمروا غادي إلى.. عرفت رنا شفت الاقتراح ديالك. نشوفو شي حل وسط يمكن نستمرو حتى لوحدة، آلوحدة تش نقول لنا إيوا دابا تلتوزو فلوقت تفضل آ السيد الرئيس.

السيد المستشار:

السيد الرئيس الغاية عندنا هو أننا نربحوا الوقت إلى حنا المجلس وافق على أن المناقشة ديال لجنة المالية أننا نسلموها للرئاسة مكتوبة فهي اللي غادي نعوضوا بها المناقشة ديال لجنة الفلاحة إلى وافق المجلس. شكرا. ويمكن ترفعوا الجلسة ضرك الآن.

السيد رئيس الجلسة:

على أي. لا. أنا تشوف أن الرأي السديد هو الاستمرار السيد رئيس الفريق. اللي فيه مصلحة لجميع، تيخص تعاونوا معنا..

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء إخواني المستشارين المحترمين،

المستشارة المحترمة،

أعتقد أنه المجلس سيد أمره. وأن الظرف هو ظرف حاسم وإن الاستمرار كيظهر أننا نستمرو الآن.، ويطلب تقريبا جل الحاضرين نستسمح السيد رئيس الفريق والإخوان الكونفدراليين نستمر ما دام هناك واحد النوع ديال عدد ديال القطاعات اللي هي تتنتظرنا، وخصنا نراعيوا شويا لأنه ما غاديش نسنمرو من التايعة صباحا حتى لحداش تليل ولا هذا رأفة بالسادة المستشارين، والوقت الآن باقي عندنا واحد الطاقة للعمل أرجو أن يكون هناك ن علوع من التفهم ونستمر في العمل حتى ننتهيوا من هاذ لقطاع. أو نمشيوا للأسئلة الشفهية مباشرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس كذلك بدوري أود أن أتوجه للسيد رئيس الفريق بأن يتعاون معنا لأن إلى أي مع احترامي لرأيه ان الرأي السائد للمجلس هو الاستمرار. إذن بعد إذنكم، مقرر.. مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية.. توزع. إذن افتح باب المناقشة. كاين ملاحظة أخرى. هنا كذلك خصنا نوضحوها كاين بعض الفرق اللي عندي، عند هوم جوج مستشارين متدخلين أو ثلاثة، أنا تانعرف غير عشرة دقايق بالنسبة لكل فريق.،

نعم أسيدي. ما تدخلتوا تافشي قطاع اذن باقي عندكم ثلاثين.

إذن أول متدخل السيد ابراهيم الحب من فريق التجمع الوطني للأحرار.

ومع ذلك نطلب منكم التعاون كاين شي.،؟ إيوا كان ماكاين مشكل ماكاين مشكل

أ السيد الرئيس، تفضل أ السيد ابراهيم

المستشار السيد إبراهيم الحب:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أتقدم باسم التجمع الوطني للأحرار في ميزانية وزارة الصناعة التقليدية، وفي البداية نسجل بارتياح أن مشروع القانون المالي لسنة 2004 وضع قطاع الصناعة التقليدية ضمن القطاعات الأساسية التي يجب أن تحظى باللأولوية، فقد اعتبر القانون المالي أن قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات التي تتوفر على إمكانيات هامة في النمو، كما أن المشروع وضع قطاع الصناعة التقليدية في المرتبة الخامسة بعد قطاع

السياحة وقطاع الصيد البحري وقطاع التجارة، قبل قطاع الفلاحة.

كما نسجل أن القانون المالي اعتبر أن قطاع الصناعة التقليدية يجب إعادة هيكلته وتنظيمه وإعطائه الاهتمام الذي تستحقه كقطاع السياحة، وتعتبر أن مشروع القانون المالي استجاب لطلباتنا السابقة بضرورة تطوير قطاع الصناعة التقليدية إلى جانب قطاع السياحة نظر للترابط الموجود بين هذين القطاعين.

كما أعاد مشروع القانون لقطاع الصناعة التقليدية، وذلك بالإشارة لضرورة الحفاظ عليه، وعلى خصوصيته باعتباره خزانا هاما لمجموعة من الفنون وإبداعات التراث الوطني. ورغم اقتناعنا بأن الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لا تستجيب لتطلعات وآمال الصناع التقليديين، ولا يمكنها في نفس الوقت تحقيق برامج الوزارة بالفعالية المطلوبة، فإنني انتهز هذه الفرصة لا تقدم أمام هذا المجلس الموقر باسم الصناع التقليديين بمجموعة من المطالب والاقتراحات الحيوية والتي نعتبرها والتي نعتبرها ضرورية للإقلاع بهذا القطاع من جهة، ومكملة لبرامج الوزارة من جهة.

1 - تنظيم بعض الحرف الخدماتية للحد من النزاعات والشكايات وتلافي الضجيج والحث على سلامة البيئة. وذلك بإحداث أحياء نموذجية للحرف الميكانيكية: المطالة والحدادة في انتظار إحداث قرى تضم دكاكين للصناع ومجالات للترفيه ودور السكن.

2 - العمل على استفادة الصناع من تغطية اجتماعية تناسب خصوصية القطاع، والحد من الزيارات الاستفزازية التي يقوم بها مفتشو الضمان الاجتماعي لمحلات الصناع، والتعجيل بمشروع التغطية الاجتماعية يتيح إمكانية استفادة الحرفيين من امتيازات الضمان الاجتماعي بشروط تفضيلية.

3 - تفعيل برامج التدرج المهني، وذلك بإدراج الحرف الخدماتية التي لها دور هام في التشغيل وتقليص أزمة البطالة.

4 - مساعدة الصناع بتسهيل مسطرة تمويل القطاع بتوفير الوسائل المالية الضرورية لتحقيق المزيد من الإنتاج والإبداع والمحافظة على الهوية الوطنية للمنتوج المحلي.

5 - تنظيم تظاهرات ومعارض للحرفيين للتعريف بمستجدات القطاع ولتصريف منتوجاتهم، وبالتالي الإسهام في تخفيف العجز التجاري بتسويق المنتوج التقليدي المغربي في الخارج وجلب العملة الصعبة والحرص على جودة وتوفر المواد الأولية.

6 - دعم العمل الجمعوي أو ما يسمى في القطاع بالاقتصادي والاجتماعي الجمعيات والتعاونيات ومساعدة تكتل الصناع في جمعيات وتعاونيات واتحاديات حرفية، باعتبار فعالية العمل الجمعوي في الدفاع عن قضايا كل حرفة ومواجهة المشاكل التي تعاني منها.

7 - التدخل لدى الجهات المختصة لتخفيف العبء الضريبي على الحرفيين، وجعل الاقتطاعات الضريبية ملائمة للنشاط الحرفي للصناع، تفعيل التعاون الدولي مع مؤسسات الصناعة التقليدية بالدول الشقيقة والصديقة للانفتاح على تطور الصناعة التقليدية بالدول الشقيقة والصديقة للانفتاح على تطور الصناعة التقليدية بالعالم وتبادل الخبرات.

8 - تفعيل ملف مشروع الشراكة بغرف الصناعة التقليدية والجهات والجماعات المحلية والقروية بإنشاء قرى للصناعة التقليدية على الصعيد الوطني.

هذه بعض المقترحات نعتبرها ضرورية مكملة للمجهودات التي تبذلها وزارة الصناعة التقليدية والاجتماعي، لنحافظ على مكانة القطاع باعتباره قطاعا منتجا وحيويا، في مواجهة التنافس ومخاطر العولمة، في ظل التعليمات الحكيمة لعاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس شكرا إذن تنظن، لأن تناولتو الصناعة التقليدية السيد أحمد السرغيني مستشار .. آ. مازال باقي لداخل، بالاه تفضلو. آ السي أحمد، المستشار المحترم...

فيما بعد سيتناول الكلمة السيد محمد بن الشايب عن فريق الاستقلالي، عشرة دقائق كاين ثلاثة مسجلين إما ثلاثة لكل واحد. ولا واحد عشرة دقائق، تفضلو.

إيوا هاد الترتيب اللي عندي.

المستشار السيد أحمد السرغيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناقشة الميزانية الفرعية للصناعة التقليدية. لا يخفى

على سيادتكم أن بلادنا مقبلة في أفق سنة 2010 على استقبال ما يزيد على 10 ملايين سائح. وطبقا للاستراتيجية التي اتفقنا عليها جميعا واعتبرناها تحديا، سوف يعمل الجميع على تحقيقها يد في يد طبقا للتوجيهات الملكية السامية، وانسجاما مع التصريح الحكومي الذي تبني المشاركة مع كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. لكن للأسف الشديد ظلت بعض القطاعات تسجل تراجعا ملحوظا، ومنها قطاع الصناعة التقليدية الذي أصبح يتسم بنوع من الركود بالرغم من مكانته المهمة وإسهاماته في النسيج الاقتصادي الوطني، خصوصا في يتعلق بجلب قسط هام من العملة الصعبة.

وبالنظر لعشرية المحاور الأساسية لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية التي اعتبرتموها رهان المغرب الحقيقي في مواجهة تحديات المنافسة، والتي أشرتم إليها من خلال عرضكم لمشروع الميزانية للوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2004، فأول ما يثير الانتباه هو ضآلة الاعتمادات الاستثمارية الذي يعد من الركائز الأساسية للنهوض بالقطاع والوصول إلى التحدي الذي عزمنا على تجاوزه وتخفيفه.

إن هذه المحاور تفتقر لاعتمادات مهمة، فكل محور على حدة بع خصاص، فلابد من إنجاز إحصاء شامل من أجل معرفة كل قطاع وضبط معطياته، وذلك نظرا لافتقاره إلى إطار قانوني لتحديد الأنشطة وضرورة هيكلة، إنها في حاجة إلى ميزانية مهمة إن لم نقل ظخمة.

ومن جهة أخرى فحدث ولا حرج عن البنيات التحتية، والتي تكتسي أهمية كبرى، فافتقارها للتجهيزات العصرية وإعادة كل القطاعات لن يتأتى بميزانية لا تسمن ولا تغني من جوع.

ومن بين المحاور الهامة مسألة الجبايات والضرائب، فهذا النظام الجزافي يهدد الصناع التقليديين بين وحداتهم الإنتاجية الصغرى والكبرى، ضاربا بعرض الحائط وضعيتهم الصعبة المرتبطة أساسا بالمخاطر الظرفية الاقتصادية على مستوى الإنتاج كاستيراد المواد الأولية من الخارج والضرائب المفروضة على الصناع التقليديين بمثابة حاجز عائق لا يمكن من بلورة والابتكار والمحافظة على الأصالة والجودة، ولا يمكن من تشغيل اليد العاملة المؤهلة دون استغلال الأطفال الصغار.

وقد أصبح النظام الضريبي يهدد أغلب الصناع بوشك إغلاق ورشاتهم، لذا لقد أضحى من الضروري إعفاء الصناع التقليديين إلى غاية 2015 واعتبار ذلك بمثابة استثمار لهم.

الملاحظ هنا هو أن قطاع الصناعة التقليدية لم يسبق أن استفاد كقطاعات أخرى من امتيازات في الميدان الضريبي. وتبقى نسبة ضريبة الباتانتا والضريبة العامة على الدخل غير محددة.

ومن جهة أخرى فمحور التسويق والإنعاش هو الآخر يعاني من الخصاص في القيام بحملات إشهارية لمنتوجنا الوطني الأصيل لكي يدخل المنافسة من بابها الواسع، وافتقار القطاع ككل للتنشيط الاقتصادي الملائم، ولا يمكن ذلك وميزانية الاستثمار لا تساوي 10÷، إن هذه الميزانية غير كافية وأكرر أنها لاتسمن ولا تغني من جوع، فهي لم تمكن من إنجاز متطلبات القطاع، ولن تمكننا بتاتا من الدخول في المنافسة الحادة والتبادل الحر عند انتهاء الحواجز الجمركية في سنة 2010.

إنه من واجبنا مع مرور السنتين الرفع من اعتمادات الميزانية، لا الخفض منها بذريعة ترشيد النفقات. وشكرا.

السيد عادل المعطي، رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل إلى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. وان هناك ثلاث متدخلين تتمناو أن الفريق الاستقلالي.، عندو عشرة ديال دقائق. إلى يمكن ياخذ عشر دقائق ديالو، ولي كانت شي مداخلة أخرى. يعطيها لينا مكتوبة. شكرا. الفريق الاستقلالي، شكون اللي غادي يتناوا الكلمة من الفريق الاستقلالي هناك عندنا محمد بن الشايب في قطاع الفلاحة. والسي العربي بوراس وعندنا السيد بنجيد. تفضل السي بن الشايب.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

مع الأسف السيد وزير الفلاحة غير موجود بالقاعة. لكن الأخ السيد المكلف بالعلاقات مع البرلمان ينوب عنه. إذن تدخل الفريق الاستقلالي برسم ميزانية الفلاحة لهذه السنة من سنة 2004.

نعلم جميعا أن ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية لهذه السنة تقلصت مرة أخرى على التوالي الشيء الذي يزيد من قلقنا حول مستقبل قطاعنا الفلاحي التي تهدده تحديات مستقبلية كبرى من جراء انخراط بلادنا في المنظومة العالمية للتجارة ودخول بلادنا كذلك في مناطق التبادل الحر من دون أسلحة كافية تقينا الضربات القاضية الآتية لا ريب فيها والتي بدأت تطفو على السطح، نظرا لانعدام شروط المنافسة ووسائلها على كثير من الأصعدة والمتمثلة أساسا في عدم قدرة بلادنا مواجهة دول الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية لجودة هذه البلدان فلاحيا من جهة والمؤهلات العلمية الفائقة التي يتوفر عليها فلاحو ومهنيو هذه البلدان. كما أن الحكومة ليست لها القدرة التفاوضية لمواجهة تكتلات سياسية واقتصادية وفلاحية كبرى إقليمية وقارية ودولية،

لهذه المعطيات والحقائق المؤلمة لا يسعنا إلا أن نعبر من خلال هذا المنبر الذي يجب أن نتكلم فيه بصراحة وأن نعبر عن ما يخالجنا من مخاوف وتصور لقطاعنا الفلاحي الذي نعتبره الرصيد الأساسي والأول لقوتنا الاقتصادية والاجتماعية والذي بدونه لا تقوم لبلادنا قائمة، حيث إنه القطاع المشغل الأول ويشغل نصف ساكنة المغرب وتأثيره على نمونا الاقتصادي فاعلا سواء سلبا أو إيجابا.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

لقد نبهنا الحكومة الحالية والحكومات السابقة في عدة مناسبات حول التخلي الممنهج وغير الرسمي وغير المعلن عن تفعيل القطاع الفلاحي ودعمه بحجة أن القطاع الفلاحي غير منتج وأن المغرب ليس بلدا فلاحيا بقدر ما هو رعويا وأشياء من هذا القبيل يروج لها بعض من لا يعرف عن القطاع الفلاحي إلا أمورا سطحية،

إننا نطالب الحكومة أن تراجع سياستها تجاه القطاع الفلاحي بشكل عام واعتباره أولوية قصوى، وأن تدعم تدخل الوزارة الوصية خاصة فيما يتعلق بدعم وسائل الإنتاج المتمثلة في بعض جوانبه الأساسية كتفعيل الخطة الوطنية للبذور المختارة لأهميتها الاستراتيجية على المردودية الإنتاجية العامة ومن هنا نذكر بعدم تجاوب وزارة المالية مع هذا المخطط الوطني الذي كان محط إجماع كل الفاعلين بما فيهم مسؤولو الوزارات المعنية نظرا لانعدام توجه حكومي داعم لهذا الاتجاه، وكذلك بالنسبة للعامل الأساسي الآخر والمتمثل في عدم توفير القروض الفلاحية الكافية والميسرة لعمليات التمويل الضرورية لمواجهة حاجيات المواسم. وكذا عملية الاستثمار، علما أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بعمليات تمويلية لا تتناسب وإكراهات القطاع، هي الأخرى تم تقليص تدخلها على نطاق واسع في أفق خوصصتها تمشيا مع توجهات الحكومة غير الفلاحية. كذلك بالنسبة لعصب الاقتصاد الأساسي والمتمثل في الطاقة التي تعرف غلاء لا نظير له في بلاد أخرى خاصة المنافسة لنا.

فلا يعقل أن الفلاح المغربي الذي يعاني ما يعاني على كثير من الأصعدة وخاصة مع قساوة الطبيعة المتمثلة في الجفاف الذي يتميز به مناخنا من جهة وانعدام وسائل المنافسة مع البلدان المنتجة الأخرى من جهة ثانية أن يستعمل وسيلة من وسائل الإنتاج الأساسية عليها رسوم إضافية لا طاقة له بها،

من هذا المنبر، السادة أعضاء الحكومة المحترمين يجب العمل على رفع كافة الرسوم المفروضة على الطاقة وخاصة للاستعمال الفلاحي لمواجهة البلدان المنتجة لمثل منتجاتنا في شقها الطاقوي على الأقل.

وكذلك الضعف الكبير في نسبة استعمال الوسائل الحديثة المتعلقة بالمكننة مقارنة مع النسب المعمول بها في دول مماثلة ومنافسة الشيء الذي يشكل عائقا كبيرا في الرفع من الإنتاجية.

كذلك تخلي الحكومة عن دعم وتفعيل مراكز الأشغال الفلاحية المنتشرة عبر التراب المغربي التي أصبحت مشلولة وتعاني من قلة الموارد البشرية والمالية، علما أن هذه المراكز المختصة لو توفرت لها الوسائل لكان أثرها فاعلا على المردودية والإنتاجية بشكل عام من خلال تأطير وإرشاد الفلاحين لقلة معرفتهم باستعمال وسائل الإنتاج نظرا للأمية المرتفعة بهذا الوسط،

كذلك العامل الأساسي الذي يتفاقم دون إصلاح في الأفق والمتعلق بالسرطان الذي ينخر جسم البنية العقارية الفلاحية والمتمثل في التصدع والتفتيت الذي تعرفه الاستغلاليات الفلاحية حيث إن 80 في المائة من البقع الفلاحية أقل من خمس هكتارات وأن 60 في المائة أقل من ثلاث هكتارات وأن عملية ضم الأراضي لم تتقدم هي الأخرى ودون صدور قانون يحمي الاستغلاليات لضمان مناعتها وقوتها من التفتيت كما هو الشأن بالنسبة للبلدان الفلاحية،

كذلك ما يتعلق بتدبير مياه السقي حيث الإجراءات المتخذة أخيرا طبقا لقانون الماء 10.95 الصادر مؤخرا جاء بنتائج عكسية حالت بشروطه التعجيزية دون ولوج المستعملين لوسائل السقي المعقلن، الشيء الذي يبقي عللى الاستعمال العشوائي للمايه في حدودها الحالية التي تصل إلى 93 في المائة من المساحات، كذلك بالنسبة للعامل الأساسي المتمثل في حقوق الإنسان وتوفير كرامته الذي مازال يراوح مكانه في بلادنا وخاصة في الوسط القروي الذي مازال يئن تحت وطأة الحيف والتهميش من خلال نسبة الأمية والجهل التي مازالت مرتفعة بهذا الوسط رغم ولوجنا الألفية الثالثة وحرمانه من البرامج الأساسية للحكومة كبرامج الإسكان التي تقتصر على المناطق الحضرية فقط، وكذلك إقصائه من برنامج التغطية الصحية التي تعرفه جل القطاعات إلا قطاعنا الفلاحي والقروي ومنتسبيه الذي يشكل نصف المجتمع المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، على ضبطكم للوقت. إذن بالنسبة كما أشرت بالنسبة للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية والصناعة كنتمناو أن تسلم الرئاسة هاد المداخلا مكتوبة. ننتقل الآن إلى فريق الحركة الوطنية الشعبية.، الإستقلالي عندكم 10 دقائق. الآن استنفذتو 10 دقايق ديالكم. ما يمكنيس غادي نعطيوكم نص ساعة. والسادة المستشارين الآخرين. ماغاديش يتدخلو. وحنا حسبنا الوقت. أنه تابعانا جلسة دستورية في الساعة الجوج ونص. ولهذا أنا شرت فلاول أنه الوقت ديالكم يمكن لكم تدبروه كيفما شئتم ولكن ماشي على حساب فرق أخرى. فالسيد المستشار المحترم، تتمنى أن تعاونوا الرئاسة، وتسلمونا التدخلات كما جا في البداية مكتوبة وسنعمل على نشرها في الجريدة الرسمية كما هو معلوم.، ايه مبرمجة فعلا. ولكن 10 دقايق بالنسبة للفريق ديالكم يمكن لكم تقسموا 10 دقايق كما شئتم ولكن ماشي على حساب فرق أخرى. إذن خصنا نكونوا ملتزمين بما اتفق عليه. تفضل آ السيد المستشار المحترم السي بن الشايب.

غير باش مانضيعوشاي فالوقت. لأن دابا في هاذ.، فعلا آ السيد المستشار.

أحد السادة المستشارين:

السيد الرئيس ديال فريق الحركة بأنه طلب من الرئاسة باش تكون المرونة. حنا قبلنا باش نلقيوا المداخلة ديالنا في غياب الوزير المعني بالقطاع. ولا يجوز...

السيد رئيس الجلسة:

المرونة آ السيد المستشار المحترم ماشي في 20 دقيقة يمكن لي نعطيكم خمسة دقائق نزيدها ما شي مشكل.

أحد السادة المستشارين:

ايوا عطيه ثلاثة دقائق ولا خمسة. تفضل

السيد رئيس الجلسة:

لا يمكن إلى كان المداخلة ديالكم فخمسة دقائق. يمكن نديرو المرونة فيها. ولكن ماشي على حساب الآخرين نكونو واقعين. تفضلو آسيدي عندكم خمسة دقائق.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

تدخلي حول الصناعة التقليدية، سنكتفي فقط بالصناعة التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الصناعة التقليدية باعتباره جزءا من هوية الشعب المغربي، القطاع الذي يشغل فضاء خصبا للتشغيل وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية إذ يحتضن أزيد من مليوني صانع وصانعة، أي ما يناهز 20٪ من اليد العاملة النشيطة الوطنية، كما يعيل أكثر من 6 ملايين نسمة، أي خمس سكان المغرب، كما يعتبر هذا القطاع المساهم المباشر في إنجاح قطاع السياحة..

لهذا فإن الوقت قد حان لإنصافه وإعطائه ما يستحق من العناية والدعم، لأنه بالرغم من كونه قطاعًا منتجا ومشغلا، فهو ينفرد بخصائص تميزه عن قطاع الصناعة الحديثة، حيث حرف الصناعة التقليدية يغلب عليها العمل اليدوي الصرف عكس العمل الآلي الذي تلعب فيه الآلة دورا مركزيا، مما يجعل المردودية تتفاوت إلى حد كبير بين القطاعين.

كما أن هذا الخلط بين القطاعين قد تسبب في عدة مشاكل للقطاع الحرفي تظهر بالأساس في غياب التغطية الاجتماعية التي تساهم في إرساء قواعد السلم الاجتماعي وتضمن الاستقرار والاطمئنان للصانع.

وبما أن قطاع الصناعة التقليدية يعتبر قطاعا غير منظم في غياب نص تنظيمي يحدد ماهية الصانع التقليدي ومقاولة الصناعة التقليدية، ويحدد مختلف

الشرائح العاملة وطبيعة العلاقات المهنية المرتبطة.. فإن الواجب الوطني يقتضي العمل على تحسين جودة الإنتاج وملاءمته مع المتطلبات اللازمة لتنمية مقاولة الصناعة التقليدية للإنعاش الاقتصادي والاستثماري ذي المردودية.

لهذا يجب اتخاذ مجموعة من التدابير وتطوير نظام التكوين المهني وجعله يتمحور بالأساس حول التنظيم القانوني والمؤسساتي لمختلف المراكز، وإعداد مراكز للتكوين ودعم هياكله من حيث الصيانة والتجهيز، وكذلك اتخاذ نظام التمويل الذاتي للمراكز. إضافة إلى سن استراتيجية لتنمية القطاع، وسن سياسة لإنعاش مقاولة الصناعة التقليدية وتأهيل هياكله ليصبح اقتصاديا بالدرجة الأولى، مع ضبط كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالقطاع حتى يتمكن من مزاولة مهامه على أكمل وجه، إضافة إلى ضرورة تعميق الدراسات والأبحاث المبرمجة، وذلك من أجل دراسة إمكانية إدراج الإحصاء المتعلق بالصناعة ومقاولة الصناعة التقليدية ضمن الإحصاء الاقتصادي العام، مع تمويل القطاع من خلال إصلاح وتبسيط المسطرة الحالية لمنح القروض بهدف تشجيع الاستثمار وتلبية حاجيات المهنيين في مجال التمويل والإنعاش التجاري عن طريق التعريف بمنتوج الصناعة التقليدية في الأسواق الداخلية والخارجية. واعتماد استراتيجية ملائمة في مجال التسويق مع إحداث فضاءات جاهزة للإنتاج تساعد على توفير المناخ الملائم لإنعاش مقاولة الصناعة التقليدية وإدماجها في النسيج الاقتصادي الوطني، وبتنظيم الحرف وتأهيل القطاع، وذلك بوضع نظام قانوني ملائم، وإرساء آلية لتحديد المواصفات والجودة، سواء فيما يخص مواصفات الزربية المغربية أو قطاع المصوغات وغيرها.

كما أنه لابد من تقوية دور غرف الصناعة التقليدية والاعتناء بأطرها وموظفيها والهيئات الإدارية الأخرى واعتبارها شريكا أساسيا للوزارة الوصية ومنعشا للمشاريع الاقتصادية الرامية إلى تنمية القطاع، والعمل على إنعاش التشغيل باستغلال كل المؤهلات التي يتوفر عليها القطاع في مجال الاستثمار، وذلك بتنفيذ مجموعة من البرامج والأعمال تتعلق أساسا بإعادة هيكلة مجموعة من المجمعات (على سبيل المثال المجمعات في جهة طنجة تطوان) وإحداث فضاءات جديدة للإنتاج على شكل قرى ومناطق لأنشطة الصناعة التقليدية، وتحويل البعض منها إلى مشاتل تخصص محلات منها لخريجي التكوين المهني لفترة معينة لصقل خبراتهم وتسهيل إدماجهم في عالم الأعمال وتلقينهم طرق العمل الأصلية للرفع من مستوى الجودة والإنتاج.

ولبلوغ هذا الهدف يجب توفير المعايير الضرورية للمنتوجات وهذا لن يتأتى إلا بتتبع ظروف الصناع التقليديين وتزويدهم بالمواد الأولية ووضع مشروع مواصفات الجودة مع تخصيص الأسعار الدانمة... على الصعيد الوطني والدولي وحمايته مع القيام بعملية الإرشاد في ميدان التسويق والإنعاش التجاري لتجنيب القطاع حالة الكساد التي أصبح عليها السوق الداخلي والذي تأثر على منافسة المنتوجات الصناعية وضعف الإقبال السياحي وقرصنة الأشكال ورسومات منتوجاته كالزرابي والحصير والزليج وغيرها... مما أدى إلى تراجع عدد من الحرف الأصيلة.

كما يجب التأكيد كذلك على ضرورة مراعاة أحوال الصناع التقليديين المتضررة من جراء الثقل الضريبي المفروض عليهم في بعض الأحيان بكيفية غير عادلة، وغياب نظام للضمان الاجتماعي خاص بهم ومشروع نظام التأمين عن حوادث الشغل التي لا تراعي، مع سن قوانين تلزم الاستثمارات العمومية والخصوصية في المجال العقاري بإدخال عناصر الهندسة المعمارية المغربية في مشاريعها.

كما أضحى من الضروري ربط تنسيق محكم بين الوزارة الوصية على القطاع، ووزارة السياحة لضمان التعريف بالمنتوج وتسويقه داخليا وخارجيا.

وإننا في الفريق الاستقلالي إذ نسجل المبادرة الإيجابية التي قامت بها الوزارة بإعداد مشاريع قوانين تهم تنظيم الحرف والتغطية الاجتماعية وتعديل النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، فإننا نطلب بإلحاح كبير إخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود وعرضها على البرلمان ليقول كلمة فيها.

وإذا كانت الميزانية تعتبر ترجمة سنوية لأهداف والتوجهات التي سطرتها الحكومة، فالملاحظ أن الميزانية الفرعية لهذه القطاعات الاستراتيجية لا تعكس بحق طموحاتنا وتطلعاتنا لما يجب أن تكون عليه هذه القطاعات حتى تؤدي الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها. ومع ذلك فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت لصالح هذه الميزانية.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل إلى فريق الحركة الوطنية الشعبية هناك جوج ديال المداخلات، المستشار السي عبد القادر قوداد، والمستشار السي أحمد السنيتي لكما الاختيار في تقسيم الوقت ديال عشرة دقائق. إلى كنتو غادي تدخلوا بجوج تفضلو أ السي قوداد.

المستشار السيد عبد القادر قوداد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفطب الحركي في مناقشة الميزانية الفرعية لكل من وزارة الفلاحة والتنمية القروية ووزارة الطاقة والمعادن.

إن قطاع الفلاحة يعتبر من بين أهم القطاعات الإنتاجية، ولهذا فهو موكول إليه الإسهام في تأهيل النسيج الاقتصادي لبلادنا من أجل مواجهة تحديات ومستلزمات العولمة والمنافسة الدولية.

إننا في الفطب الحركي لا يمكننا الحديث عن التنمية الشاملة دون أن نبدي اهتمامنا الكبير بالمجال الفلاحي ومضاعفة وتيرة الإنجازات في العالم القروي نظرا لارتباطنا التاريخي به حيث كنا دائما ملحين على دعم القطاع الفلاحي وتمكينه من الوسائل والإمكانيات التي تفيد الفلاح في تطوير إنتاجه والرفع من مردودية، وذلك قصد الوصول إلى المبتغى المنشود وهو الاكتفاء الغذائي وإقرار مداخيل قارة للفلاحين.

وبقدر ما نعي وضعية قطاع الفلاحة، ووضعية العالم القروي، فإننا نرى أنه أصبح من الضروري تكوين الإنتاج القروي، فإننا نرى أنه أصبح من الضروري تكوين الإنسان القروي لنجعل منه عنصرا قادرا على المساهمة بشكل فعال في محيطه وتخليصه من آفة الأمية والفقر والتهميش.

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها، ونحن نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية هي كون هذا القطاع الحيوي الهام قد عرف خلال السنة الفارطة نتائج جيدة بفضل الأمطار التي عرفتها بلادنا حيث بلغ إنتاج الحبوب 78 مليون قنطار مما يمثل أحد أعلى المستويات المسجلة خلال العقد الأخير، كما أن تزويد السوق بعوامل الإنتاج قد مر في ظروف جيدة.

ونفس الشيء يقال عن مختلف المراحل التي واكبت إنتاج المحصول..

إلا أننا نسجل بكل أسف التقلص الذي يطال الميزانية الفرعية لهذه الوزارة على الرغم من الأهمية التي يكتسيها هذه القطاع في نسيج الاقتصاد الوطني واتساع القاعدة السكانية التي تشتغل في مجال الفلاحة، فإننا نريد إيلاء أهمية كبيرة لهذا القطاع للتغلب على المشاكل التي يتخبط فيها والتي تحول دون تطويره بالشكل المطلوب:

فهناك إشكالية العقار والتحفيظ العقاري وأراضي الجموع.

كما أننا نسجل بهذا الصدد المعاناة التي يعرفها الفلاح الصغير والمتوسط جراء غلاء أثمنة البذور والأسمدة المحروقات، وعدم مسايرة التطور التكنولوجي واستعمال المكننة وتراكم مديونية القرض الفلاحي، إضافة إلى العوامل الطبيعية الأخرى التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الفلاحة، والمتمثلة في الجفاف التربة واندثار الغابات والتلوث المياه..

ولهذا فاننا في الفطب الحركي نطالب بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية لكافة المغاربة أينما وجدوا، وذلك حتى يتم الاستقرار في القرى والقضاء على الهجرة نحو المدن.

وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاستثمار وتحفيز المقاولات للقيام بأعمال استثمارية بالعالم القروي والمناطق الجبلية خصوصا، بعد تزويده بالماء والكهرباء.

وتبقى الإشارة الأساسية التي نتمنى من المصالح المركزية أن توليها عناية خاصة هي تلك المتعلقة بالتنظيمات المهنية كالغرف الفلاحية والتي أصبح من الضروري إيجاد حل لإشكالية تأهيلها، سواء على مستوى الموارد البشرية أو على مستوى التمويل قصد إيجاد موارد قارة لها لتقوم بالدور المنوط بها، ولا يقتصر دورها على الاستشارة فقط.

السيد الرئيس، أما بخصوص قطاع الطاقة والمعادن الذي يعتبر هو أيضا قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني وأحد مكونات التنمية، فإن الاستراتيجية المعتمدة هي دعم المكانة المغربية في السوق الدولية لمواد الفوسفاط ومختلف مشتقاته، وإعادة هيكلة القطاع المعدني العمومي عبر سياسة جديدة للاستكشاف والتنقيب والاستغلال.

وقد عملت بلادنا على استقرار أثمان النفط رغم التوتر الذي عرفته أسواق البترول العالمية.

كما أنه في مجال الطاقة يمكن الإشارة إلى أن بلادنا تعتمد على استيراد 96٪ من الحاجيات الطاقية مما يثير لدينا بعض التخوفات المطروحة على الصعيد العالمي. كما أن القانون المالي الحالي جاء بإجراءات في إطار تخفيض الضريبة الداخلة على الاستهلاك المطبق على المحروقات بالنسبة للقطاع الصناعي، والذي كان مقتصرا على قطاع الكهرباء فقط. كما عمل بالمقابل على الرفع من الضريبة على القيمة المضافة من 7٪ إلى 14٪.

كما نسجل المجهودات التي قامت بها الدولة في مجال كهربة العالم القروي وكذا مضاعفة الربط الكهربائي لبلادنا مع بعض الدول الأورو متوسطية..

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، اللي وفرتوا علينا الشيء من الوقت. والآن ننتقل إلى فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية ومع السيد المستشار السي سعيد اللبار. في قطاع السياحة ماكاينش. إذن ننتقل إلى الفريق الديمقراطي الاجتماعي. ومع المستشار السيد أحمد الكور. تفضلو أ السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الديمقراطي الاجتماعي في هذه الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية ذات الصلة بالقانون المالي 2004 في القطاعات المتعلقة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وهي مناسبة نطرح فيها سؤالنا العريض:

هل التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني في إطار المنافسة القوية العالمية، تتجاوب والغلاف المالي المرصود لهذه القطاعات؟

وهل ترقى هذه الميزانيات إلى بلورة سياسة اقتصادية تساهم في تحسين الاوضاع الاجتماعية للشعب المغربي أمام غلاء المعيشة وضعف قدرته الشرائية؟

السيد الرئيس،

إن مناقشة الميزانيات الفرعية تعد في الحقيقة المرآة الساطعة لمدى قدرتها على الالتزام بتعهداتها، لذا سنحاول من خلال هذه المناسبة مناقشة الإشكالات المطروحة على هذه القطاعات في إطار مقاربة واقعية تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والغلاف المخصص لكل قطاع.

لقد ركزت الحكومة خلال تصريحها الحكومي على جعل قطاع التجارة الخارجية يهدف إلى تقوية وتشجيع المبادلات التجارية وإكسابها المناعة الضرورية وإن كنا مع هذا الطرح داخل الفريق الديمقراطي الاجتماعي، لكن ماذا خصص هذا المشروع لهذه الوزارة؟

السيد الرئيس،

لقد لاحظنا خلال مناقشة ميزانية وزارة التجارة الخارجية أن هناك انعدام للتوازن بين الأهداف والاعتمادات المرصدة حيث تراجعت الميزانية مما سيؤثر سلبا على قطاع المبادلات التجارية.

إذن ما الجدوى من إحداث هذه الوزارة، هل أحدثت لإرضاء الأحزاب السياسية خلال تشكيل هذه الحكومة؟

هل بتخصيص غلاف مالي قدره مليون درهم موجه للاستثمار نستطيع الاجتهاد من أجل البحث على تنويع المنتوجات القابلة للتصدير؟

هل سنعمل بهذه الميزانية الضعيفة على تطوير التبادل التجاري مع دول جنوب الصحراء، التي لازالت تعرف فتورا كبيرا بسبب عدم استغلال العلاقات السياسية المتميزة معها وكذا القرب الجغرافي.

إن تراجع الصادرات بنسبة 5٪ وارتفاع نسبة الواردات إلى 3٪ إجابة واضحة على ضعف الأداء الحكومي في هذا الباب دون الحديث عن تحديد الأدوار في الوزارات إحداث مناطق التبادل الحر على الخصوص.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا، تراهن عليه بلادنا ويساهم بشكل كبير ومباشر في الناتج الداخلي الخام، بالاضافة إلى كونه القطاع الاكثر استهدافا للمنافسة من قبل الاسواق الخارجية، خاصة مع الاتحاد الاوربي الذي بدأ بالتوسع نحو أوربا الشرقية بعد سقوط جدار برلين حيث تعتبر أسواق أوربا الشرقية أكبر منافس لمنتوجاتنا الفلاحية الشيء الذي يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى، إحداث طفرة نوعية في مجال تأهيل صادراتنا الفلاحية ومصاحبة الدولة لهذا القطاع بهدف خفض تكلفة التصدير.

إن الميزانية المرصودة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية ظلت مستقرة منذ مدة في كل شيء، وبالتالي نعتبرها ضعيفة داخل فريقنا ولا تراعي خصوصية هذا القطاع الحيوي لاقتصادنا الوطني.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

أما فيما يخص قطاع السياحة فإنه لازال يئن تحت وطأة الضغط الجبائي، مما أدى إلى إقفال العديد من الوحدات الفندقية التي تأثرت بفعل اللازمات السياسية والاقتصادية وكذا غياب منظور جديد لمعالجة قضايا السياحة، خصوصا وأننا نهيء أنفسنا للوصول إلى عشرة ملايين سائح في أفق 2010.

إن غياب التنسيق المباشر بين الوزارة الوصية والمكتب الوطني المغربي للسياحة، في مجال الإنعاش وتسويق المنتوج في الخارج والداخل، جعل عدد السياح في تقلص مستمر.

- غياب الاجراءات التحفيزية بالنسبة للمستثمر الاجنبي في إطار مجموعات منظمة ومهيكلة.

- ضعف الدعم المخصص لصناديق الضمان وتاهيل المقاولة، لتجديد حظيرة الفنادق، وهو ما انعكس سلبا على الطاقة الايوائية والتي لم تتجاوز إلى حد الآن 100.00 ألف سرير.

إن الأهداف التي جاء بها عرض السيد الوزير أمام أعضاء اللجنة، غير مترجمة من حيث الأرقام ولا يوجد ما يؤكد وفاء الدولة بهذه الالتزامات خلال سنة 2004، بل ما يحدث داخل الوزارة هو العكس حيث أن معاهد التكوين السياحي فوتت إلى مكاتب التكوين المهني، وهذا ما نعتبره إجراءا يجازف بما تحقق في المجال السياحي.

وبالنظر إلى اهمية القطاع الاستراتيجي، نتأسف كثيرا حين نعلم أنه لحد الان ليست هناك دراسة دقيقة وعلمية تحدد نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الوطني، مما يؤكد أن أولوية هذا القطاع المتغنى به لازالت حبيسة الخطاب ولم تنتقل إلى الأجرأة، وإلى الفعل الملموس والمحسوس،، وبالتالي فإن وتيرة نمو القطاع لن تمكن الحكومة من الوصول إلى الأهداف المسطرة.

وبخصوص موضوع المرشدين السياحيين، نؤكد داخل الفريق الديمقراطي الاجتماعي على ضرورة تدخل الدولة لتوجيه المرشدين السياحيين من أجل احترام أصول المهنة، وتقدير المسؤولية الملقاة على عاتقهم والمتمثلة في الحفاظ على المنتوج السياحي ومساهمتهم المباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني، خصوصا وأننا مقبلون على تحد كبير ألا وهو تنظيم مونديال 2010.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

مما لا شك فيه أن ثمة قطاع آخر لا يقل أهمية عن القطاعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة الموقرة وهو قطاع الصيد البحري حيث استبشر المغاربة قاطبة إنهاء العمل بالاتفاق الموقع مع الاتحاد الاوربي، واعتقادهم أن مختلف فئات الشعب المغربي ستنعم بخيرات البحر ومنتوجاته ستتضاعف بفعل احترام فترة الراحة البيولوجية، قصد الحفاظ على مخزوناتنا البحرية، لكن للأسف الشديد فإن الحكومة لم تحسن تدبير مشاكل هذا القطاع، ولازلنا نرى ونسمع المشاكل التي يعيشها الصيادون المغاربة من طنجة إلى لكويرة، خصوصا الفئات الواسعة من المشغلين في القطاع من ذوي الدخل المحدود، وفي المقابل شجعت الحكومة الصيد في أعالي البحار مما عجل بخلق أزمة في القطاع حدت من مردوديته وجعلت السمك يعرف ارتفاعا مهولا في الاثمنة خصوصا أيام شهر رمضان الابرك.

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارون المحترمون،

بكل موضوعية وتجرد نعتبر أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون لاقتصادية، تبرز التراجع عن الخط الذي رسمه المخطط الخماسي والتصريح الحكومي كما أنها ميزانية لم تواكب وتيرة المبادرات الملكية السامية، والاوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، من جهة أخرى لابد من تفعيل عمل الحكومة عن طريق المؤسسة التشريعية، وذلك باحترام الوزراء للأفكار التي جاء بها السادة المستشارون خلال المناقشة وأخذها بعين الاعتبار، كما يجب على الحكومة، تدعيما لهذا العمل المشترك أن تقدم الوثائق المرتبطة بالميزانية في وقت كاف يسمح لهم بتكوين نظرة شاملة متكاملة، خصوصا وأن الحكومة لها المتسع الكافي لتحضير قانون المالية.

وفي النهاية نخلص الا أن الميزانيات المقدمة في إطار القانون المالي 2004 بقيت عاجزة عن إحداث دينامية على مستوى الانتاج وعلى مستوى التنويع والتسويق.

وبناء عليه واعتبارا لعدم تجاوب الحكومة مع مقترحات فريقنا، فإننا سنصوت ضد هذه الميزانيات.

وشكرا سيدي الرئيس

..... وفي الأخير أتأسف لهذه القطاعات التي ذكرتها أمامكم لهم وجود أي من وزرائها والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ننتقل الآن إلى فريق الاتحاد الديمقراطي، ومع السيد عبد الرحيم الشرقاوي في قطاع الصناعة التقليدية والاجتماعي. تفضلو السي الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق القطب الحركي لأعرض لأهم ملاحظات واستنتاجات وتساؤلات السادة المستشارين أعضاء فرقنا حول الميزانيات الفرعية لكل من قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وقطاع التجارة الخارجية.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية يعتبر من القطاعات المنتجة الواعدة والتي تعول عليها الحكومة لخلق دينامية اقتصادية قوية وتوفير فرص الشغل، بالإضافة على كون منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية تتوفر على تنافسية جيدة تجعلها نسبيا في مأمن من أخطار العولمة والانفتاح على الأسواق الأوربية إذا نحن أحسنا تدبير شؤونها.

إلا أننا نآخذ الحكومة على غياب رؤية مستقبلية واضحة واستراتيجية مدروسة ومحكمة لتأهيل هذا القطاع الحيوي والنهوض بمهنييه. كيف يكون ذلك والوزارة الوصية تفتقر إلى المعطيات الأولية حول مؤهلات القطاع ووزنه الحقيقي في النسيج الاقتصادي الوطني وعدد الفاعلين في مختلف الحرف والمهن المشكلة للقطاع.لذلك نرى نحن فرق القطب الحركي، أن تجميع المعطيات والدراسات التي تهم هذا القطاع الاقتصادي، الاجتماعي الذي يضم شريحة واسعة من المواطنين، يعتبر من الأوراش العاجلة التي يجب أن تتكب عليها الحكومة قصد تحديد الأهداف والوسائل واستراتيجيات التدخل لتأهيل القطاع على المدى المتوسط والبعيد، وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا من خلال إحصاء شامل للمؤسسات والعاملين في القطاع وكذلك المداخيل التي يدرها القطاع قصد معرفة المساهمة الحقيقية للقطاع في الناتج الداخلي الإجمالي.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة الوصية لتحديث إدارتها وعصرنة أساليب تدبيرها خاصة اعتماد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من خلال واعتماد مقاربة جديدة في تدبير ميزانيات غرف الصناعة التقليدية تقوم على مبدأ النتائج عوض منطق الوسائل السائد حاليا، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى التعجيل بإخراج مشروع النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية ومشروع قانون تنظيم الصناعة الحرفية إلى حيز الوجود. وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى مراعاة خصوصيات الصناعة التقليدية وذلك بوضع تغطية صحية تتماشى مع خصوصيات الصناعة التقليدية، وإعادة النظر في تطبيق مدونة الشغل على الصناع التقليديين خاصة وأن الفصل الخامس ينص على تطبيق فصول هذه المدونة على الصناع التقليديين الذين يزاولون حرفهم بمساعدة خمسة أفراد أو أكثر مما يثقل كاهل هؤلاء الحرفيين.

أما فيما يخص البنيات الأساسية لقطاع الصناعة التقليدية، فإننا ندعو الوزارة الوصية إلى اعتماد دراسات علمية قصد اعتماد برنامج وطني فعال لترميم وإعادة هيكلة مجمعات الصناعة التقليدية التي طالها الإهمال، كما ندعو الحكومة إلى توسيع مجال النهوض بقطاع الصناعة التقليدية ليشمل العالم القروي خاصة فيما يتعلق بقطاع النسيج والزرابي والجلد والفخار وذلك من خلال تقديم الدعم والتحفيز لفائدة نساء العالم القروي لتشجيعهن على مزاولة هذه المهن والحرف من أجل تثبيتهن في أراضيهن والحد من الهجرة نحو المدن. كما يجب خلق جمعيات تسهر على تسويق منتوجاتهن، كما ندعو الحكومة إلى إيلاء عناية خاصة لقطاع الزرابي الذي يعاني من المكننة، والحكومة في نظرنا تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في الانعكاسات السلبية التي تلحق بالزربية المغربية الأصيلة، بحيث أن كل المصالح الحكومية عادة ما تفرش زرابي مصنوعة

بالمكننة خلال المناسبات الرسمية وهي بذلك تقوم بحملات إشهارية لفائدة زرابي المكننة على حساب الزربية المصنوعة يدويا.

ومن جهة أخرى يجب إعادة النظرفي دور دار الصانع في اتجاه جعل هذه الأخيرة في خدمة منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية وتسهيل تسويقها في الخارج، ونحن في فرق القطب الحركي ندعو في هذا الإطار إلى تكثيف التنسيق بين دار الصانع ومصالح وزارة التجارة الخارجية والمستشارين الاقتصاديين الملحقين لدى السفارات المغربية بالخارج قصد إعداد دراسات علمية ودقيقة تعرف بخصوصيات وطلبات الأسواق الخارجية من منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية.

ولا تفوتنا الفرصة أن نعبر عن أسفنا الشديد لتراجع الاعتمادات المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية رغم التطور الذي سجل على مستوى المداخيل التي يوفرها هذا القطاع كما جاء على لسان السيد وزير الصناعة التقليدية أثناء عرضه لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة التقليدية في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين.

أما فيما يخص قطاع الاقتصاد الاجتماعي الذي يجسد عمليا سياسة القرب التي تراهن عليها الحكومة، ويعكس الفكر التشاركي والتعاوني في تحقيق التنمية المستدامة، فإننا في فرق القطب الحركي نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة الوصية في مجال تأهيل القطاع التعاوني بشراكة مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة في إطار البرنامج المتعلق بإعادة الهيكلة والدعم المؤسساتي للقطاع التعاوني.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى إيلاء عناية خاصة للعالم القروي من خلال وضع برنامج وطني لإنعاش العمل التعاوني لفائدة سكان العالم القروي وخاصة النساء منهم في إطار النهوض بأوضاع المرأة القروية.

أما بخصوص قطاع التجارة الخارجية والذي يرتبط ارتباطا وطيدا بقطاع الصناعة التقليدية نظرا للطابع الأفقي الذي يميز تدخلات الوزارة الوصية عليه فالحكومة مطالبة بتحديد استراتيجية واضحة على المدى المتوسط والبعيد تتضمن رؤية واضحة للنهوض بالتجارة الخارجية في إطار نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار مكامن القوة ومكامن الضعف التي تميز مختلف القطاعات الإنتاجية المغربية، وتقوم كذلك على دراسات علمية دقيقة للطلب الخارجي وطبيعة الأسواق الخارجية.

السيد الرئيس،

إن إقدام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله على إحداث وزارة مكلفة بالتجارة الخارجية نابع من قناعة جلالته بأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني إلى جانب تأهيل النسيج الاقتصادي، خاصة وأن بلدنا انخرط منذ أمد طويل في الاقتصاد العالمي والانفتاح على الأسواق الخارجية.

ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة لننوه بالمجهودات التي تقوم بها وزارة التجارة الخارجية في مجال تحديث وعصرنة أساليب عملها وبالدور الهام الذي تلعبه في دعم وتنظيم تسويق المنتوجات الوطنية وإنعاش الصادرات.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، الخطوط العريضة لما نعتبره توجهات فرقنا لهذه القطاعات، وعليه فإننا نصوت لفائدة ميزانيات هذا القطاع بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، إلى سمحتوا قبل رفع هذه الجلسة سأذكر المجلس الموقر بجدول أعمال المجلس. بعد قليل كما تعلمون ستنطلق الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية. بعدها نواصل استكمال مناقشة الميزانيات المرتبطة بلجنة الفلاحة ثم مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة باللجان التالية: لجنة الخارجية، لجنة الداخلية، لجنة المالية، إذا اقتضى الأمر. ثم ننتقل بعد ذلك إلى التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي. ثم التصويت على القانون برمته.

بهذا رفعت الجلسة. وإلى الجلسة المقبلة إن شاء الله شكرا لكم.